الجامعة اللبنانية

المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق

والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية

توسع الأطلسي والأمن الروسي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي

دراسة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والديبلوماسية

إعداد

محمد سيف الدين

لجنة المناقشة

الدكتور محمد منذر	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتورة وردية عسَاف	أستاذة مساعدة	
الدكتور حسين ضاهر	أستاذ مساعد	

٢٠١١

مقدمة

لطالما شكل موضوع الأمن مفصلاً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقات بين دولة وأخرى، حيث سعت الدول باستمرار إلى صياغة علاقاتها الدولية بصورة تضمن أمنها بالدرجة الأولى، ما يتيح لها الإهتمام بتحقيق المصالح الأخرى التي تنتج استقراراً عاماً بعد ذلك.

إلا أن مفهوماً جديداً للأمن بدأ بالتبلور في المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة، يجمع ضمن إطاره الوقاية من المخاطر التي تهدد الأمن التقليدي أو الأمن الصلب للدولة من جهة، والوقاية من المخاطر المستجدة التي تطال الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي وتهدد مصالحها الحيوية غير المرتبطة مباشرةً بالمفهوم التقليدي للأمن، والتي يعبر عنها بالأمن الناعم، من جهة ثانية.

بذلك تصبح المصالح الإقتصادية والإجتماعية والبيئية قضايا أساسية في مجال سعي الدولة للحفاظ على أمنها من خلال بناء عوامل المناعة ضد كل ما يهدد هذه المصالح.

من هذا المنطلق، شكّل استمرار حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتوسعه نحو الشرق بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، موضوعاً يثير الكثير من التساؤلات حول الهدف من الإبقاء على هذا الحلف بعد انهيار غريمه السابق "حلف وارسو". كما يطرح بقاء هذا الحلف تساؤلات عديدة حول هويته الحقيقية ووظائفه الجديدة، وماهية العلاقة بين هذه الوظائف والتوسع الذي يقوم به وما يثيره من قلق روسي؟

إنَ التغيرات الكبرى التي بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة، فرضت على حلف شمال الأطلسي مسيرةً جديدة في التوسع شرقاً ليضم دولاً كانت ضمن حلف وارسو، في وقتٍ كانت فيه روسيا تئن تحت وطأة المشكلات الكبرى التي ورثتها عن الإتحاد السوفياتي، حيث إستطاع الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية الإستفادة من هذه المرحلة التي اتسمت بضعف روسيا داخلياً وتراجع نفوذها خارجياً، فأخذ هذا الحلف، يتوسع على حساب ساحة النفوذ السوفياتي السابق، وحاول احتواء موسكو ضمن إطارٍ محدود بالشراكة الأمنية من أجل السلام، حيث شكلت في عام ١٩٩١ آلية للمشاورات السياسية بين الناتو والأعضاء السابقين في معاهدة وارسو. ومن ثم في عام ١٩٩٤ أقر برنامج "الشراكة من أجل السلام" الذي كان من شأنه تطوير العلاقات بين القوات المسلحة في دول الحلف والدول الشريكة، وعلى رأسها روسيا، بالإضافة إلى محطات أخرى في هذا السياق، انضمت على أثرها إلى الحلف منذ ذلك الحين عدة دول كان آخرها ألبانيا وكرواتيا في عام ٢٠٠٩.

شكّل هذا التوسع للأطلسي مخاوف جمّة لروسيا حيث بدأ هذا الحلف يقترب أكثر فأكثر من حدودها، الأمر الذي تراه موسكو تهديداً حقيقياً لأمنها ولدورها الإقليمي والدولي، رغم محاولة قادة

الحلف طمأنة الهواجس الروسية بالتأكيد على أن العدو الحالي للحلف يتمثل بالإرهاب الإسلامي، وبالتالي فإن الإهتمامات العسكرية والأمنية الأطلسية موجهة نحو الجنوب وليس نحو الشرق. ويبدي الأطلسيون رغبة في الشراكة مع روسيا في مواجهة هذا العدو، غير أن روسيا لا تصدق هذه المقولة بسهولة، وبدأت تتشدد بكل ما يخص أمن شرق أوروبا من خلال رفضها نشر الدرع الصاروخي الأميركي في دول شرق أوروبا بذريعة مواجهة الخطر الإيراني.

من هنا فقد تولد نهج قيادي جديد في روسيا، مع وصول فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ إلى سدة الرئاسة، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى خلفية الرجل الأمنية وتأثير ذلك على سلوكه القيادي، ونجاح حملة الإصلاحات الداخلية التي قام بها والتي بدلت واقع الدولة من دولةٍ مدينة إلى قوة إقتصاديةٍ لا يستهان بها، ما أثر بشكلٍ ملموس في السياسة الأمنية، والخارجية لموسكو. ليستلم بعده ديميتري ميدفيديف مقاليد الرئاسة مستكملاً ما بدأه سلفه.

بدت روسيا بذلك لاعباً قوياً ممسكاً بعدة خيوط أساسية مكنتها من المراوغة والمفاوضة من موقعٍ حصين، كحاجة الحلف لتتعاون معه في أفغانستان، إضافة إلى ورقة أسعار الغاز الرابحة دوماً في يد الروس، خصوصاًً في ظل أزمةٍ مالية يعاني منها العالم بأسره، إضافةً إلى أوراق أخرى، مع التشدد في القوقاز والبلقان وشرق أوروبا، بشكلٍ عام، حيث يظهر الدب الروسي مخالبه كما حدث في حرب جورجيا ٢٠٠٨.

إلا أن متغيرات عديدة تجري على الساحة الدولية، تستحق التنبه لها في هذا السياق، كالأزمات الدولية التي تعصف بعالم اليوم ومنها: الأزمة المالية، وصعود قوى جديدة لا سيما على المستوى الإقتصادي، وتغير مواقع النفوذ لبعض القوى وتعددها، مع بقاء القوى الكبرى التقليدية. وضمن هذه المتغيرات نعمل باحثين عن موقع كل من روسيا والناتو والعلاقة المشتركة بينهما التي ستدفع إلى تعاونهما؛ أم إلى تنافسهما؛ وأثر ذلك أيضاُ على عملية تحديد الأعداء والأصدقاء في المرحلة المقبلة، محاولين الخروج بتوقع عن مسار العلاقات المشتركة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا، وانعكاساتها على بقية دول العالم، القابلة للتأثر بدينامية هذه العلاقة.

تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع من خلال تقديمه صورة جديدة عن واقع العلاقات القائمة بين توسع حلف شمال الأطلسي والأمن الروسي وتحليل مضامينها، تختلف عن ما نعرفه في هذا السياق، وبالتالي تضيف مضموناً علمياً مفيداً قدر الإمكان، مستندين إلى تطور جوانب هذه العلاقة منذ ما قبل انهيار الإتحاد السوفياتي، لتعود وتتعزز هذه الأهمية من خلال إعادة تشكيل النظام

الدولي الجديد، ما يستوجب توضيحاً لدور كل من حلف شمال الأطلسي على المستويات كافة والدور الروسي، وأثر التوسع الأطلسي على الأمن الروسي في ظل هذه المتغيرات.
كما تكمن الإشكالية الرئيسية في هذا البحث في السؤال الذي يطرح، هل يشكل التوسع الأطلسي أسلوباً جديداً لتطويق روسيا، والحد من انطلاقتها الجديدة، أم يلتقي معها لمواجهة عدو مشترك بدأ يتكون منذ ما قبل أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١؟ و ينتج عن هذه الإشكالية أسئلة كثيرة سوف نحاول الإجابة عنها، منها: كيفية التوفيق بين التنافس الأمني المتمثل في أوروبا وروسيا والولايات المتحدة الأميركية من جهة، وبين ما يوصف بـ"الإرهاب الإسلامي" من جهة أخرى كفزاعةٍ للوصول إلى أهداف استراتيجية وطنية لكل طرف في هذه العلاقة؟ وكيف يستعمل كل ملف في خدمة هذه الفرضية أو تلك؟ مستخدمين المنهج التحليلي للوصول إلى أفضل نتيجةٍ ممكنة.
كما نسعى للوصول في ختام هذا البحث إلى تصور واضح لواقع العلاقة القائمة بين توسع حلف شمال الأطلسي وأمن روسيا، مع فهمٍ لمسار هذه العلاقة في الفترة السابقة، ما يمكن المهتم بهذا الموضوع من الإستفادة من نتيجة بحثنا هذا وتطوير ما سوف نتوصل إليه، من خلال أبحاث أخرى.
وعليه ننطلق في هذا البحث من فرضيةٍ تقول إنَ لمسألة الأمن بمفهومه الجديد أهمية في العلاقة بين روسيا الإتحادية وحلف شمال الأطلسي.
وقبل أن نتناول في الفصلين الأخيرين الأحداث والسياسات والعلاقات التي تلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والوظائف الجديدة التي أوكلت للناتو في سياق الحرب على الإرهاب، بالتزامن مع ولادة نهجٍ قيادي جديد في روسيا، والعوامل التي أنتجته(الفصل الثالث)، والعلاقات الأطلسية الروسية في ظل تبدل موازين القوى الدولية، وتعدد الأزمات الدولية وتنوعها، الأمر الذي يستدعي تعاوناً دولياً لمواجهتها(الفصل الرابع). نتطرق في الفصلين الأول والثاني إلى طبيعة الناتو وقرار توسعته نحو الشرق، والاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، وتأثير ذلك كله على العلاقات المشتركة في المرحلة التي سبقت الحرب على الإرهاب(الفصل الأول)، والإتجاهات المختلفة داخل الأطلسي وتراخي القبضة الأميركية عليه، إضافةً إلى برنامج الشراكة من أجل السلام مع روسيا في ظل استمرار توسعة الناتو(الفصل الثاني).

الفصل الأول

العلاقات المشتركة بين الحلف الأطلسي وروسيا الإتحادية

"خلال سنوات الحرب الباردة إقتصرت فاعلية حلف شمال الأطلسي على الدفاع الجماعي ضد الخطر الشيوعي على الصعيدين القيمي والعسكري، وبعد سقوط الإتحاد السوفياتي توجه الحلف نحو الدفاع وبناء الأمن الأوروبي – الأطلسي وإدارة الأزمات الداخلية والخارجية التي تهدده واحتوائها"[١]،

[١] الحيالي، نزار اسماعيل، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

هذا ما تطلب إجراء تعديلات في هيكليته السياسية والعسكرية، وعقيدته، وطريقة استخدامه للقوة بشكليها التقليدي والنووي، غير أن توسع الحلف في مرحلة تسعينات القرن المنصرم، دون الأخذ بالإعتبار المخاوف الروسية المتأتية من ذلك، حفَز الروس على رفض عولمة التدخلات الأطلسية، ما أدَى إلى توتير العلاقات المشتركة بين الحلف وروسيا، رغم اتَسام تلك المرحلة بتراجع النفوذ الروسي، ومحاولة الحلف إستغلال هذا التراجع باحتواء موسكو وتطويقها سياسياً وعسكريا عبر إدخال دول في عضويته كانت ضمن الإتحاد السوفياتي السابق.

إن دراسة المسار الذي اتخذته العلاقات الروسية – الأطلسية ما بين سقوط الإتحاد السوفياتي وحتى وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، تساعد إلى حدٍ كبير في توضيح واقع العلاقات المشتركة بينهما خلال السنوات القليلة الماضية، وتساهم بشكلٍ فعال في توقع حجم تطورها مستقبلاً، حيث كانت تتراوح منذ تسعينات القرن المنصرم بين مدٍ وجزر، من خلال سعي دول الأطلسي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة على النظام الدولي، مستفيدةً من مرحلة الأحادية القطبية التي تلت صراع الجبارين، وغياب أية قوة منافسة لتوجهاتها بشكل مؤثر على الساحة الدولية، مسخرةً في سبيل بسط سيطرتها، قيماً ومبادئ أخلاقية وحضارية نشرتها عبر وسائل الإعلام العابرة للحدود، في عصرٍ سِمته الأساسية عولمة مختلف نواحي الحياة. (هذا ما نحاول معالجته في الفصول اللاحقة).

المبحث الأول: الأطلسي، حلف قيم أم أداة أمن وسيطرة؟

يُعنى هذا المبحث بالبحث عن موقع منظومة القيم التي يحملها حِلف شمال الأطلسي في أطروحاته ومخططاته، وفي ما إذا كان نشر هذه القيم على أرض الواقع يمثِل أولوية بالنسبة للدول المنضوية في إطاره، سواء كان بالمنظور الإستراتيجي أو السياسي أو الأمني كما في التوسع شرقاً، أو كان بالمنظور العسكري عبر خوض الحروب العسكرية. وتزداد أهمية البحث في هذه النقطة بالذات من

خلال متابعة الحروب التي يشنها الأطلسي خارج النطاق الجغرافي لدوله، حيث يصبح السؤال عن حقيقة طبيعته ضرورياً. فهل هو حلف عسكري بالدرجة الأولى، يسعى إلى توسيع سيطرته السياسية والأمنية والعسكرية تحت عناوين الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، أم أنه يقوم على هذه القيم بالدرجة الأولى، ويسعى إلى نشرها عبر أساليب عديدة، حيث تشكل الحروب العسكرية جزءاً منها؟
أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح في هذا المجال، حيث أن التدخلات الأطلسية التي تخرق السيادة الوطنية للدول، تتم في كل مرة تحت عناوين مختلفة، مستمدة من منظومة القيم التي ينادي بها الناتو. فبعد التدخل الإنساني في كوسوفو لحماية الأقليات، شهدنا تدخل قوات "إيساف" التابعة للأطلسي في أفغانستان، التي أوكلت لنفسها محاربة تجارة المخدرات هناك كجزءٍ من المهمة التي تقوم بها في هذا البلد، لنشر الديموقراطية ومحاربة العدو الحضاري الجديد، وهو التطرف الإسلامي ممثلاً بحركة طالبان.
ومؤخراً قام الأطلسي بالتدخل في منطقة القرن الإفريقي، بحجة محاربة نشاط القراصنة الصوماليين، " وهو أمر لا ينسجم مع صلاحياته الميثاقية بتاتاً، فالاعتداء يقع ضمن النطاق السيادي لدولة الصومال، إذ إنّ القرصنة تجري ضمن المياه الإقليمية الصومالية، وبالتالي، فإنَ تدخله يجب أن يكون بطلب من مقديشو، ما يعني أنه سيأتي خلافاً للقانون الدولي للبحار"[١].

الفقرة الأولى: منظومة القيم في حلف شمال الأطلسي

ترتبط مجتمعات شمال الأطلسي برباطٍ حضاري ثقافي وديني وثيق، شكّل الأرضية الصالحة لتشكيل إطارٍ عسكري جامع في العام ١٩٤٩ تحت عنوان "حلف شمال الأطلسي"، غير أن ما يحتويه الحلف من مضامين لا يقتصر على الرؤى الأمنية أو العسكرية لحماية دوله فقط، بل يمتد، وربما ينطلق، من مجموعة من القيم والمبادئ الثقافية والسياسية التي تجمع شعوب دوله، بما يسهل تناغم هذه المشتركات مع المصالح الاستراتيجية الوطنية لهذه الدول.

تؤكد الوثيقة التأسيسية لحلف شمال الأطلسي، في مقدمتها التي صدرت عام ١٩٤٩ على جانب من القيم الأطلسية، حيث تقول "إن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية، في المجال الجغرافي لشمال الأطلسي"، وبعد ذلك يأتي تأكيد

[١] سلوم، شهيرة، **محاربة القرصنة والمخدّرات باتت مهمّات «أطلسيّة»**، جريدة الأخبار اللبنانية، عدد ١٤، ت١، ٢٠٠٨.

الجانب الأمني العسكري بأن الدول الأعضاء عازمة "على توحيد جهودها من أجل دفاعها الجماعي والحفاظ على السلام والأمن"[1].

لذا نستطيع القول ان حلف شمال الأطلسي تأسَس على قيم متجانسة بين ضفَتي المحيط، مع تبنيه الفكر السياسي الليبرالي، وما يستتبعه إقتصادياً وإجتماعيا، حيث عاشت شعوب شمال الأطلسي عهوداً طويلة من الحروب أدت إلى تبلور منظومة من القيم جمعت هذه الشعوب عند تأسيس الحلف، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المعاهدات المتتالية التي وقعت بين الدول الأوروبية منذ ما قبل تأسيس الإتحاد الأوروبي، ساهمت في تعميق الإيمان بالقيم المشتركة التي تختزنها هذه المجتمعات.

تبرز في هذا السياق عدة تساؤلات مبررة: فهل شكلت منظومة القيم في أدبيات الحلف السياسية القاعدة التي انطلق منها لرسم سياساته الأمنية؟ أم أن الإحتياجات الأمنية العسكرية تسخر القيم الأطلسية عند الحاجة؟ وبالتالي تكون المناداة بالديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمبادئ الأخرى، هي وسيلة ترويج لأهداف الحلف العسكرية؟ وإذا كان هذا الأمر صحيحاً فالبحث في آليات اتخاذ القرار وموازين القوى داخل الحلف نفسه تصبح حاجةً ضرورية لفهم الواقع الحقيقي في هذا المجال.

إنَ الإجابة عن هذه التساؤلات تستوجب المقارنة بين الرؤية الذاتية للحلف، التي يعبر عنها في أدبياته وفي وثيقة تأسيسه بشكل أساسي، وما يمارسه على أرض الواقع.

رغم التوترات الخطرة التي شهدتها العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، لم تحصل مواجهات عسكرية مباشرة بين قطبي الصراع آنذاك، لأسباب تعود في جزءٍ منها إلى طغيان نظرية الردع النووي في العلاقات الدولية، وإدراك صانعي القرار المتخاصمين أن أي حرب مباشرة تندلع سوف تكون لها نتائج كارثية على الجميع.

إن هذا الإدراك لكلفة الحرب العسكرية المباشرة، فتح الباب لنوع آخر من الصراع، تمثل بسياسات جذب الدول إلى أحد الحلفين: وارسو والناتو، وهو صراع أساسه التعبئة الأيديولوجية، حيث كان لمنظومة القيم التي يحملها الأطلسي دور بالغ الأثر في مواجهة حلف وارسو برئاسة الإتحاد السوفياتي السابق. خصوصاً أن الخوف من التهديد السوفياتي لم يكن محصوراً بالجانب العسكري وقوة السوفيات في هذا المجال، بل أنه شمل الجانب الأيديولوجي السياسي، فكان التعاطي الغربي في مواجهة موسكو وحلفائها، آنذاك، آخذاً بالحسبان إمكانية السيطرة الجدِية للسوفيات على الدول

---

[1] الميثاق التأسيسي، الموقع الرسمي للناتو على شبكة الإنترنت، www.nato.int ، تاريخ الدخول ٢٠-٠٢-٢٠١٠.

عبر انقلابات تقوم بها الأحزاب الشيوعية في هذه الدول، ما يستتبع انضواءها تحت لواء الاتحاد السوفياتي. لذلك فإن تعزيز الأفكار الديموقراطية بالنسبة للغرب كان يشكل تدعيماً للناتو في تلك المرحلة.

غير أن منظومة القيم الأطلسية المشتركة لا تكفي لتبرير أو شرح العلاقة القائمة بين أعضاء الناتو، بل يجب توافر مصالح مشتركة للإبقاء على اللحمة الضرورية لبقائه، حيث تحافظ من خلاله على السلام الداخلي، بين الدول الأوروبية التي يحتوي تاريخها المشترك على حروب عديدة، يعزز هاجس عودتها عامل تمسكٍ ببقاء الإطار العسكري المشترك، فالتهديد الذي يخافه الأوروبيون لا ينحصر بوجود عدوٍ خارجي فقط، بل يشمل الخوف على التماسك الداخلي أمام ما يمكن أن تستحضره الذاكرة من أيام الصراعات الأوروبية التقليدية.

بالإضافة إلى كون بداية توطيد العلاقات الأميريكية–الأوروبية حملت بعداً إقتصادياً واضحاً نتج عن حاجة الدول الأوروبية الغربية لتحسين اقتصاداتها بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أمنته الولايات المتحدة الأميركية عبر مشروع مارشال، في حين اعتبر السوفيات هذا المشروع شكلاً من أشكال السيطرة الأميركية على أوروبا.

إن العلاقات الأطلسية المشتركة لا تسير بسلاسة دائماً، فللمصالح الوطنية حيزها المهم في التعاطي ليس فقط بين الخصوم، بل أيضاً بين الحلفاء وهنا يمكن تفسير النجاح الأطلسي الذي حافظ عليه، باستحضاره القيم المشتركة عند كل أزمة أو تصادم مصالح بين دوله، فتلعب المشتركات السياسية والثقافية دور المنبه الضروري للدول لتجاوز الخلافات وإعادة صياغة الأولويات الوطنية بما يتناسب مع المصالح المشتركة بين الدول الحليفة. وبالتالي فإن إمكانية التعبئة على أساس القيم تأخذ الناتو أحياناً باتجاه ان تكون الغلبة فيه للبعد المرتبط بالقيم على البعد الآخر الذي يتمثل بوظيفته العسكرية التقليدية، وهو ما يدل على قوة الروابط المرتبطة بالهوية داخل الحلف.

شكّلت الحرب على العراق نقطة خلاف بين دول الحلف، حيث كانت الولايات المتحدة على رأس الدول المطالبة بالتضامن الأطلسي لاجتياح العراق، ووقفت فرنسا على رأس الدول المطالبة بالحصول على قرار من الأمم المتحدة قبل الشروع بأي عملٍ عسكري، لكن جميع الأطراف حافظت على الحد الأدنى من التضامن، وذلك بفضل الهوية الواحدة والقيم المشتركة. فحتى الدول التي عارضت التدخل لم تكن تتمنى انتصار الديكتاتورية على الديموقراطية التي تجمع دول الحلف من الداعمين للحرب والمعارضين لها، وهو ما يؤكد عمق الوعي المشترك بالإنتماء إلى مجموعة ذات

هوية واحدة، وتغاضت الدول المعارضة للحرب عن الأهداف الأميركية الاستراتيجية من اجتياح العراق، مرتبةً أولوياتها على أساس تقع فيه المشتركات الغربية فوق المصالح غير المتوافقة لدول الأطلسي، وقد ساهم الحلف بشكل كبير في هذا الوعي والهوية الإستراتيجيين.

ومن اللافت للإنتباه البيان الجلي للإزدواجية بين النظرية والتطبيق على صعيد المعيار القيمي في نشأة الحلف، "فالبرتغال من الدول المؤسسة للناتو، رغم طبيعة الحكم الاستبدادي الذي كان سائداً فيها آنذاك، بينما استبعدت إسبانيا بذريعة عدم توافق حكم فرانكو فيها مع قيم الديموقراطية الواردة في الوثيقة التأسيسية"[1].

كما أنه من الواضح عدم قدرة المعيار القيمي على تفسير هذا التناقض، غير أن متطلبات الجانب العسكري أكثر قدرة على إيضاح الصورة، فالحاجة إلى موقع البرتغال على الشاطئ الشرقي للأطلسي أدَى دوراً كبيراً في قبولها، بينما أغنى الوجود العسكري الأميركي في البحر المتوسط عن الحاجة إلى عضوية إسبانيا، كذلك دخلت كل من تركيا واليونان حلف الناتو بناءً على الموقع الجغرافي المهم لكل منهما، لا على أساس معايير تطبيق الديموقراطية وحقوق الإنسان، فتركيا مثلاً لم تكن ليبرالية بمقاييس الإقتصاد والسياسة حين ضمها إلى الحلف، ودخولها إليه يتلخص في كونها أصبحت حداً عازلاً للخطر الذي يمثله التمدد الشيوعي السوفياتي.

ومن الثابت والمهم أن منظومة القيم الأطلسية أدَت دوراً فاعلا أثناء مواجهة حلف وارسو، وهي تحافظ على أهميتها في مسار الحلف بالتوسع شرقاً نحو الحدود الروسية.

غير أن ربط هذه القيم مع الضرورات الأمنية العسكرية يظهر بوضوح من خلال الشعار الدائم للناتو " اليقظة ثمن الحرية"، فاليقظة تمثل البعد الأمني والعسكري، بينما تمثل الحرية ما يحمله الحلف من قيم ومبادئ[2].

وبالعودة إلى المصالح الوطنية للدول، وبقاء هذه المصالح في صدارة دوافع الدول في تحركها الخارجي، يمكن استنتاج علو المصالح الاستراتيجية وأداتها العسكرية بشكلٍ عام، على منظومة القيم التي تسخِر لتبرير التدخل والسيطرة من الناحية النظرية، فالحلف في النهاية عسكري، وهو ليس منظمةً إجتماعية أو ثقافية.

وكما أسلفنا سابقاً، فإن الهوية المشتركة لدول الحلف لم تنشأ نتيجةً لقرار أخذ بالاتفاق بينها، بل هي نتيجة لمسار طويل تراكمت فيه التجارب الوطنية، وتفاعلت فيه التجارب المشتركة إلى أن أنتجت

---

[1] مجموعة باحثين، (عبد النور بن عنتر، موسى قلاب، نبيل شبيب)، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩.

[2] راجع الملحق رقم ٥.

تصورات أهلت الأرضية لتحقيق منظومة قيم سياسية واحدة، ما أدَى إلى اتَخاذ الدول الفاعلة في الناتو خيارات كبرى في هذا السبيل.

الفقرة الثانية: توسعة الحلف ومعيار منظومة القيم

بعد انتهاء الحرب الباردة تابع الناتو توسعه شرقاً نحو الحدود مع روسيا الإتحادية وريثة الإتحاد السوفياتي المنهار، محاولاً إعادة صياغة هويات الدول التي كانت ضمن حلف وارسو، على أساس يتناسب ومنظومة القيم الأطلسية، فوضع على هذه الدول شروطاً لانضمامها إليه وبالتالي الإعتراف بها كدول ديموقراطية تنتهج مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفردية، والإنتقال السلمي للسلطة، وبناء دولة القانون في كل منها، ما عزز الهوية الديموقراطية للحلف.

ويبدو أن المعايير التي وضعت لانضمام دول وارسو إلى الناتو، غلبت عليها اعتبارات الهوية السياسية أكثر من المقتضيات الأمنية، أو ما يمكن أن تقدمه هذه الدول من خدماتٍ أمنية للناتو، وبالتالي تراجعت المعايير العسكرية لصالح المعايير القيمية الهوياتية التي أصبحت الركيزة المعلنة للحلف في تعاطيها دولياً.

ويمكن تحليل السلوك العسكري الخارجي للحلف من خلال ربطه بهوية الحلف، وما يحمله من مبادئ وقيم، خصوصاً أن الخطاب الإعلامي له يبرر أهداف تحركه العسكري بالسعي لمساعدة الدول وتحديداً شعوبها، على التحول إلى اعتماد الديموقراطية، والدفاع عن القيم الذاتية التي يقول بها الحلف في مواجهة ما يصفه بالتطرف والديكتاتورية.

أسئلة أخرى يمكن طرحها في هذا السياق حول مدى التزام الأطلسي بهذا التسلسل للأمور، فهل المعايير القيمية هي المحرك دوماً للخيارات العسكرية؟ أم من الممكن أن يصح العكس عند الحاجة؟ كما ذكرنا سابقاً، فإن الحلف وضع معايير ترتبط بالهوية لدخول دول الإتحاد السوفياتي السابق إليه، غير أن أسلوب ترغيب هذه الدول بالإنضمام إلى الأطلسي لم ينحصر بالحديث عن هذه القيم فقط بل تعداه إلى أمور أخرى، ففي مطلع تسعينات القرن العشرين مثلاً، توالت دعوات الأمين العام للناتو مانفريد فورنر باتجاه الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي، ركز من خلالها على البعد الأمني بقوله: " اتجهوا إلى حلف شمال الأطلسي، وستجدون أنفسكم في ميناء سياسي أمني يحفظكم من أي عاصفة تهددكم"[١]. فهل يتوافق ذلك مع الممارسات على أرض الواقع؟

---

[١] حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، مرجع سابق، ص١٠.

عملياً وتزامناً مع انعقاد قمة بوخارست الأطلسية (٢٠٠٨/٤/٣) بعد انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الحلف، وجِهت الإنتقادات إلى انضمام هاتين الدولتين، لعدم اكتمال الشروط المتعلقة بمنظومة القيم في الدولتين المذكورتين، وقبول انضمامهما يمكن تفسيره بالحاجة الأمنية لكل منهما من أجل السيطرة العسكرية على البلقان، رغم تكرار عبارة "قيمنا الديموقراطية المشتركة" عدة مرات في البيان الختامي لهذه القمة.

كما تؤدي الإعتبارات الأمنية دوراً أولياً في التعاطي مع الخلاف حول ضم جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف، وهو ما فرض على الأطلسي التمهل في هذا الشأن.

وعند التَمعَُن في الممارسات العسكرية للحلف، نجدها تتحرك وفقاً لاعتبارات أمنية بعيداً عن الخطابات المنمقة، والكلمات المختارة بعناية لإرضاء الشعوب المعترضة، وخفض الأصوات المشيرة إلى الأهداف الأمنية للحلف، ويمكن في هذا السياق اعتبار الحرب على صربيا في العام ١٩٩٨ بحجة الدفاع عن كوسوفو استثناءَ، حيث طرح الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات بقوة وإلحاح، رغم أن هذه الحرب شكلت نقطة مهمة من منظور القانون الدولي، الذي خرق مبدأ سيادة الدولة لصالح التدخل الأجنبي تحت ذرائع قيمية، ما فتح الباب واسعاً أمام الجدل حول مشروعية ذلك، ومدى الحاجة إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة أو عدمها، وهو جدل لم ينته بعد.

مع الإشارة إلى أن المادة السابعة من المعاهدة التأسيسية للحلف تنص على :"اعتراف الدول الأطراف بسلطة مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين"[١].

فهل تبرر الذرائع التي سبقت هذه الحرب، التدخل العسكري في دول ذات سيادة معترف بها دولياً، ومصانة بحسب المواثيق الدولية؟ وهل يشكل القبول بهذا المنطق تسليماً بعولمة السلوك الأمني لحلف شمال الأطلسي؟

يبدو أن هذه الحرب أطلقت يد الحلف خارج نطاقه الجغرافي، وبالممارسة أكدت تبعية منظومة القيم للإعتبارات الأمنية، والحاجة إلى التوسع، خصوصاً أن هذه الحرب سبقت تثبيت عولمة الأمن الأطلسي رسمياً، الأمر الذي حدث في القمة الخمسينية له عام ١٩٩٩، وتحول الجدل من مدى إمكانية التدخل خارج النطاق الجغرافي، إلى ما إذا كان هكذا تدخل يتطلب قراراً من مجلس الأمن أو لا يتطلب.

---

[١] السيد حسين، عدنان، **قضايا دولية.. التوسع الأطلسي**، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، بيروت.

واكثر ما يثير الريبة هو عملية التحول من العقيدة العسكرية الدفاعية، إلى العقيدة العسكرية الهجومية وتنفيذ مهام حربية هجومية في دول العالم، تستند في مفاهيمها الإيديولوجية إلى فكر المحافظين الجدد في أمريكا، ومخططاتهم للهيمنة الكونية وفق فلسفة صدام الحضارات، وقد تحولت الولايات المتحدة من قيادة الحلف كتنظيم عسكري وسياسي، إلى مفهوم الهيمنة على التحالف وإشراكه في جميع حروبها كحليف استراتيجي، إنطلاقاً من إيديولوجيات راديكالية متشددة، تهدف إلى شن حروب سيطرة على الموارد، مع كل ما ينتجه ذلك من عداءٍ بين دول الأطلسي والدول الأخرى التي تشن عليها الحروب، ما يوتر علاقة هذه الدول بالحلف ويقودها نحو اللااستقرار، ويشجع الأفكار المتطرفة ويزيد من مشروعيتها أمام شعوبها، وهو أمر يتعارض بصورة واضحة مع قيم الديموقراطية والحرية التي يعلن الحلف سعيه لنشرها.

لقد شكلت السيطرة على الموارد سبباً رئيسياً لشن الحروب منذ القدم، وكانت الدول تصوغ الحجج والذرائع المختلفة لتغطية نواياها الحقيقية بالوصول إلى أماكن تمركز الثروات والمصادر الحيوية للخيرات، وقد استعمل في هذا المجال الكثير من العناوين القيمية، منها ما يرتبط بالدين والعرق والحضارة، غير أن الأهداف الحقيقية لحروب السيطرة على الموارد تظهر جليةً عند قراءة التاريخ من منظور يأخذ بالإعتبار الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للدول الغازية والمغزوة على حدٍ سواء.

ومع التطور الكبير الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، برز تزايد أهمية الموارد الطبيعية والمواقع الجغرافية للدول في تقدير حجم قوة الدولة الحالية والمستقبلية. والأمثلة كثيرة على مركزية الموارد الطبيعية بين الأسباب المؤدية إلى وقوع الحروب في العصر الحديث. وما الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على العراق عام ٢٠٠٣ إلا دليلاً بيّناً على صحة هذه الفرضية، باعتبار هذه الحرب حرباً نفطيةً بامتياز. ولم يقتصر هذا القول على مسؤولي الدول المناهضة للسياسة الخارجية الأميركية والغربية بشكل عام، إنما هو هدف أعلن على الملأ في أكثر من مناسبة من قبل مسؤولي الإدارة الأميركية التي احتلت العراق ودمرته بهدف السيطرة على موارد الطاقة الأحفورية بالدرجة الأولى، إضافةً إلى الأهداف السياسية الأخرى وفي مقدمتها أمن إسرائيل.

ومن هذه الزاوية يمكن قراءة الدعوة التي أطلقها السيناتور الأميركي "ريتشارد لوغر" لدول الناتو للتضامن مع الدول التي تتعرض لتهديد مصادرها النفطية، حيث قال لوغر: "على الأطلسي أن يدرك

أنه لا فرق عملياً بين عضو يتعرض لوقف تزوده بالطاقة، وآخر يتعرض لحصار عسكري وغير ذلك من العمليات العسكرية على حدوده"[1].

وإذا ما ربطنا هذه الدعوة بالميثاق التأسيسي وتحديداً ببند الدفاع المشترك فيه، فإن تفسير الحروب التي يشنها الناتو خارج نطاقه الجغرافي من هذه الزاوية يصبح أسهل، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأميركية تعتلي صدارة دول الناتو، واهتماماتها بالسيطرة على منابع النفط أينما كانت لا تحتاج إلى جهد كبير لتبيانها. وبالتالي فإن توسعة الحلف وسعيه لضم دولٍ جديدة إلى عضويته لها أسبابها العديدة، منها ما يتعلق بالقيم التي تنادي بها دول الناتو، ومنها ما يرتبط بتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، حيث يحتل موضوع أمن الطاقة قمة هذه المصالح. فمن هذا المنطلق يظهر التضارب بين المصالح الأطلسية والروسية، حيث أن روسيا تشغل مكاناً طليعياً بين الدول المصدرة للطاقة، وتحديداً الغاز منها، ما يشكل سبباً مهماً لتقليم أظافرها والحد من نفوذها من خلال السيطرة على الدول المحيطة بها، بإغراء هذه الدول بالتجربة الديموقراطية الأطلسية، وقد صرح بيتر ماندلسون المفوض التجاري في الاتحاد الأوروبي قائلاً: "في روسيا والاتحاد الأوروبي، يعرف كل واحد منهما أن الثاني يستخدم سلاح الطاقة كأداة سياسية". ويضيف أن العلاقات بينهما هي في وضعها الأسوأ منذ نهاية الحرب الباردة، وان "أوروبا تبحث عن أمن الطاقة الخاص بها""[2].

وبناءً عليه، فإنه من غير المستغرب الإصرار الغربي على تطويق إيران وفرض عقوبات إقتصادية عليها، كونها تشكل مع روسيا وقطر أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي.

الفقرة الثالثة: عولمة القيم الأطلسية

إن النهج الديموقراطي يتمثل في المجال السياسي فقط في منظومة القيم للناتو، أما في المجال الإقتصادي فإن الرأسمالية القائمة على تضارب المصالح المنبثقة عن الفكر الليبرالي تمثل عنصراً بالغ الأهمية في هذه المنظومة.

ومع الوقت تتقدم الإعتبارات الإقتصادية ونشر العولمة ببعديها المالي والإقتصادي على الأبعاد المتعلقة بنشر الديموقراطية وحقوق الإنسان. ويلاحظ في هذا المجال الطروحات الغربية بشكل عام والأطلسية تحديداً حول تطوير الأمم المتحدة، وذلك عبر ربط مسألة حقوق الإنسان بموضوع سيادة الدولة، ومحاولة تشريع خرق سيادة الدول تحت ذريعة حقوق الإنسان والأقليات، حيث ترى الدول

---

[1] Judy Dempsey, **U.S. senator urges use of Nato defense clause for energy**, International Herald Tribune.٢٨,١١,٢٠٠٦ .

[2] Peter Mandelson, **Mistrust between Russia, EU worst since Cold War ends**, Xinhua News Agency, 21.4.2007.

الغربية أن الديكتاتورية في بلدان عديدة تشكل المعوق للجهود الرامية إلى نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان، وتطوير الدول إقتصادياً عبر اعتمادها النسق الإقتصادي الغربي المعولم، غير أن هذا النسق الذي تعتبر دول الناتو عرَابه، ينتشر بسرعة حول العالم، حتى في بلدان يعم فيها الفساد والإستبداد، بينما يبدو جلياً أن الممارسات الليبرالية الجديدة تتحمل مسؤولية الأزمات المالية والإقتصادية العالمية، وتضع حقوق الإنسان في مرتبة متأخرة في سياسات الدول التي ترعى هذه الممارسات وتنفذها.

إن مراجعة أسباب التدخلات الأطلسية المحتملة في وثيقة تعديل المهام الأطلسية الصادرة عن قمة الحلف ١٩٩٩ في واشنطن، تعزز المنطق القائل بأن المصالح المادية والإقتصادية تحتل الأولوية في الإهتمامات الأطلسية حيث تمحورت هذه الأسباب حول قطع الإمدادات الحيوية، كالنفط مثلاً، "وتفاقم تيارات الهجرة والتشريد، وحتى الإخفاق في تحقيق إصلاحات اقتصادية –كناية عن الأخذ بالنظام الرأسمالي– إلى جانب الأخطار الناجمة وفق معايير الحلف عن أزمات ذات أسباب اقتصادية، أو اجتماعية، أو عرقية، أو دينية، أو من جرّاء صراع على الأرض، أو بسبب خرق حقوق الإنسان، أو العمل على نشر أسلحة نووية أو كيمياوية أو حيوية، وكذلك الأعمال الإرهابية، والجرائم التخريبية والجريمة المنظمة"[١].

غير أن ذلك لا يقودنا إلى الإعتقاد بأن القيم الأطلسية غير مؤثرة أو غير ذات أهمية في سياسات الحلف، بل إنها تتراجع لحساب الجانب الرأسمالي القائم على المصالح المادية.

بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي على غريمه الشيوعي، وما رافق ذلك من تبدلات عالمية لجهة انتشار الليبرالية الرأسمالية ضمن مسار العولمة التي طالت مختلف الميادين، ظهرت نظريات تؤكد هذا الإنتصار، لعل أبرزها وأكثرها تطرفاً كانت نظرية فوكوياما عن "نهاية التاريخ" والتي توقعت انتشار الرأسمالية في كافة أنحاء الأرض.

وبالطبع، فإن حلف شمال الأطلسي يمثل جزءاً مهماً من هذا التوجه الغربي المنتصر والمندفع نحو تثبيت هذا الإنتصار عالمياً عبر تعميم قيمه على العالم، حيث أتت التعديلات على المهام الأطلسية، لتعطي الحلف إمكانية التدخل عسكرياً خارج نطاقه الجغرافي، ما يمكن ترجمته بتحوله إلى أداة عسكرية لحماية ما حققته التوجهات الغربية من انتصار على من نافسها في قيادة العالم لعقودٍ من الزمن.

[١] حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، مرجع سابق، ص١٤.

"إن منظمة حلف شمال الأطلسي هي التنظيم الأمني للحضارة الغربية، وبالتالي ينبغي على الدول ذات التاريخ والدين والثقافة الغربية أن ترتبط به"[1]، ويقود هذا التنظيم الولايات المتحدة الأميركية.
وفي هذا السياق شكل تولي المحافظون الجدد زمام الأمور في قيادة الولايات المتحدة دفعاً قوياً للحلف لجنوحه باتجاه استخدام القوة بذريعة نشر منظومة القيم على دعامتي الديمقراطية والرأسمالية، وهو ما شكل علامة جديدة فارقة في تاريخ الحلف، تلازم ذلك مع بروز ظاهرة إملاء الرغبات الأميركية على الحلفاء الآخرين، وبدا موقف الأوروبيين في هذا المجال ضعيفاً أمام الإندفاعة الجامحة للإدارة الأميركية وعلى رأسها المحافظين الجدد، وهو ما تجلى في المواقف التي سبقت الحرب على العراق في ربيع ٢٠٠٣، حيث تكرس الإعتقاد بأن الولايات المتحدة تستطيع تجاوز الخلافات حول توجهات الأطلسي، والذهاب نحو الخيارات التي تناسبها دون الحاجة إلى دعم إجماعي من دول الحلف، فضلاً عن عدم حاجتها إلى شرعنة سلوكها من قبل الأمم المتحدة.
إن الوجود العسكري للأطلسي في أفغانستان يشير إلى دلالات فائقة الأهمية لناحية تثبيت الصلاحية العالمية للحلف، إضافةً إلى تأكيد غلبة المصالح المادية والإقتصادية على التوجهات الخارجية للناتو، فالموقع الجغرافي لأفغانستان على الحدود مع إيران وآسيا الوسطى والصين، يكتسب أهمية قصوى في مسار سعي الأطلسي لمد نفوذه وعولمته. وللوصول إلى هذا الهدف تعمل الدول الغربية على تعبئة الرأي العام الدولي ضد ما تسميه "التطرف الإسلامي" في أفغانستان وإيران، وتعقد الولايات المتحدة وبريطانيا إتفاقيات ثنائية مع بعض دول الخليج العربية، بغية توجيه الإهتمام الدفاعي لهذه الدول نحو الخطر الإيراني، فيما يحاول الناتو إيجاد موطئ قدم له في الخليج العربي، من بوابة التوتر القائم بين إيران والدول العربية هناك.
من هنا تبرز الإزدواجية التي ينتهجها الناتو في تعاطيه مع العالم، فإذا كان توتر العلاقات بين دول مثل أفغانستان وإيران من جهة، ودول الناتو من جهة أخرى، عملٌ مبرر إستناداً إلى منظومة القيم التي يحملها الأطلسي، ولواقع الديموقراطية وحقوق المرأة والحريات الدينية وغيرها في الدولتين المذكورتين، فإنه من الحري بالناتو أن يسحب موقفه هذا على دول الخليج العربية أو على بعضها بالحد الأدنى، لواقع أنها ليست أفضل حالاً بالنسبة للموضوعات عينها.
إن أهمية السيطرة الغربية على منطقة آسيا الوسطى وعلى المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى الخليج العربي مروراً بإيران، تخدم هدفاً أكبر من مجرد نشر الديموقراطية في هذه البلدان، أو مواجهة

---

[1] جوكس، ألان، **إمبراطورية الفوضى..الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأميركية ما بعد الحرب الباردة**، تعريب:غازي برو، دار الفارابي، ٢٠٠٥، ص١٤٩، بيروت، لبنان.

الحضارة المتطرفة بالعداء للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، فقراءة الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول على الخارطة تؤكد الزحف الغربي المتنامي لتطويق كلٍ من روسيا والصين، كدولٍ تنمو بسرعة تتهدد معها الفرص الأميركية بالسيطرة المستدامة على عالم الغد.

إن تصريحات روبرت غايتس، وزير الدفاع الأميركي، في ٧ شباط ٢٠٠٧، أمام الكونغرس، وهو يعرض ميزانية البنتاغون العسكرية لعام ٢٠٠٨، تؤكد استمرار الولايات المتحدة في اعتبار الصين وروسيا عدوين محتملين، فضلاً عن إيران. لقد أعلن غايتس أن روسيا والصين تمثلان تهديداً للولايات المتحدة، حيث قال: "علاوةً على الحرب الشاملة على الإرهاب، علينا أيضاً مواجهة ما تقوم به الصين وروسيا اللتان تنفذان برامج بالغة التطور للتحديث العسكري"[١].

وبالتالي، فإن أهدافاً استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة للدول الوازنة في حلف شمال الأطلسي تستتر خلف التوجه الغربي الحثيث لمواجهة الدول التي يصفها الغرب بالمارقة، وهو أمر لا يخفى على روسيا. فقد أعلن الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ حول الأمن، في ٢٧ شباط ٢٠٠٧، أن حلف الأطلسي يستهدف روسيا، وذكر هذا الحلف بأنه كان تعهد بعدم التوسع نحو الشرق[٢].

غير أن الإهتمامات الخارجية لدول الناتو تختلف من حيث سلم الأولويات بين دولة وأخرى، وتبقى السياسات الخارجية لهذه الدول ترتبط بشكل أساسي بالأهداف الوطنية، وهو ما يترتب عليها ظهور فوارق تفصيلية في المواقف من القضايا المطروحة، تعززها المصالح المتشابكة بين دول العالم في عصر العولمة التي طالت كل نواحي العلاقات الدولية، وقدرة هذه المصالح وتقاطعها، على ضبط توجهات القوى العظمى ومنعها من الجنوح باتجاه الخيارات المتطرفة التي أثبتت فشلها خلال الحروب التي افتتحت بها الألفية الجديدة.

لذلك نستطيع القول أن "هناك تناقضات واضحة ومهمة جداً، تظهر بين القيم والأهداف والوسائل التي تحوز عليها "الإمبراطورية الشاملة" (الولايات المتحدة الأميركية)، وبين تلك التي تحوز عليها الجمهوريات الأوروبية. وإن كان المواطنون الأوروبيون لا يتظاهرون بها مستعرضينها فإنهم متمسكون بمشروعٍ مختلفٍ عن مشروع الإمبراطورية الأميركية"[٣].

---

[1] Robert M. Gates, **Posture Statement to the Senate Armed Services Committee** (Testimony, Senate Armed Services Committee, Washington, District of Columbia), 6,2,2007

[2] Vladimir Putin, **Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy** (Address ,Munich Conference on Security Policy), Munich , Bavaria, 10, 2, 2007.

[٣] الان جوكس، مرجع سابق، ص١٤.

نستنتج مما سبق أن المرحلة الأولى من عمر حلف شمال الأطلسي غلب عليها الطابع الأمني العسكري، نظراً إلى الضرورات التي حكمت الحرب الباردة، ومواجهة حلف وارسو، وذلك استناداً إلى منظومةٍ متكاملةٍ تنتهج الليبرالية سياسةً، والرأسمالية اقتصاداً، واستمر ذلك في مرحلة التوسع شرقاً، وصولاً إلى تعديل مهامه وعولمتها، وتقدمت الأولويات الإقتصادية والمادية في سلم اهتمامات الحلف، مع المحافظة على منظومة القيم التي سعى الحلف إلى نشرها عالمياً، وحولها إلى عنوانٍ يدافع عنه ويسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف الأخرى لدوله، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة

أدّى انهيار الإتحاد السوفياتي السابق إلى تغيرات كبرى طالت النظام الدولي بأكمله، وأعادت صياغة عصر جديد في العلاقات الدولية، ما أثر بشكلٍ أو بآخر على معظم دول العالم، غير أن الأثر الأكبر لهذا الحدث المِفصلي طال بالدرجة الأولى روسيا، مركز القرار في الإتحاد، وأكبر دوله.
ولم تقتصر التغييرات التي أجراها القادة الروس بعد انهيار المنظومة الإشتراكية على الجوانب التكتيكية في إدارة البلاد، أو في التعاطي مع دول الجوار والعالم، بل امتدت لتشمل مجمل الاستراتيجية التي كانت متبعة في فترة صراع الجبارين، حيث أدرك صانع القرار الروسي أن الزمن قد تغير، وأن الإمبراطورية التي كانت تنافس بقوة على حكم العالم قد أصبحت في بداية التسعينات مجرد دولةٍ تلملم أضرار المرحلة السابقة.

لذا، كان لا بد من إعادة النظر بالتوجه الاستراتيجي لروسيا، وصياغته على أسس جديدة تختلف عن تلك التي بنيت عليها الاستراتيجية السوفياتية، التي كانت سمتها الأساسية توسيع النفوذ على أساس عقائدي إشتراكي، والسيطرة على أوسع رقعةٍ ممكنةٍ من الدول بدعم قيام أنظمةٍ إشتراكية فيها، تكون امتداداً للإمبراطورية الشرقية في صراعها مع الغرب بقيادة واشنطن.

وقد مرت روسيا بمرحلة صعبةٍ في بداية التسعينات، سببها الإرتباك الذي ساد الشارع الروسي وصنَّاع القرار في موسكو على حدٍ سواء، حول الإنتقال من إمبراطورية تنتهج الإقتصاد المخطط القائم على المركزية الشديدة، إلى تبني إصلاحاتٍ أدخلت روسيا في اقتصاد السوق، وأدَت إلى ما

يشبه أزمة هوية للمواطن الروسي الذي اعتاد العيش في ظل دولةٍ شيوعية عظمى دافع عن أسسها النظرية لعقودٍ طويلة، ثم وجد نفسه مجبراً على التأقلم مع الأفكار الليبرالية التي تبنت روسيا جزءاً منها بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، فكانت نقطة التحول الكبرى بعد الإنهيار، إقرار الدستور الروسي الجديد في ١٢ كانون الثاني من عام ١٩٩٣، وقد سبقها انضمام روسيا إلى صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٢، بعدما تبنت إقتصاد السوق.

الفقرة الأولى: صناعة القرار في روسيا

تعتبر روسيا أكبر دول العالم من حيث المساحة، وهي أقرب أن تكون قارةً لا دولة، حيث تبلغ مساحتها ١٧,١ مليون كلم٢، وتحوي ثرواتٍ طبيعية هائلة، وعلى عددٍ كبير من الأنهار والبحيرات بالإضافة إلى الأراضي الزراعية الخصبة.

وبحسب أرقام ١٩٩٨ فإن روسيا تنتج ١٧% من مجمل الإنتاج العالمي للنفط، و٢٥% إلى ٣٠ % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، و٦% من الفحم، و١٧% من الحديد، و١٠% إلى ٢٠% من المعادن كالنحاس والنيكل والزنك والفضة والكوبلت والبلاتينيوم والذهب وغيرها[1].

ووفقاً للدستور الروسي الذي أقر عام ١٩٩٣ فإن روسيا الإتحادية دولة فيدرالية ديموقراطية ذات نظام جمهوري،عاصمتها موسكو، وعملتها الرسمية الوحيدة هي الروبل الروسي، لها لغة رسمية واحدة هي الروسية، وهي دولة علمانية.

وبموجب الدستور الروسي كذلك فإن النظام المعمول به رئاسي، حيث أن رئيس الجمهورية هو رأس الدولة، ينتخب لمدة ٦ سنوات بعد التعديل الدستوري (بعد أن كانت فترة الولاية ٤ سنوات) بالإقتراع العام السري المباشر، ولا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين، ويشترط ألا يقل عمر الرئيس عن ٣٥ سنة[2].

يتمتع الرئيس في روسيا بصلاحيات وسلطات واسعة، تمكنه من أن يكون مركز الثقل في النظام، ومحور عملية صنع القرار فيه، وهو ما يظهر جلياً عند متابعة المحطات الأساسية التي شهدتها روسيا على المستويين الداخلي والخارجي منذ بداية التسعينات وحتى اليوم، مع الأخذ بالإعتبار الفوارق الكبيرة بين الظروف التي حكمت فترتي رئاسة بوريس يلتسن، وتلك التي حكمت فترتي رئاسة فلاديمير بوتين، والفترة الحالية لحكم ديميتري ميدفيديف، وما لذلك من أثر كبير على قدرة الرئيس

---

[1] Russia Today, **Facts and Trends**, Russian information agency, Novosti, Moscow, 1995, P8 and 9.

[2] **الدستور الروسي**، الفصل ٤، المادة ٨١. (راجع الملحق رقم ٦).

على تغيير مجرى الأمور والظهور بمظهر الرجل القوي الذي يعزز موقع الرئاسة المسيطر في النظام الروسي كنتيجة لما أعطى الدستور من صلاحيات للرئيس، وللحكومة، وللسلطة التشريعية.

وتتمثل أهم الصلاحيات التي يعطيها الدستور الروسي للرئيس، بكونه يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ويعين بالتشاور مع مجلس الدوما، رئيس الوزراء والوزراء، وله أن يعزلهم أو أن يقوم بحل الحكومة، كما له أن يشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه، ويقترح تعديل الدستور والقوانين، ويعين قضاة المحاكم العليا ومنها المحكمة الدستورية، كما له صلاحية الدعوة إلى إجراء انتخابات أو إستفتاءٍ عام، وإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا لعدوان، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد. إضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يشترك فيها معظم رؤساء الدول[١].

أما مهام الحكومة في روسيا فهي تنفيذية، ولرئيس الوزراء الروسي نواب للشؤون المختلفة، يساعدونه في إدارة شؤون البلاد، وينفذ الوزراء السياسات الروسية بحسب تخصص وزاراتهم.
إن أهم صلاحيات الحكومة تقديم الميزانية الفيدرالية للدولة، إلى مجلس الدوما، الذي يصوت عليها ويقرها بدوره. إضافة إلى صلاحية تنفيذ السياسة الداخلية المالية للدولة، وكذلك تنفيذ السياسات الموضوعة في المجالات المختلفة كالثقافة والعلوم والصحة والتعليم وغيرها.. إلى جانب تنفيذ السياسة الخارجية للدولة[٢].
وبالمقارنة بين الصلاحيات التي يمنحها الدستور الروسي للحكومة، وتلك التي يمنحها للرئيس، تتضح معالم النظام السياسي الرئاسي لروسيا، بحيث يمسك الرئيس بمفاصل القرار الروسي، وهي سمة مشتركة بين روسيا الإتحادية والإتحاد السوفياتي، وقد حافظت روسيا على مركزية القرار في موسكو، رغم التغيرات الكبيرة التي طالت مختلف نواحي الحياة السياسية في البلاد، وخصوصاً السياسات الإقتصادية التي انتهجتها موسكو بعد انضمامها إلى صندوق النقد الدولي الذي يعبر، بشكلٍ أو بآخر، عن الطبيعة الليبرالية للإقتصاد الدولي، بعد هزيمة المعسكر الإشتراكي في مواجهته مع غريمه الغربي الذي فرض على روسيا إحداث تغييرات عميقة في البنية الاستراتيجية الإقتصادية، مقابل مساعدات تتلقاها لتسهيل التحول إلى إقتصاد السوق.

---

[١] المصدر نفسه، **الدستور الروسي**، الفصل ٤، المواد ٨٠ و٨٣ و٨٦ و٨٨.
[٢] م. ن. الفصل ٦، المادتان ١١٠ و١١٤.

ولتأكيد مركزية القرار بيد الرئيس، "دشن الرئيس الثاني لروسيا الفيدرالية فلاديمير بوتين ولايته لرئاسة الدولة بإصدار مرسوم رئاسي يقضي بتشكيل ٧ دوائر فيدرالية، تضم الواحدة منها مختلف الاطراف (الجمهوريات والمقاطعات والاقاليم ...الخ) وتعيين ممثل للرئيس في كل من تلك الدوائر تقوم مهمته في التنسيق بين السلطات المركزية ونظيراتها في الأقاليم، وكذلك لتنظيم علاقة سلطات الأقاليم فيما بينها"[١].

ومع مركزية القرار هذه، والصلاحيات الواسعة للرئيس، تبقى "الحكومة مجرد جهازٍ معاونٍ للرئيس، الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون ما حاجة إلى إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطةٍ في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ الرئيس بها، وقد لا يأخذ"[٢].

تتكون السلطة التشريعية في روسيا أو البرلمان الروسي، من مجلسين، هما: مجلس الفيدرالية ومجلس الدوما.

أ- المجلس الفيدرالي: وهو المجلس الأعلى، يتولى الأمور المتعلقة بالفيدرالية ومنها حدود الدولة، واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد[٣].

ب- مجلس الدوما: وهو المجلس الأدنى، والجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية صنع القوانين، وهو المسؤول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئيس الوزراء، وكذلك لرئاسة البنك المركزي[٤].

ومع أن السلطة التشريعية وتحديداً المجلس الفيدرالي هو صاحب الصلاحية في توجيه التهم إلى الرئيس في حالة الخيانة العظمى أو إرتكاب جرائم خطرة بحق الدولة، وذلك بعد إثبات الأدلة من قبل المحكمة الدستورية العليا، ولآلية إتهام الرئيس تعقيدات كثيرة تجعل موقعه حصيناً إلى حدٍ تصعب معه إمكانية تقييده، وتتعزز بذلك سلطته وقدرته على لعب الدور الأبرز في النظام السياسي للدولة.

وللتدليل على هذه الخطوة التي يتمتع بها رئيس الدولة، فما علينا إلا مراجعة مرحلة الأزمة التي اندلعت بين الرئيس بوريس يلتسين والسلطة التشريعية في بداية حكمه، حيث "صوت مجلس نواب الشعب الروسي في الدورة الثامنة له في آذار ١٩٩٣ على إقتراح يقضي بإقصاء الرئيس عن

---

[١] إسماعيل حاجم، فلاح، **تجربة روسيا الفيدرالية في معالجة النزعات الإنفصالية للأقاليم**، الحوار المتمدن، العدد ٢٧٢١، ٢٠٠٩.
[٢] الشيخ، نورهان، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٨، بيروت، ص ٤٥.
[٣] **الدستور الروسي**، الفصل ٥، المادة ١٠٢، مرجع سابق.
[٤] م.ن. الفصل ٥، المواد ٩٥، ٩٧، و١٠١.

السلطة، ومع أن هذا الإقتراح قد حصد أصوات ٦١٧ عضواً أي ما نسبته ٧٢ بالمئة، مقابل معارضة ٢٦٨ عضواً له، إلا أن النسبة لم تصل إلى الثلثين"[١] بفارقٍ بسيط. وبالتالي إستطاع يلتسين متابعة مهامه الرئاسية، رغم المعارضة العنيفة التي واجهه بها القوميون الروس والشيوعيون الذين حاولوا إيقاف مسار الإتحاد السوفياتي نحو الإنهيار، فقاموا بانقلاب آب ١٩٩١ الذي لم ينجح بالحد من الإندفاعة التي أوصلت يلتسن إلى السلطة ومعه مجموعة من المستشارين أصحاب الرؤى الإصلاحية، والتي تتأقلم مع الأفكار الغربية في الإقتصاد والسياسة.

لقد شهدت روسيا خلال مرحلة التسعينات أحداثاً مهمة أثرت في صوغ الاستراتيجية الروسية الجديدة بعد الحرب الباردة. فتفكك الإتحاد السوفياتي وما أورثه لروسيا من مشكلات أتت بشكل صدمات متسارعة، أثرت على مختلف نواحي الحياة في هذه الدولة، فهي لم تكد تسلك طريق الإنفتاح على التوجهات الغربية التي أضحت معولمة منذ ذلك الوقت، حتى داهمتها التفجيرات الأمنية لتطال محطات القطارات ووسائل النقل العام حيث كانت في كل مرة توقع عدداً كبيراً من الإصابات، التي كانت أول ما تصيب حكم يلتسين الذي انشغل باقتحام غروزني في كانون الأول ١٩٩٤، للسيطرة على الطموح الشيشاني بالإستقلال عن موسكو، الذي عبر عنه الرئيس الشيشاني جوهر دوداييف بإعلان انفصال بلاده عن الإتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١. وبعد الصورة المهزوزة التي ظهر فيها الجيش الروسي في الحرب على الشيشان، بدت معالم المشهد الروسي الجديد ضعيفةً، خصوصاً أن ذلك ترافق مع خروج عددٍ كبيرٍ من الضباط من صفوف الجيش، وحالات كثيرة من بيع الأسلحة والمعدات السوفياتية، وازدياد نشاط العصابات بشكل مطرد، إضافة إلى ارتفاع نسبة الجريمة، وانتشرت الإغتيالات لتطال رسميين روس وصحافيين. وعلى الصعيد الإقتصادي فإن الوضع لم يكن أفضل حالاً مما كان عليه في السابق فانخفض مستوى المعيشة وتراجعت القدرة الشرائية للمواطن. واستمر الصراع محتدماً حتى جاء العام ١٩٩٦ الذي أصدر فيه يلتسين قرار الإنسحاب من الشيشان، بعد أن واجه منافسةً شرسة من زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيغانوف في الإنتخابات الرئاسية في حزيران ١٩٩٦، حيث احتاج يلتسن إلى جولة ثانية للفوز عليه.

---

[١] الشيخ، نورهان، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٨، بيروت، ص ٤٩.

نقلاً عن:

Thomas F. Remington, "**Representative Power and the Russian State**", in: White, Pravda and Gitelman, eds, Ibid, pp.64 and 77.

إن صناعة القرار في روسيا خلال السنوات العشر الأولى بعد سقوط المنظومة الإشتراكية، مهرت بختم الرئيس في مواجهة السلطة التشريعية، رغم عدم تمكنه من السيطرة على الأوضاع غير المستقرة في البلاد.

وعند الحديث عن صناعة القرار تجدر الإشارة إلى أن قدرة الأحزاب السياسية الروسية خلال تلك المرحلة لم تكن مؤثرة، فمنها ما كان مشدوداً إلى الماضي السوفياتي ويدعو إلى عدم التخلي عن مواطن القوة السوفياتية السابقة، كالحزب الشيوعي، ومنها من كان يعتبر أن الأفضل لروسيا يكون بالعودة إلى تجربة الإمبراطورية القيصرية واستعادة السيطرة على الأراضي التي طرد منها الروس، وتحويل الصناعات العسكرية إلى التصدير لمن يدفع أكثر، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى، كما صرح زعيم الحزب الديموقراطي الليبرالي فلاديمير جيرنوفسكي[١]. ولكن دور هذه الأحزاب لم يكن ليقيد سلطات الرئيس الواسعة، أو توجيه القرار الروسي بالإتجاه الذي تؤمن فيه، فبقي الحال في روسيا يتدهور كما الحال الصحية للرئيس يلتسين.

أما بالنسبة لمدى تأثير الرأي العام، فإن الواقع لم يكن أفضل حالاً من السابق، فمع أن الإهتمام باستطلاعات الرأي قد ازداد واختلف عن أيام الإتحاد السوفياتي السابق، إلا أنه يجب عدم المبالغة في تقدير أهمية الدور الذي يلعبه الرأي العام في روسيا. فالقوة التأثيرية له لم تظهر إلا في أوقات الإنتخابات حيث يزداد الإهتمام به من جانب صانعي القرار، ويبقى الرأي العام كقوة لها تأثيرها المحدود في المجال العام[٢]، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يظهر دور الكنيسة ضعيفاً في روسيا، بعد حوالي ثمانية عقود من الحكم الشيوعي الذي أرخى بظلاله على طريقة تفكير المواطن، الذي اعتاد بدوره على أسلوب حياة غير متدين، ولم تستمد الكنيسة حضورها، على ضعفه، إلا من خلال الذاكرة الجماعية ومخزونها الذي يحفظ لها دوراً تاريخياً كبيراً في روسيا.

لقد أدى غياب فعالية الأحزاب السياسية والصحافة والكنيسة إلى استمرار يلتسين ممسكاً بالقرار الروسي حتى أتت الأزمة الإقتصادية التي ضربت الدول الآسيوية المستوردة للنفط الروسي عام ١٩٩٨، مما أصاب الإقتصاد الروسي وأوقع الإتجاه الإقتصادي الجديد في روسيا في اختبار لم ينج الرئيس منه، فاضطر خلال فترة قصيرة إلى التنازل لخليفته فلاديمير بوتين، وهنا بدأت مرحلة جديدة

---

[١] مضر الأمارة، لمى، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، بيروت، ص ١٨٨ و ١٨٩.

[٢] نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص٦٩.

في روسيا، عنوانها الإصلاح في الداخل، واستعادة الدور المفقود على المستوى الإقليمي، والتأسيس للعودة إلى اللعبة الدولية فيما بعد.

الفقرة الثانية: المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية الروسية

بدأت موجة التغيرات في الاستراتيجية الروسية منذ وصول غورباتشيف إلى رئاسة الإتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٨٥ واستمرت إلى ما بعد سقوطه، وقد حمل هذا الرئيس جملةً كبيرةً من الإصلاحات سميت "البروسترويكا" أو إعادة البناء و"الغلاسنوت".

إن الإصلاحات التي طرحها غورباتشيف أتت غير متناسبة بل متناقضة إلى حدٍ ما مع ما كان سائداً لأعوامٍ طويلة في موسكو، حيث اعتاد الروس على مواجهة هذه الأفكار الغربية طيلة أعوام الحرب الباردة، ما أدى إلى الإطاحة بغورباتشيف نفسه. وعند سقوط الإتحاد السوفياتي، استمرت عجلة التغيير الروسي في مسيرتها، وعجلت من سرعتها الضربات التي كانت تتلقاها موسكو في الفترة الإنتقالية من قوةٍ عظمى تصارع في السيطرة على الساحة الدولية، إلى دولة تلملم آثار السقوط المدوي لمشروعها الأممي. فكان من المفروض إعادة هيكلة الإستراتيجية الروسية من جديد لتتناسب مع الواقع المستجد.

لذلك يمكن تقسيم المتغيرات التي طالت الإستراتيجية الروسية عند بداية الحقبة الجديدة إلى قسمين: قسم يتعلق بمتغيرات خارجية، وآخر يتعلق بمتغيرات داخلية. ففي الداخل الروسي أخذت الهموم الإقتصادية حيزاً واسعاً من الإهتمام، وشكلت سبباً لإعادة النظر بالتجربة السوفياتية والخروج برؤية استراتيجية جديدة على المستوى الإقتصادي. وبالرغم من إعادة دول الكمنولث المستقلة الأسلحة النووية والتكتيكية لروسيا بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، إلا أن الهاجس العسكري بقي حاضراً كقوةٍ مؤثرةٍ في صناعة الاستراتيجية الروسية، لما كان لهذا القطاع من تأثير كبير طوال مرحلة الحرب الباردة، سواء لناحية تصدره عوامل الردع السوفياتي، أم لدوره الكبير في رفد الإقتصاد على مدى سنواتٍ طويلةٍ إزدهرت خلالها مصانع السلاح السوفياتية التي سيطرت على قسمٍ كبيرٍ من سوق السلاح العالمي على مدى نصف قرن. يضاف إلى ذلك الهواجس الجغرافية والجيوبوليتيكية التي أخرجها إلى العلن إنفراط العقد السوفياتي، ووقوع الدول المستقلة بنتيجة ذلك الحدث الكبير في أزمات داخلية حول الهوية الجديدة لها، ونوعية العلاقات المستقبلية مع موسكو والغرب، وتنازعت القوى السياسية في معظم هذه الدول حول السياسات الإقتصادية الجديدة المتبعة في العصر الجديد.

وبالطبع فإن لكل ذلك أثراً واضحاً في إعادة تشكيل القراءة الاستراتيجية الروسية، التي تقع عليها مهمة ترتيب الفوضى التي سادت المحيط الإقليمي القريب خلال تلك المرحلة، إضافة إلى محاولة الحد من الآثار السلبية للمتغيرات الدولية على موقع روسيا، وهي مهمة غير يسيرة.

١- المتغيرات الداخلية:

طالت هذه المتغيرات مستويات عدة، منها وأهمها:

أ- المستوى الإقتصادي: لقد كان لسباق التسلح الذي خاضه الإتحاد السوفياتي في مواجهة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، أثره العميق في إنهاك القدرات الإقتصادية السوفياتية، ما أرخى بظلاله على الواقع الجديد لروسيا الإتحادية التي وجدت نفسها مجبرة على انتظار المساعدات الغربية للنهوض بأعباء المرحلة الإنتقالية.

لقد أراد ميخائيل غورباتشيف عبر البرسترويكا القيام بإصلاحٍ شامل يعيد إنعاش الإقتصاد من جهة، ويصلح العلاقات مع الغرب عبر تفعيل الديبلوماسية من جهة ثانية، إلا أن سرعة الإنهيار سبقته، لتلقى المهمة على كاهل بوريس يلتسين، الذي ما لبث أن بدأ بتطبيق تلك التغييرات ضمن برنامجه "العلاج بالصدمة"، تأسيساً على وعودٍ غربية بالإستثمارات والإلتحاق بالمعسكر المنتصر، حتى ارتفعت الأسعار بشكلٍ جنوني وانخفضت القدرة الشرائية للروبل الروسي مقابل الدولار، وسجل في السنوات بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ تراجعاً للناتج المحلي والإنتاج الصناعي بنسبة ١٠ بالمئة سنوياً، فبرز مفهوم جديد قوامه أن قطاع الطاقة هو الأساس الذي يجب أن يقوم عليه الإقتصاد الروسي.[١]

وتوالت قرارات يلتسين بالصدور لتسريع التحول إلى آليات السوق، فاعتمدت الخصخصة على نطاقٍ واسع، وبيع جزءٍ كبير من أملاك الدولة للقطاع الخاص، وللمستثمرين الأجانب، وترافق ذلك مع تحرير الأسعار والتخلي عن السياسات الحمائية التي تنتهجها الدول الإشتراكية.

وانضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في حزيران ١٩٩٢، وبذلك كان عليها الإلتزام برزمة الشروط التي يفرضها الصندوق على الدول التي تتلقى مساعداته، ومنها خفض العجز في الميزانية، وتعزيز فرص الإستثمار، وجباية الضرائب بشكلٍ مستقر.

لقد أدت هذه السياسة إلى عجزٍ في الميزانية بلغ ٤٨،٧ تريليون روبل في عام أي ما يعادل ٢،٩ من الناتج القومي الإجمالي. وقد قامت الدولة بتمويل هذا العجز من خلال طبع المزيد من النقود وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى حوالي ١٣١ بالمئة عام ١٩٩٥، وارتفعت الأسعار

---

[١] العزي، غسان، **سياسة القوة .. مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص ١٩٤، بيروت.

لمعظم السلع حوالي ٤٠ مرة، وبعض السلع تضاعفت أسعارها أكثر من ١٠٠ مرة، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى ٣ بالمئة من قوة العمل الروسية في نفس العام[1].

ففي ظل هذا التدهور الإقتصادي ساد الشارع الروسي استياء من السياسات الجديدة التي تبناها يلتسين، وكان الحراك الشعبي مسانداً للبرلمان في مواجهة الرئيس، ومما زاد من هذا الإستياء بطء المساعدات الغربية وتحديداً تلك التي تقدمها المؤسسات الإقتصادية الدولية للدول المقبلة على اقتصاد السوق.

لقد هدفت سياسة التحول من الإقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، إلى ثلاثة أمور: اللبرلة والإستقرار والخصخصة، وتمت الخصخصة كطريق باتجاه اللبرلة، لكن الإستقرار كان بعيداً عن أيدي يلستين ومعاونيه، ولذلك فإن فشل الرئيس في الجانب الإقتصادي كان أكبر من فشله في السياسة الخارجية، لأن المقومات الأساسية من البنية التحتية لاقتصاد السوق لم تكن موجودة في هذا التحول، وأهمها البنوك التجارية والقوانين الخاصة بالتجارة والتطوير الإقتصادي التي ظلت غائبة عن السوق الروسية حتى سنة ١٩٩٦، وقد اضطر الرئيس إلى الإستعانة بالجيش لحل البرلمان، وفرض دستور جديد يمنحه القوة للتنفيذ، ولكن هذا لم ينفع الإقتصاد الروسي الذي استمر بالتدهور[2].

ورغم فوز يلتسين بولاية ثانية وبصعوبة في انتخابات العام ١٩٩٦، إلا أن الواقع الإقتصادي لم يتحسن، فقد انخفضت أسعار النفط نتيجةً للأزمة الإقتصادية التي أصابت عدداً من الدول الآسيوية عام ١٩٩٧، وأسعار المواد النفطية كما أسلفنا سابقاً، تشكل ركيزةً أساسية بنى عليها يلتسين آمالاً عريضة للنهوض بالإقتصاد الروسي الذي أصابه الركود بعد عام من هذه الأزمة.

من ناحية أخرى فإن تأثير هجرة الأدمغة نحو الخارج كان عظيم السلبية على الواقع الإقتصادي لروسيا، حيث تقول الإحصاءات بأن فرنسا استقبلت ١٥٠٠ باحث بين ١٩٩٠ و١٩٩١، وألمانيا حوالي ١٩٠٠ عام ١٩٩٠ و٤٠٠٠ عام ١٩٩٤، وإسرائيل استقبلت نحو ٣١ ألف باحث خلال السنتين الأوليين بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، ويقدر عدد الذين اختاروا الولايات المتحدة بثلاثين ألفاً من خيرة العلماء والباحثين. وفي الحقيقة فإن الإصلاحات التي حاول يلتسين تطبيقها لم تحتو على برنامج عصرنة واضح، بل أنها قامت بتنظيم انتقالٍ سريع وعشوائي لأملاك الدولة إلى القطاع الخاص، وذلك على أساس المحسوبيات وعلاقات النفوذ، في غياب أي نظامٍ تشريعي وقضائي

---

[1] نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص ٢٤ و٢٥.

[2] نصار، وليم، **روسيا كقوة كبرى**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠ خريف ٢٠٠٨، ص ٢٢ و٢٤.

مناسب. ومن النتائج الكارثية لذلك فقدان الثقة بالدولة وعجزها الواضح عن السيطرة على الوضع، وهكذا فإن "العلاج بالصدمة" كان أشبه بحربٍ شاملة على اقتصاد الدولة[١].

ب- المستوى العسكري: لطالما شكلت القدرات العسكرية بكل مضامينها، السند الأبرز للقوة السوفياتية خلال مرحلة المواجهة مع الغرب، حيث أدى سباق التسلح إلى تخصيص الإتحاد السوفياتي لقسمٍ كبيرٍ من ميزانيته لهذا المجال، وهو ما أدى إلى إنهاك اقتصاده. كما لعبت الصناعات العسكرية دوراً كبيراً في رفد ميزانية الدولة بالأموال الناتجة عن تصدير السلاح الذي تنتجه المصانع السوفياتية.

بعد انهيار الكتلة الشرقية، انهارت معها صادرات المصانع السوفياتية، ولم يتبق لروسيا إلا الكم الضخم من الأسلحة لترثه، وأبرز هذه الأسلحة بالتأكيد تمثله الترسانة النووية التي جمعتها روسيا من دول الإتحاد السابق.

ففي أعقاب إعلان قيام كومنولث الدول المستقلة بثلاثة أسابيع، وقَعت دول الكومنولث معاهدة أعادت بموجبها كل الأسلحة النووية والتكتيكية إلى روسيا، وبالفعل تم الإنتهاء من إعادة هذه الأسلحة في أيار ١٩٩٢، ومع ذلك فإن حالة الجيش الروسي كان يرثى لها، خاصةً بعد أن توقفت الدولة عن دفع الرواتب في فترة من الفترات، فانهارت أجزاء كبيرة من الجيش وخرجت منه أعدادٌ كبيرة، حتى أصبح في حالة فوضى عارمة[٢].

وأدى انتشار الفساد في صفوف الجيش وعلى مستوياتٍ قيادية عالية، إلى بيع جزءٍ لا يستهان به من الأسلحة والعتاد الحربي الروسي، وقد استطاعت العصابات الروسية التي ازدهر عملها في بداية التسعينات، الحصول على أسلحة من الضباط الفاسدين في الدولة، والذين استطاعوا بدورهم تغيير أوضاعهم وتشكيل طبقة من الأغنياء الجدد، في مقابل أغلبيةٍ ساحقة من الفقراء من أبناء الشعب الروسي.

واجه الجيش الروسي وهو في هذه الحالة السيئة، إختباراً قاسياً في الشيشان التي غزاها في العام ١٩٩٤ لمنعها من الإستقلال، وقد أثرت صورة الجيش، والأوضاع الإقتصادية الصعبة، والتخبط الذي عانته الدولة في سياق إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية، في مجريات الأحداث في الحرب مع الشيشان، وقد تكبد الروس خسائر كبيرة في هذه الحرب، حيث شهدت المعارك كراً وفراً وسيطرة

---

[١] غسان العزي، مرجع سابق، ص١٩٥ و ١٩٩.

[٢] وليم نصار، مرجع سابق، ص ٢٥.

روسية وشيشانية متعاقبة على المدن الرئيسية في الشيشان، ومنها العاصمة غروزني، وفي النهاية أصدر يلتسين قرار الإنسحاب في أواخر العام ١٩٩٦، أي بعد عامين من اندلاع المعارك.

حاول الرئيس يلتسين رفع مستوى الإهتمام بالناحية العسكرية نظراً لأهميتها ضمن الاستراتيجية الروسية العامة، وللمحافظة على فرص روسيا بإعادة تظهير صورتها كدولة متماسكة من الداخل، وقادرة على ضمان أمن مجالها الحيوي الذي يحوي عدداً كبيراً من الدول، بسبب المساحة الهائلة للفدرالية الروسية، خصوصاً أن الإغراءات الغربية لهذه الدول كانت تزداد يوماً بعد آخر، مغذَيةً الخوف الروسي من إمكانية وصول حلف شمال الأطلسي إلى حدودها المباشرة.

وفي إطار تقربها من الغرب، وقعت روسيا على اتفاقيات لخفض الترسانة النووية لديها، وأتى التوقيع على معاهدة ستارت١ والتي تتعهد بموجبها موسكو بتقليص حجم ترسانتها النووية، وتلتها معاهدة ستارت٢ التي وقعت خلال قمة موسكو بين الرئيسين بوش الأب ويلتسين في حزيران ١٩٩٣، لمزيد من الخفض لهذه الأسلحة النووية الاستراتيجية[١].

ومن ناحيةٍ أخرى، لم يغب عن إدراك القادة الروس أن الخطر الغربي على الأمن الروسي لا يزال حاضراً بقوة، رغم انتهاء الحرب الباردة، والنوايا الحسنة التي أبدتها موسكو خلال أيام محنتها بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، ولأجل ذلك فإن التركيز على الصناعات العسكرية عاد في منتصف التسعينات كأمرٍ لا بد منه لضمان السيطرة الروسية على الداخل المترامي الأطراف، وعلى المحيط المشبع بالوعود الغربية والزحف الهادئ للناتو.

وفي هذا السياق قام مجلس الأمن القومي الروسي بإقرار استراتيجية روسيا العسكرية التي اتجهت إلى بلورة ملامح نظام أمني خاص يستند إلى حماية المصالح الروسية في الأساس، وهو ما أكدته دائرة الإستخبارات الخارجية الروسية، حيث شددت على ضرورة إنشاء مجال دفاعي وأمني واحد في رابطة الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي، للحد من الأخطار الخارجية المشتركة، وهو ما أعاد المجلس تأكيده في وثيقته الصادرة عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من الضائقة الإقتصادية التي مرت بها روسيا، إلا أنها أدركت أهمية امتلاك تكنولوجيا عسكرية متقدمة، فقامت بتخصيص مبالغ طائلة في الميزانية الدفاعية بلغت عام ١٩٩٧، ٣١ مليار دولار، ثم ارتفع هذا الرقم ليبلغ ٣٢ ملياراً عام ١٩٩٨ [٢].

---

[١] المرجع نفسه، ص٢٥.

[٢] لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص١٥٩ و١٦٠.

وبناءً على ما تقدم فإن روسيا لم تهمل يوماً تطوير قدراتها العسكرية، حتى في أحلك الظروف التي مرت بها، لعلمها أن حاجتها لهذه القدرات تمثل أمراً حيوياً لبقائها متماسكة وقوية، وبالرغم من المرونة التي أبدتها إزاء التعاون مع الغرب والإلتزام بخفض الترسانة النووية لديها، لم تتأخر في إعادة تطوير الصناعات العسكرية، التي عادت في فترةٍ لاحقة لتشكل قطاعاً هاماً ضمن المجال الصناعي لروسيا الإتحادية، وعاملاً أساسياً في مبنى العقيدة الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة.

٢- المتغيرات الإقليمية والدولية:

كان لتدهور الأوضاع في الداخل الروسي تأثيره الواضح على قدرة السياسة الخارجية الروسية في حماية المصالح القومية الروسية ضمن النظام الدولي، كما كان لها تأثير في المجال الإقليمي القريب من حدودها.

أ-على المستوى الدولي:

منذ سقوط جدار برلين الذي لطالما اعتبر رمز الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، بدا أن الإتحاد السوفياتي لن يعمر طويلاً، خصوصاً أن سياسات غورباتشيف الإصلاحية ظهر فشلها في دمج المجتمع والإقتصاد الروسيين بالقيم الإجتماعية والرؤى الإقتصادية للغرب.

ومع انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي، سعت الولايات المتحدة على رأس هذا المعسكر إلى ترجمة هذا الإنتصار على أرض الواقع، مستفيدةً من تربعها وللمرة الأولى في تاريخها على رأس النظام الدولي الجديد الذي بدأت ملامحه بالظهور بسقوط الإتحاد السوفياتي.

"إن النظريات التي ظهرت في تلك الحقبة وأبرزها نهاية التاريخ لفوكوياما، وصدام الحضارات لصامويل هنتنغتون، والتمدد مقابل الإحتواء لأنتوني لاك، قد عبرت وإلى حدٍ بعيد عن ذلك الإنتصار الغربي. وبينما يمكن اعتبار طرح فوكوياما متطرفاً من الناحية النظرية باعتباره أن انتصار الغرب في الصراع الذي خاضه ضد الشيوعية قد أنهى إمكانية قيام صراعٍ قطبي مشابه في المستقبل، وأن الحالة الطبيعية في الزمن القادم سوف تكون اندماج كل دول العالم ضمن إطار الطرح الغربي، فإن نظرية هنتنغتون عبرت عن انفلات الإمبراطورية الأميركية من أي ضوابط في مسارها للسيطرة على العالم.

ففي حزيران من العام ١٩٩٣ إقترح هنتنغتون في مقالة مكرسة لـ"صدام الحضارات" تقسيم العالم إلى ٦ أو ٧ حضارات كبرى (الغربية، والتاو، كونفوشية والإسلامية، والهندية والسلافية الأورثوذكسية،

واللاتينية الأميركية وربما الأفريقية)، ولكن أهمها ثلاث حضارات- الثلاث الأولى المذكورة- وهو تنبأ أن الصدامات المستقبلية ستقع بين هذه الحضارات"[1].

وإذا أقمنا مقارنة بين ما طرحه هنتنغتون، واتجاهات الحروب الأميركية بعد الحرب الباردة، نجد أن الرؤية الاستراتيجية الأميركية تتناسب -على الأقل- مع تصنيفاته لمصادر الخطر المستقبلي، والذي تم التعبير عنه بدءاً من حرب الخليج الثانية، مروراً بتغذية الصراعات الإثنية في محيط روسيا وحث الدول هناك على الإستقلال، وكل ما شهده عقد التسعينات من حروبٍ للأميركيين بصمات فيها، وصولاً إلى القرن الجديد والحرب المركّزة على ما وصف بـ"الإرهاب الإسلامي"، والحضارة الإسلامية مصنفة عند هنتنغتون على أنها حضارةٌ الصراع معها حتمي.

من ناحيةٍ أخرى، "أعلن أنتوني لاك، المستشار لدى الأمن القومي في عهد الرئيس بيل كلينتون، في ٢١ أيلول ١٩٩٣، عن ظهور نموذجٍ جديد، هو "التوسيع"، كبديلٍ لنموذج "الإحتواء" الذي ساد في فترة الحرب الباردة، ومضمون هذا التوسع لـ"العالم الحر" عملية هجومية، إنما إقتصادية، وهو توسيع يتم حتمياً في بعض الفضاءات الجغرافية أو على حدودٍ متبدلة ومتحركة، يسمح أول تصنيفٍ للمناطق بتمييز أربعة تقسيمات زمانية – مكانية لتطبيق استراتيجيات التوسيع:

– ترسيخ "النواة الصلبة" لأهم الديمقراطيات – الأسواق (أميركا الشمالية، اليابان، وأوروبا).

– ترسيخ "الديموقراطيات الجديدة" (نجد فيها، روسيا، وجنوب أفريقيا وحتى نيجيريا).

– يستمر الهجوم المضاد ضد الدول المناهضة للديموقراطية والسوق (إيران، العراق، كوبا)، ومصيرها الحصار، وينبغي عزلها دبلوماسياً وعسكرياً، إقتصادياً وتكنولوجياً.

– تفرض المساعدة الإنسانية نفسها في مناطق البؤس وينبغي أن تشجع على ترسيخ ديموقراطية السوق[2].

إذن، يمكن اختصار المتغيرات الدولية المؤثرة في الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، إلى مجالات عدة، الأول انحسار العقيدة الإشتراكية والنفوذ الروسي على الصعيد الدولي، ويتمثل المتغير الثاني بطبيعة التوجه الأميركي الجديد في انطلاقته لقيادة نظامٍ أحادي القطبية.

وعلى الرغم من أن تخبط روسيا بمشاكلها الداخلية المتنوعة، والفوضى التي عمت محيطها القريب، مشهد إنتظره الأميركيون طويلاً، إلا أن زهو الإنتصار الغربي لم يحجب عن واشنطن رؤية المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تنتج عن تفكك روسيا وفقدان موسكو سيطرتها المركزية على الدولة، فحجم

---

[1] آلان جوكس، مرجع سابق، ص١٤٦.

[2] المرجع نفسه، ص١٥٦ و١٥٧.

الترسانة التي خلفها الإتحاد السوفياتي، كان ليؤرق الأوروبيين إن وقع بأيدي الجماعات الإثنية والعرقية الناتجة عن مثل هذا التفكك فيما لو سمح بحدوثه، ناهيك عن العصابات التي حصلت بالفعل على قسم من هذه الأسلحة.

من هنا، كان لدى الأميركيين الإستعداد للمساعدة في المحافظة على "المركز القوي"، بل أن جيمس بيكر، وزير خارجية بوش، حث الولايات المتحدة على أن تفعل ما بوسعها لتقوية المركز، وكان المخالف الوحيد الذي يحبذ تفكيك المركز في موسكو، وزير الدفاع ديك تشيني[١].

ب- على المستوى الإقليمي:

شهد المحيط الروسي نزاعات وحروب عديدة، منها إنفصالية سعت لاستغلال انهيار المنظومة الشرقية، لتستقل عن سلطة المركز في موسكو.

ومع تفكك يوغوسلافيا التي تتنوع فيها الأعراق والإثنيات، واستقلال كرواتيا وسلوفينيا عام ١٩٩١، وخروج النزعات الإنفصالية إلى الواجهة، برزت أزمة كوسوفو. حيث وضع الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش حداً للحكم الذاتي لكوسوفو عام ١٩٨٩، ولعب الورقة القومية في الإقليم طارداً الألبان من الوظائف في المستشفيات والمدارس والشركات الحكومية، ومقفلاً أبواب المدارس التي يديرها الصرب في وجه الأطفال الألبان، ممارساً بذلك فصلاً من فصول التمييز العنصري. وفي السنوات الأولى من التسعينات دفعت الضغوط السياسية والإقتصادية نحو ٤٠٠ ألف ألباني إلى الهجرة، وهو ما وصفه الألبان بـ"التطهير الصامت"، وبقيت كوسوفو حجر عثرة في طريق ميلوسوفيتش، فلجأ إلى القوة لتأسيس دولة صربيا الكبرى، وساءت الأوضاع حين طلب الكروات والسلوفينيون باتحادٍ كونفدرالي أكثر مرونة[٢].

لم تتخل موسكو عن دعم قضية الصرب في يوغوسلافيا حيث أعلن وزير الخارجية الروسي كوزيريف في كانون الأول ١٩٩٢ تأييد بلاده للصرب مطالباً بإلغاء العقوبات التي فرضت عليهم، وطرحت روسيا مبادرةً لوقف النزاع في البوسنة، لتجنيب الصرب ضرب الناتو لهم، إلا أن روسيا أرغمت في ظل واقعها المتدهور، على الرضوخ للتوجهات الغربية، خصوصاً مع الرغبة الروسية بتوثيق علاقاتها مع الغرب[٣].

---

[١] بريجنسكي، زبيغنيو، **الفرصة الثانية- ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية**، ترجمة عمر الأيوبي، ٢٠٠٧، دار الكتاب العربي، ص٦٨، بيروت.

[٢] بوند، إليزابيث، **الجولة الأخيرة في البلقان- تغيير أنظمة الحكم على الطريقة الأوروبية**، ترجمة ميشيل دانو، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص ٢٨ و٢٩.

[٣] وليم نصار، مرجع سابق، ص٣١.

وتواصلت الأحداث إلى أن تفرعت من هذه الحرب، حروباً بين الكروات والصرب، و بين السلوفينيين والصرب، وبين الصرب والمسلمين.

وعندما تدخل الناتو في حزيران ١٩٩٢ لإيقاف هذا التطهير العرقي الذي ارتكب على نطاقٍ واسع، وبعد توقيع إتفاق دايتون، بموافقةٍ روسية على الإشتراك في التحالف الدولي الذي ضم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتنفيذ الإتفاق المذكور الذي وقعه قادة كرواتيا، البوسنة وصربيا في تشرين الثاني من عام ١٩٩٥، عاد تدخل حلف شمال الأطلسي من جديد في البوسنة وكرواتيا لوقف الصراع. ولم تنته الحرب في كوسوفو عند هذا الحد، فتجددت المعارك بين جيش تحرير كوسوفو والصرب، حتى تدخلت قوات حلف شمال الأطلسي من جديد في آذار ١٩٩٨، لإجبار الصرب على الإنسحاب من كوسوفو، وأعلن الإقليم منطقة مدولة، وكانت لحظة إعلان إستقلال الإقليم، محطةً فارقة، لكونها سمحت بخرق سيادة الدولة لصالح الإعتبارات الإنسانية، لكنها أيضاً شكلت مرحلةً جديدة في مسار الحلف للتوسع خارج نطاق اختصاصاته أيام الحرب الباردة.

ومع أن أزمة كوسوفو حازت جزءاً وافراً من الإهتمام الدولي والإقليمي، إلا أنها لم تكن عامل القلق الوحيد لموسكو، بل أن الحروب الأهلية في الكثير من الدول المحيطة بها، وإعلان الإستقلال من قبل بعض الدول تكاثرت لتشمل معظم دول الإتحاد السوفياتي السابق، جميعها لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال.

فقد إستغلت دول البلطيق الثلاث، أستونيا، لاتفيا وليتوانيا، فرصة انهيار الإتحاد السوفياتي لتسارع إلى إعلان استقلالها، إلا أنها حافظت على صلات إقتصادية وثيقة مع موسكو، وقد اعترف غورباتشيف وبعده يلتسين بهذا الإستقلال.

وبدأت عجلة التغييرات تتسارع في المحيط الروسي، مدفوعة بوعودٍ غربية بإلحاق الدول المستقلة بالمعسكر المنتصر، "كما شهدت دول القوقاز، أرمينيا، جورجيا وأذربيجان، حروباً أهلية طويلة. والأمر عينه حدث في مولدافيا"[1]. كما كان لدول آسيا الوسطى نصيبها من عواصف التسعينات التي أثرت في تضاؤل حجم النفوذ الروسي إقليمياً، فطالت موجة الصراعات طاجيكستان، المجاورة لأفغانستان، ومما زاد من سوء الأمور حماوة النزاعات الهندية–الباكستانية.

ومن ناحية أخرى كانت طلبات الدخول إلى حلف شمال الأطلسي تشعر روسيا بالمهانة، خصوصاً عندما تقدمها دول كانت بالأمس القريب عضواً في حلف وارسو بقيادة روسيا. "ففي العام ١٩٩٩، حصلت أوّل عمليّة توسيع للناتو حيث انضمّ إلى هذا الحلف ثلاث دول فقط، وبصورة عشوائيّة هي:

---

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ٣٧.

بولندا، تشيكيا وهنغاريا. أما في العام ٢٠٠٤، فقد انضمّ إلى هذا الحلف سبع دول هي: بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

إن نظرة بسيطة على خريطة توزّع هذه الدول السبع على القارة الاوروبيّة، تظهر لنا الأهميّة الجيواستراتيجيّة لها. فهي تمتدّ جغرافيّا من بحر البلطيق في الشمال، وفي خط مستقيم نحو الشمال وحتى البحر الاسود. وتتدرج اهميّة هذا الخط الجغرافي، في انّه وصل إلى اقصى امتداده الجغرافي الاقرب إلى الحدود الروسيّة. ولم يعد هناك من فاصل جغرافي بين مساحة انتشار دول الناتو وروسيا، سوى بلاروسيا، اوكرانيا ومولدافيا، والتي قد تنضم لاحقا على الرغم من تواجد العسكر الروسي على اراضي البعض منها[١]".

الفقرة الثالثة: العقيدة الاستراتيجية الروسية.. أهدافها ووسائلها

حمل يلتسين معه إلى السلطة تغييرات كبيرة طالت بما طالته، الرؤية الاستراتيجية الروسية، وتحديداً من ناحية مدركات الخطر على الأمن القومي الروسي، الذي تمثل طوال عمر الإتحاد السوفياتي بالمنظومة الغربية بكل ما تحمله من مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وبعد انهيار المنظومة الشرقية برزت جملةٌ من التهديدات الجديدة، كان أهمها الإضطرابات داخل رابطة الكومنولث التي شكلت أحد جوانب التهديد، وعدم الإستقرار السياسي في دول الجنوب وانتشار السلاح النووي كان أيضاً من عوامل الخطر على موسكو. لكن النظرة إلى الغرب، شكلت مادةً خلافية في روسيا، فالإصلاحيون الروس كانوا يعتقدون أن نهاية الحرب الباردة أزالت الخطر الغربي على روسيا، وأن الأخيرة أضحت حليفاً للغرب بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وبالتالي فالخطر الحقيقي على الأمن الروسي يمكن حصره بالتهديدات الداخلية مثل انفراط عقد دول الكومنولث، أو بالحالات الإنفصالية الداخلية. ومن ناحية أخرى كان القوميون والشيوعيون الروس ما زالوا يؤمنون باستمرار الخطر الغربي على روسيا، وتحديداً توسع حلف شمال الأطلسي نحو حدودها الغربية ، وهو أمر كانت تعززه الأخبار المتتالية عن طلبات العضوية المقدمة من دول الإتحاد السوفياتي السابق.

وقد تبنى الرئيس يلتسين، ومعه وزير الخارجية كوزيريف، الرأي الأول، الذي يهمل الخطر الغربي على الأمن القومي الروسي، لمصلحة تركيز الإهتمام بتمتين الوحدة الروسية في الداخل. وعلى هذا الأساس صدرت وثيقة الأمن القومي الروسي عام ١٩٩٣، "والتي بينت أن الإتحاد الروسي لا يعتبر

---

[١] حنا، الياس، **سر توسيع الناتو**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٥٧٨، ٦ نيسان ٢٠٠٤.

أي دولة في العالم خصماً أو عدواً"، وتم تقليص دور القوات المسلحة الروسية في الشؤون الداخلية بشكلٍ واضح، وبالتالي فإن الأهداف السياسية العسكرية للقوات المسلحة الروسية باتت بمقتضى عقيدة ١٩٩٣ أقرب إلى:

- الدفاع عن أمن روسيا وسيادتها وحدودها.
- حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد.
- مواجهة النزعات الإنفصالية داخل البلاد.
- حماية الأقليات الروسية في دول الإتحاد السوفياتي السابق.
- الحفاظ على الأمن والإستقرار في دول الكومنولث[١].

"وكان موقف يلتسن يمثّل ذروة المفهوم القديم السائد في التفكير السياسي الروسي القائل بأنّ روسيا تنتمي إلى الغرب، و يجب أن تكون جزءاً من الغرب، و أنّ عليها أن تقلّد قدر المستطاع الغرب في تطوّره الحالي. و كان يلتسن صريحاً في تنصّله من الإرث الإمبراطوري الروسي"[٢].

إلا أن تحولاً ملموساً حصل مع مجيء فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم، عبر عن نفسه بصدور وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي في العام ٢٠٠٠. فسيطرة القطب الواحد على الساحة الدولية أضحت التهديد الذي تمثله الولايات المتحدة الأميركية على فرص روسيا بالنهوض مجدداً، خصوصاً مع وصول المحافظين الجدد إلى أعلى الهرم الإداري في واشنطن، وبالتلازم مع الأدوار الجديدة التي بدأت تعطى لحلف شمال الأطلسي خارج القارة الأوروبية.

ومنذ ذلك الوقت عادت روسيا لتطالب بتعدد الأقطاب في العلاقات الدولية، مع استمرارها "بالاندماج في الاقتصاد العالمي، واعتبار التنمية الاقتصادية المستمرة أساس كل المصالح القومية الروسية، والتطلع نحو دعم مركز روسيا بوصفها قوة عظمى والتركيز على علاقتها مع مجموعة دول الكومنولث المستقلة"[٣].

من ناحية أخرى، تفاعلت الوثيقة المذكورة مع التهديدات المستجدة على الساحة الدولية، وفي مقدمها تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، واعتبرت أن المصالح القومية الروسية تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدولة من خطر الإرهاب الدولي.

---

[١] لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص١٢٢.

[٢] باكير، علي حسين، **عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأميركية**، مجلة الدفاع الوطني، والموقع الرسمي للجيش اللبناني www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الدخول ٢٠- ٤- ٢٠١٠.

[٣] وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، مؤسسة عبد الحميد شومان ودار الشروق، عرض إبراهيم غرايبة، عن www.aljazeera.net، ٣- ١٠- ٢٠٠٤.

"أما بالنسبة لما يهدد روسيا على المستوى الدولي، فقد حددته الوثيقة بـ:

– عمل بعض الدول منفردة، وبعض المنظمات الدولية وخصوصاً الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، على التقليل من دور الآليات القائمة لضمان الأمن القومي، في إشارةٍ إلى الولايات المتحدة والناتو، واعتبرت الوثيقة أن تحول الحلف إلى استخدام القوة العسكرية خارج نطاق مسؤوليته، وحدوث ذلك دون أدنى عقاب من مجلس الأمن، سيزعزعان استقرار الوضع الاستراتيجي في العالم.

– خطر إضعاف تأثير روسيا السياسي والإقتصادي والعسكري عالمياً.

– دعم الكتل والإتحادات العسكرية–السياسية، وخاصة توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً.

– إمكانية ظهور قواعد عسكرية أجنبية وفرق عسكرية كبيرة بالقرب من الحدود الروسية.

– إنتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.

– إضعاف عمليات الإندماج بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة.

– ظهور وتفاقم الصراعات بالقرب من حدود الإتحاد الروسي ومن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.

– الإدعاءات في ما يتعلق بأراضي الإتحاد الروسي.

– السعي التكنولوجي الذي تقوم به بعض الدول الكبرى في العالم لصنع جيلٍ جديد من الأسلحة والأجهزة العسكرية، مستخدمةً في ذلك إمكاناتها المتزايدة التي تؤذن ببداية مرحلة جديدة من سباق التسلح، وتؤدي إلى إحداث تغير جذري في أشكال ووسائل شن العداءات.

– توسع الدول المجاورة داخل الأراضي الروسية إقتصادياً وديموغرافياً ودينياً وحضارياً.

– نمو نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود، ونشاطات المنظمات الإرهابية الأجنبية"[١].

وفي تحليل مضمون هذه البنود يتضح أن العقيدة الاستراتيجية الجديدة لروسيا، الصادرة عام ٢٠٠٠، تأخذ بعين الحسبان التهديدات التي يمثلها تنامي الإنتشار الديموغرافي والديني للصين داخل الأراضي الروسية، كما تعيد تصنيف الولايات المتحدة الأميركية والناتو ضمن دائرة التهديدات التي على روسيا التنبه لها في المستقبل، وهو أمر غاب عن سطور الاستراتيجية اليلتسينية في العام ١٩٩٣. هذا النهج الجديد في الحسابات الاستراتيجية الروسية للقرن الجديد سوف نستفيض

[١] لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص١٣٠.

بتوضيحه ضمن فصل "النهج القيادي الجديد في روسيا" نظراً إلى أهميته الكبيرة في تحليل خارطة القوى الكبرى في بداية الألفية الثالثة.

١- أهداف الاستراتيجية الروسية:

تسعى روسيا من خلال استراتيجيتها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تعتبرها مهمة في مسارها لاستعادة احترامها كقوة كبرى على المسرح الدولي. وتمتد الأهداف الروسية من الإصلاح الداخلي وحتى العودة إلى موقع القطب في النظام العالمي، مروراً بتوطيد العلاقات مع الجوار الإقليمي وخصوصاً دول الكومنولث.

بعد سنوات التسعينات التي عانت روسيا خلالها تراجعاً كبيراً في دورها على الساحة الدولية، هذا التراجع الذي أتى بنتيجة انهيار الإتحاد السوفياتي عززته أسباب داخلية كثيرة، من تضعضع حالة الجيش، إلى الفساد الذي ساد المجتمع الروسي والمؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى التبعية الإقتصادية للمؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية، حيث عاشت روسيا سنوات التسعينات بالإعتماد على المساعدات الغربية في مقابل إعادة تشكيل النظام السياسي والسياسة الخارجية على ضوء المفاهيم الغربية لما يجب أن تكون عليه الأمور في الداخل والخارج. من هنا يبدو الإصلاح الداخلي في كل المجالات هدفاً حيوياً مستمراً للإدارة الروسية.

يضاف إلى الأهداف المتعلقة بتحسين الإقتصاد الداخلي والتطوير الإداري والسياسي للمؤسسات الرسمية، تلك التي فرضتها الظروف الخارجية الجديدة، فمنذ منتصف التسعينات والحديث عن الإرهاب لا يتوقف، حتى أصبح يشكل اهتماماً معولماً، وروسيا غير بعيدة عن إدراك مخاطر المنظمات الإرهابية، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى موقعها الجغرافي الممتد على حدود المناطق الملتهبة في آسيا والشرق الأوسط، وفي القوقاز، حيث "بات صعود الإسلام الراديكالي في شمالي القوقاز أمراً منذراً بالمخاطر، وبخاصة في ظل نشاط مثل هذه القوى في عدة مناطق من العالم. لذلك، فإن خيار روسيا الاستراتيجي الوحيد هو التزام حكومي طويل المدى ومتعدد الجوانب تجاه هذه المشكلة"[١]. وبالتالي فإن محاربة الإرهاب تمثل هدفاً روسياً حقيقياً، مع عدم إغفال الإختلاف بين النظرتين الأميركية والروسية لهذا الموضوع.

ولكن ربما يكون أهم الأهداف المعلنة للاستراتيجية الروسية هو الوصول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، والتعاون مع الأوروبيين على تحقيق ذلك، وهو ما أعلن عنه من قبل الروس في أكثر من

---

[١] ليبمان، ماشا، **روسيا وكيفية احتواء التحدي الأصولي**، واشنطن بوست، ٨ نيسان ٢٠١٠.

مناسبة، كما صرح بوتين يوم كان رئيساً للدولة قائلاً:" أوروبا المزدهرة والموحدة تلبي طموحاتنا، ونعتبر الإندماج الأوروبي عملية منطقية تشكل جزءاً لا يتجزأ من بروز نظام عالمي متعدد الأقطاب. لذلك من المهم بالنسبة إلينا أن يصبح الإتحاد الأوروبي مركزاً أكثر كفاية وتأثيراً في السياسة العالمية، بحيث يقدم مساهمة كبرى للأمن الإقليمي والعالمي"[١].

إن أهداف الاستراتيجية الروسية رغم شموليتها وطموحها الكبير، لا يبدو أنها تنطوي على نية بمواجهة الغرب بشكلٍ إستفزازي، أو بخوض نزاعات مسلحة عبر وكلاء لها في مناطق النفوذ الغربي، بل يمكن القول بأن تجنب النزاعات العسكرية، وحل النزاعات بالطرق الديبلوماسية أو عبر الأمم المتحدة تمثل بحد ذاتها أهدافاً في التفكير الاستراتيجي الروسي.

٢- وسائل عمل الاستراتيجية الروسية:

إنطلاقاً من الضيق الروسي من الهيمنة الأحادية التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية على النظام الدولي، ترى روسيا في تفعيل دور الأمم المتحدة وسيلة مرضية لرغبتها الواضحة بتعدد الأقطاب على الساحة الدولية، فلروسيا مقعد دائم في مجلس الأمن، وإعادة الإعتبار إلى المجلس، يعيد معه روسيا إلى موقع التأثير في القضايا الدولية المهمة، وقد أكد بوتين أهمية ذلك بقوله "أنه ينبغي للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين أن يعتمد على الآليات الخاصة بالحل الجماعي للمشكلات الرئيسية، وعلى أولوية القانون الدولي[٢]".

ورغم أنها عادت بقوة إلى سوق السلاح الذي تعتبره وسيلة أخرى لتحقيق استراتيجيتها للمستقبل، إلا أنها ترى في لعب دور الوساطة لحل النزاعات الدولية أمراً مساعداً في تحفيز الدور الروسي الصاعد في المجال العالمي، وهذه الازدواجية تنشط في الأذهان صورة القطب الدولي، الذي يستغل كل الوسائل لتحقيق مصالحه العليا، "وتحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية في تصدير الأسلحة للعالم، حيث تسهم الأولى بما يقرب من ٤٠% والثانية من ٢٠%، ومن المفارقات أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والمسؤولة عن حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي، هي ذاتها أكبر خمس دول مصدرة للسلاح في العالم[٣]".

---

[١] بوتين، فلاديمير، **لولا روسيا لما كان المشروع الأوروبي الكبير**، النهار، عن لوموند الفرنسية، ١٢ نيسان ٢٠٠٧.

[٢] لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص٢٣٧.

[٣] معتمد عبدالحميد، عاطف، **إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي**، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص٦٧ و٦٨، بيروت.

وتبقى القوة العسكرية الروسية أهم ما يحفظ لموسكو مصالحها الكبرى، ليس بالضرورة استعمال هذه القوة، إنما مجرد وجودها وبيان حجمها وتطورها، يقيم حدوداً وخطوطاً حمر في وجه القوى الطامعة بخرق المصالح الروسية، وعلى رأس عوامل القوة العسكرية الروسية، تحوز القدرات النووية الأهمية الكبرى في مجال تقدير مقومات القوة الروسية. كما تجيد روسيا اللعب بورقة الغاز الطبيعي، وأسعار النفط، نظراً لما تنتجه من هذه المواد المهمة استراتيجياً للعالم ككل، وبصورة أكبر للدول الصناعية المتطورة. وقد استفادت روسيا كثيراً من ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، محققةً نمواً إقتصادياً من عائداتها النفطية، كما تشكل أنابيب نقل النفط الممتدة من آسيا الوسطى باتجاه أوروبا، عاملاً آخر يفرض على الغرب عدم إغضاب الدب الروسي.

من هنا ننطلق لنبحث في سياق الفصل الثاني، في طبيعة العلاقات القائمة بين دول الأطلسي، والإتجاهات المختلفة داخله، وتأثير ذلك في علاقة الحلف مع روسيا، خصوصاً في موضوع توسعته. مع تركيزنا على برنامج الشراكة من أجل السلام.

الفصل الثاني

الأطلسي بين الهيمنة الأميركية والشراكة الروسية

بعد إنتهاء عصر الثنائية القطبية، لم تعد تتشارك الولايات المتحدة الأميركية مع أحد–إلا نسبياً– في صياغة القرار الدولي، على مستوى القضايا الاستراتيجية التي تؤثر في طبيعة النظام الدولي وما تنتجه من توجهات محددة بخصوص القضايا التفصيلية الأخرى. فالعلاقة التحالفية التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أثناء الحرب الباردة، لم تعد قائمة بعد انتهائها، فقد إتسمت بالتبعية لسياسات القطب الأوحد، أكثر منها تشاركية بشكلٍ يحفظ مصالح جميع الدول المتحالفة.

وبالرغم من أن الفترة الممتدة منذ انهيار الإتحاد السوفياتي وحتى أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ قد تميزت بالسيطرة الأميركية على الحلفاء الغربيين داخل الناتو، إلا أن المصالح الوطنية لهؤلاء ظلت حاضرة بين الحين والآخر عبر مواقف متمايزة عن الموقف الأميركي، حتى أنها تصاعدت مع الوقت لتشكل في السنوات الأخيرة بوادر تغيرات تطال بنية النظام الدولي، وتدفع باتجاه تغييره ليشمل قوىً جديدة غير الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما تطالب به روسيا، والدول الناشئة بشكلٍ عام. وهنا يبرز السؤال الكبير حول موقف الإتحاد الأوروبي من هذا الطرح، خصوصاً وأن دولاً وازنة فيه، تظهر اهتماماً متصاعداً بإمكانية الوصول إلى نظامٍ دولي متعدد الأقطاب، حيث ترى هذه القوى في الإتحاد الأوروبي قطباً يجب الإعتراف بموقعه في صياغة القرار الدولي، كما تدرك هذه القوى نفسها خطورة توسيع الناتو باتجاه حدود روسيا على الأمن الأوروبي، وعلى القوة الأوروبية الصاعدة من جهةٍ أخرى.

المبحث الأول: الإتجاهات المختلفة داخل الأطلسي وتراخي القبضة الأميركية عليه

يقال "أن السياسة الخارجية للدول هي امتداد للسياسة الداخلية، وهذه الأخيرة لها مصالح ومطالب تمتد خارج الحدود، لتشكل مجال السياسة الخارجية لأي دولة تريد أن تمارس دوراً على المسرح الأوسع في العالم"[1].

فانطلاقاً من هذه المقولة يمكن تفسير الكثير من الفوارق التي ظهرت في العقدين الماضيين بين مواقف الدول ضمن التحالف الغربي، وتحديداً في موضوع توسيع الناتو والعلاقات مع روسيا. ومع أن الولايات المتحدة لا تعير اهتماماً كبيراً لمندرجات نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية، بكل تفسيراتها، كونها تسعى إلى فرض سيطرةٍ مطلقة على الساحة الدولية، إلا أن "الإفتراض يبقى قائماً على نطاقٍ واسعٍ بأنه حين تعطي قوة كبرى إشارات تدل على محاولة للسيطرة على النظام الدولي، عندئذٍ تتحالف قوى كبرى أخرى بغية المحافظة على أمنها الخاص من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوة الطامحة للسيطرة، غير أن توازن القوى ليس مرتبطاً بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب، بل يرتبط أيضاً بفكرة أن الدول معتادة على محاولة الحفاظ على أمنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها"[2].

سنجيب لاحقاً على التساؤل التالي، فيما إذا كانت القوى الحليفة للولايات المتحدة في أوروبا، قوى تابعة تنفذ الرؤية الأميركية، أم أنها قوى تتحالف مع أميركا من منطلق مصلحتها الوطنية، بانتظار الوقت المناسب الذي يسمح لها بأخذ مواقف مختلفة عن التوجهات الأميركية. وبالأخص في موضوع توسع الناتو والعلاقات مع روسيا الإتحادية.

الفقرة الأولى: القوى المؤيدة لتوسيع الناتو

[1] هيكل، محمد حسنين، **مع هيكل**، قناة الجزيرة القطرية وموقع الجزيرة على الإنترنت www.aljazeera.net ، حلقة ٣، ٧، ٢٠٠٨.

[2] ليتل، ريتشارد، **توازن القوى في العلاقات الدولية**، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، ص١٢ و١٣، بيروت.

تقف الولايات المتحدة الأميركية على رأس التحالف الغربي منذ ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقادته حتى سقوط المعسكر الإشتراكي مع نهاية الحرب الباردة. وبعد انتهاء تلك الحرب، إتجه حلف الناتو بزعامتها نحو التوسع خارج مجاله الإقليمي، لتتلازم سياسات هذا الحلف التوسعية مع النزعة التوسعية للولايات المتحدة الأميركية.

ورغم أن التحالف الذي نسجته الولايات المتحدة مع القوى الأوروبية الوازنة، يشكل حاجةً للأميركيين لتثبيت زعامتهم على العالم، إلا أن ما بدت عليه الأمور منذ نشأة الناتو، يدل على استراتيجية أميركية واضحة لاستتباع السياسات الأوروبية وإلحاقها بالسياسات الأميركية، لتفادي نشوء نظام أمن أوروبي فاعل، وبالتأكيد عدم رغبتها بوجود نظام أمن دولي فاعل تقوده المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

وقد جاء تصريح الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كورت فالدهايم" بما يؤكد هذه الرؤية، حيث أنه قال: "إن الولايات المتحدة الأميركية هي العقبة التي أفشلت كل محاولات الأمم المتحدة للعب دورٍ مؤثرٍ في حل قضايا النزاع في العالم"[1].

فإلى جانب هذا التصريح هناك الكثير من الدلائل يمكن سوقها لإيضاح الرؤية الأميركية لمواقع القوى الحليفة، وللدلالة على أهدافها الحقيقية من استمرار الناتو بعد تفكك غريمه السابق، حلف وارسو، غير أن الدلائل المباشرة يمكن لها أن تؤكد سعي الولايات المتحدة للسيطرة على الأمن الأوروبي وفرض رؤاها على الحلفاء قبل الخصوم، منها ما ورد في التقرير السري للبنتاغون حول توجهات التخطيط الدفاعي، والذي تم تسريبه للصحف عام ١٩٩٢، حيث يقول أنه: " لا يجوز أن يوجد نظام أمنٍ أوروبي مستقل، بل يجب إبقاء الناتو الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية الأداة الرئيسة للدفاع والأمن الأوروبيين، والقناة التي تحمل نفوذ الولايات المتحدة ومشاركتها في شؤون الأمن الأوروبي... سنحافظ على مسؤوليتنا المتميزة في التعامل منفردين مع كل ما يضر بمصالحنا ومصالح أصدقائنا وحلفائنا... ستقرر الولايات المتحدة منفردة ما يضر، ومتى يجب إصلاحه.."[2].

كما ترى الولايات المتحدة في التحول الأوروبي الذي بدأ منذ أن دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ العام ١٩٩٣، التي تحول من خلالها المجتمع الأوروبي من "المجموعة الأوروبية" إلى "الإتحاد الأوروبي"، نموذجاً يشكل تهديداً على استمرار التفرد الأميركي في قيادة العالم. هذا ما يراه

---

[1] عبد السلام، شادي، **الويلات المتحدة الأميركية**، عالم الكتب،الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٢٢٩، القاهرة.

[2] المرجع نفسه، ص١١٨.

ويؤكد عليه نعوم تشومسكي في أواخر تسعينات القرن الماضي حيث قال: "إذا أصبحت أوروبا قوة واحدة، ربما تحولت الولايات المتحدة إلى قوة من الدرجة الثانية، وهذا قريب الإحتمال عندما تقود ألمانيا عملية إعادة أوروبا الشرقية لدورها التقليدي كمستعمرة إقتصادية لأوروبا الغربية"[١].

لقد صاغت الولايات المتحدة قدرتها على السيطرة، بالإعتماد على عدة عوامل كان أبرزها الحضور الإقتصادي على المستوى الدولي، لا بل التفوق الذي لم تستطع أي من الدول الأخرى مجاراتها فيه، بالإضافة إلى التفوق العسكري على المستويين التقليدي والنووي، وهو ما لم يستطع الإتحاد السوفياتي تحمل أعباء مجاراته، فقد أرهق التركيز السوفياتي على ضرورة إحداث التوازن في التسلح مع الولايات المتحدة، بنية الإتحاد السوفياتي، ما ساهم بشكلٍ حاسم في تسريع الإنهيار المدوي الذي تحقق في نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات من القرن العشرين.

ومنذ ذلك الوقت، تمكنت أوروبا من رسم إطار وحدوي ناجح، يعتبر اليوم نموذجاً للتكتلات الإقليمية الأخرى، حيث ساهم بروز الإتحاد الأوروبي في إنتاج صحوةٍ أوروبية حول ضرورة إعادة مستقبل أوروبا إلى الأوروبيين.

غير أن هناك "ثمة خلافات سياسية، ومصالح إقتصادية متضاربة، داخل المعسكر الغربي ما أثر على وحدته. كذلك هناك مصالح روسية متبدلة، ومتطورة، كانت تلتقي وأحياناً تتعارض مع مصالح أوروبية وأميركية"[٢].

من هنا نستطيع القول أن المصالح الأوروبية لم تتطابق مع تلك الأميركية على كافة المستويات، بل برزت مواقف متمايزة حيال أكثر من قضية بينهما، يأتي في أولها موضوع توسيع حلف شمال الأطلسي، الذي شغل الرأي العام، ودوائر صناعة القرار في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

إن الإختلاف بين الدول الأوروبية في النظرة إلى توسيع الناتو، لا يرتبط بالإختلافات القائمة حول النظرة إلى العلاقات مع الولايات المتحدة وحسابات مصالح الدول الأوروبية تبعاً لهذه العلاقة فحسب، بل أنه يرتبط بشكل أساسي بالنظرة إلى العلاقة التي يجب أن تقام بين الدول الأوروبية، وروسيا الإتحادية. وهو ما سوف نتطرق إليه لاحقاً أثناء الحديث عن العلاقات الأوروبية الروسية.

فهذه المملكة المتحدة البريطانية التي يوصف موقفها بالموقف الكلاسيكي، نظراً لتناغمه المستمر، إلى حد التطابق في كثير من المناسبات مع المواقف الأميركية حيال الكثير من القضايا المثيرة للنقاش دولياً، وبالأخص تلك المتعلقة بتوسيع الناتو شرقاً.

---

[١] تشومسكي، نعوم، **ماذا يريد العم سام؟**، دار الشروق، تعريب عادل المعلم، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ٢٥، القاهرة.

[٢] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص٦.

لذا، فقد أصبحت بريطانيا الحليف الأبرز للولايات المتحدة الأميركية في حروبها المختلفة، بالإضافة إلى هولندا التي تؤيد توسيع الأطلسي. "وذلك على قاعدة تعزيز الدور الأمني الأوروبي في قيادة الحلف إنطلاقاً من الترابط بين الأمن الأوروبي والأميركي على أسس حضارية واقتصادية وسياسية، وتالياً أمنية"[١]. ويعزز هذه الرؤية، غياب الأداة المستقلة للأمن الأوروبي، ما ساهم في الإبقاء على حلف شمال الأطلسي–بعد انهيار حلف وارسو– كحاجةٍ مشتركة لدول أوروبا الغربية، كما للولايات المتحدة الأميركية. وقد دعمت ألمانيا التوجه القاضي بتوسيع الناتو، بعد فشل جهودها المشتركة مع فرنسا لبناء أمن أوروبي مستقل من خلال تشكيل قوة عسكرية أوروبية.

تنطلق المواقف المؤيدة لتوسيع الناتو من جملة تصورات، أولها يأتي من منطلقات توسعية تسعى لمد سيطرة الحلف على أقاليم متزايدة، لذا فإنه من المفيد الإستجابة لطلبات العضوية التي تتقدم بها دول وسط وشرق أوروبا، مع الأخذ بالإعتبار ضرورة عدم الوصول إلى حدود التصادم المباشر مع روسيا، وهو ما نجح مؤيدو التوسيع في فرضه إبان حكم بوريس يلتسين لروسيا.

كما ترى هذه الدول أن دعم التوسيع للأطلسي، يقلل من مخاطر نشوب حرب في أوروبا، كونه يؤدي إلى تقوية دعائم الإستقرار في وسط أوروبا، بالإضافة إلى تفادي نشوء فراغ أمني، ومنع تغلب الطابع القومي على الطابع الدولي، الذي تحاول الولايات المتحدة تسويقه، كضرورة للإلتحاق بقطار العولمة. ومع انهيار الإتحاد السوفياتي، سعت الولايات المتحدة الأميركية وإلى جانبها الحلفاء الأوروبيون، إلى استغلال فرصة انشغال موسكو بأزماتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والعمل على حرمانها من حلفائها التقليديين في أوروبا الشرقية، على أمل إبعاد هذه الدول عن الهيمنة الروسية في المرحلة التالية. ولكن هذه السياسة تحولت إلى مجال جدل في السنوات الأخيرة، حيث أخذت الأنظمة الموالية للغرب في محيط روسيا تتساقط، بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية. لتفتح الباب بعد ذلك أمام روسيا للعودة إلى مد نفوذها في المجال الإقليمي المحيط بها، فضلاً عن بوادر تشكل نظام عالمي جديد، يكون لها دور أساسي فيه.

لقد أرادت الولايات المتحدة الأميركية القضاء على فرص روسيا المستقبلية في معاودة مد نفوذها على الدول المحيطة بها، بعد أن تتخلص من أوضاعها الداخلية السيئة، فاحتمال تغير توجهات الحكم في روسيا مستقبلاً، يؤدي إلى تطلع هذه الدولة نحو دول شرق أوروبا، ويعيد إليها الرغبة في مد نفوذها على هذه الدول، هذا ما تراه الولايات المتحدة خطراً يعيد قيام أنظمة مناهضة للديموقراطية بحسب التصنيفات الأميركية. فسارعت إلى حث هذه الدول على الإنضمام إلى الناتو، مستغلةً

---

[١] المرجع نفسه، ص٢٥.

النزاعات الناشئة بعد ضعف سلطة موسكو على الأقاليم الروسية، وعلى دول الإتحاد السوفياتي السابق، حيث سادت طوال التسعينات من القرن الماضي، رؤية القوى المؤيدة للتوسيع وترجمت عملياً بضم دولٍ جديدة خلال تلك المرحلة، وهي نتيجة طبيعية بالنظر إلى موازين القوى الدولية، وسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي، دون وجود عائق حقيقي في وجهها.

الفقرة الثانية: القوى المعارضة لتوسيع الناتو

في مقابل الإتجاه الداعي لتوسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، يبرز اتجاه أوروبي آخر، يعارض عملية التوسيع هذه، بقيادة فرنسا، وإلى جانبها تقف إسبانيا، وكلا الدولتين لا تريان داعياً لعملية التمدد شرقاً، لانتفاء وجود تهديدٍ حقيقي من دول وسط وشرق أوروبا يستوجب توسيع الناتو، لذا فإن إسبانيا وفرنسا تعتبران أن هذه العملية ستزيد أعباء الحلف الأمنية والدفاعية، إضافة إلى استفزاز روسيا وإعاقة تقدم العلاقات معها.

يستند هذا الموقف إلى اعتبارات عدة منها أنه يرى في قبول بعض الدول، في عضوية الحلف دون الأخرى، عاملاً يضعف التيارات الإصلاحية في هذه الدول، ويزيد من حدة التوتر في أوروبا، إضافةً إلى احتمال أن يؤدي ذلك إلى ظهور تكتلات أخرى ضد الناتو والمصالح الغربية.

كما أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، إتجه الناتو إلى تخفيض ميزانيته الدفاعية في العام ١٩٩٤، ما دفع بمعارضي التوسيع إلى اعتبار الإلتزامات الأمنية الجديدة التي يفرضها هذا التوسيع، عائقاً أمام التوجه نحو خفض الميزانية الدفاعية، لما يرتبه على دول الحلف من إلتزاماتٍ مالية[1]، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى تستند كل من فرنسا وإسبانيا إلى اعتبار أن التوسع نحو الشرق، يهدد تماسك الناتو نفسه، وذلك بسبب عدم القدرة على تحقيق الإجماع المطلوب داخله، فضلاً عن عدم التجانس بين أعضائه عندما تنضم إليه دول حلف وارسو السابقة، التي عانت من ظروفٍ إقتصاديةٍ صعبة بعد انهيار المنظومة الإشتراكية، وانشغال موسكو بمشكلاتها الداخلية.

هذا التجانس الذي تريد المعارضة الحفاظ عليه حرصاً منها على هوية الحلف، المستندة إلى منظومة القيم التي يحملها، هو ما يدفع الدول المعارضة للتوسيع إلى اعتبار ضم أعضاء جدد، تهديداً لهوية الحلف المميزة، إضافةً إلى الآثار السلبية الأخرى التي تنتجها سرعة ضم هؤلاء الأعضاء الجدد،

---

[1] المرجع نفسه.

* منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي وطوال فترة الحرب الباردة، لم يقبل الناتو إلا عدداً قليلاً من الدول كأعضاء جدد فيه (٤ دول) هم: تركيا واليونان في العام ١٩٥٢، ألمانيا في العام ١٩٥٥، وإسبانيا في العام ١٩٨٢.

بالنظر إلى واقع أوروبا الشرقية الجديد، والصراعات العميقة التي مزقتها بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. مما يدفع هذه الدول إلى عدم تنفيذ التزاماتها تجاه الحلف، وهو ما يفرض على دول غرب أوروبا تحمل هذه الأعباء المالية، وهذا ما تعارضه كل من فرنسا وإسبانيا.

كما تحرص فرنسا بشكلٍ أساسي على تطوير علاقاتها مع موسكو، وعلى إنجاح فرص التعاون معها، وبالتالي ترى أن أي توسعة لا تحترم موقف روسيا، تؤدي بالضرورة إلى فقدان مصداقية الغرب في التعاطي مع الروس، وتهدد برنامج الشراكة معها، حيث أن روسيا لن تقبل العزلة دولياً، وهي النتيجة الطبيعية لفصلها عن محيطها، عبر ضم دولها إلى الناتو.

كما لم يغب عن نظر فرنسا وإسبانيا تنامي المنافسة التجارية بين كل من الإتحاد الأوروبي واليابان مع الولايات المتحدة الأميركية، لذا فإن تعزيز الوحدة الأوروبية ومؤسسات الإتحاد، يشكل الحاجة الضرورية لصياغة مستقبل أوروبا.

لذلك تدرك فرنسا أكثر من غيرها من الدول عواقب التبعية للإرادة الأميركية، فعندما كانت الولايات المتحدة تحارب الشيوعية في أوروبا، كانت فرنسا تحاول نفض غبار الحرب العالمية الثانية عنها، وإعادة النهوض باقتصادها المدمر نتيجة تلك الحرب، حيث كانت الإدارة الأميركية تفرض شروطها على الحكومة الفرنسية، عندما كانت تتلقى مساعدات أميركية ضمن مشروع ماريشال لإعادة بناء أوروبا، منها إقالة الوزراء الشيوعيين من حكومتها، كشرطٍ للحصول على مثل هذه المعونة الإقتصادية، وهو ما عبر عنه رئيس وزرائها بول رامادييه بالقول: "مع كل قرض كنا نحصل عليه، كنا نفقد جزءاً من إستقلالنا"[1].

دفعت هذه السياسة الأميركية الجنرال شارل ديغول في آذار ١٩٦٤ إلى اتخاذ قرارٍ تاريخي إنسحبت بموجبه فرنسا من الهيكلية العسكرية للحلف، إحتجاجاً على الهيمنة الأميركية على المواقف الاستراتيجية الكبرى للناتو، وانفرادها بفرض القرارات داخله. حيث أرادت فرنسا بناء مظلة نووية أوروبية مستقلة عن المظلة النووية الأميركية، وطالبت بأن يتم إنشاء قيادة مشتركة تضمها إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، لاتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع الاستراتيجي[2]، ولم تعد فرنسا إلى المشاركة في الهيكلية العسكرية للناتو إلا في العام ٢٠٠٨، بعد ٤٤ عاماً على قرار الإنسحاب من هذه الهيكلية. ولا يبدو أن العودة الفرنسية إلى البنية العسكرية الأطلسية تتعارض مع التوجهات السيادية الديغولية، وهذا ما عبَر عنه رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون في المناقشات النيابية حول

---

[1] شادي عبد السلام، مرجع سابق، ص١٢٢.

[2] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص١٩.

العودة إلى الحلف بقوله:" لن تتلقى فرنسا أوامر من أحد، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية علاقات دولة حليفة وليس دولة تابعة، ولن تتصرف إلا وفق ما تمليه قناعاتها الذاتية"، ويمضي شوطًا أبعد في مقابلةٍ إعلامية فيقول: إن قرار العودة إلى الحلف ينطوي على "أوربته، أي جعله أوروبياً، ومع ازدياد حجم مسؤوليات الأوروبيين فيه يزيد حجم تأثيرهم في توجهاته"[1].

لقد برزت المعارضة الفرنسية تجاه التفرد الأميركي بقيادة الناتو في أكثر من مناسبة، منها معارضتها لإعادة توحيد ألمانيا، حيث لم يكن الرئيس الفرنسي ميتران يحبذ إنهاء تقسيم ألمانيا، وذلك خوفاً من أن يشكل هذا التوحيد، نهاية الزعامة الفرنسية في أوروبا، حيث كانت فرنسا مستفيدة من واقع ألمانيا المقسمة. ولكن موقفها هذا لم يخرج إلى العلن، حيث سرعان ما أصبح توحيد ألمانيا حقيقة واقعة، ما أدى إلى خروج الإتحاد السوفياتي من ألمانيا وإفتقاده، ومن بعده روسيا، معظم المكاسب التي حققها من جراء الحرب العالمية الثانية[2].

فخلال انعقاد قمة الناتو في مدينة بوخارست عام ٢٠٠٨، التي اتفق فيها على دعوة كل من ألبانيا وكرواتيا إلى بدء مفاوضات الإنضمام إلى الحلف، لم تستطع الولايات المتحدة إقناع فرنسا وألمانيا بقبول ترشيح اوكرانيا وجورجيا ومقدونيا في تلك القمة، كما اعتبرت بريطانيا أن الوقت ما زال مبكراً على انضمام هذه الدول. وتعليقاً على ما حدث في قمة بوخارست قالت صحيفة التايمز البريطانية، في اليوم التالي للقمة، أن الرئيس الأميركي جورج بوش تعرض للخذلان من قبل حلفائه البريطانيين والفرنسيين والألمان، كما حذرت الصحيفة من عواقب المضي قدماً في السياسة الأميركية الهادفة إلى توسيع الناتو واعتبرتها خاطئة تماماً واستفزازية لروسيا التي لها كل الحق في الإعراب عن قلقها ومعارضتها. وأوضحت هذه الصحيفة ان هذا التوسع المتواصل للناتو نحو روسيا وبهذا الزخم الهائل من القوة السياسية والعسكرية لا يبرر ادعاء الحلف بأن أهدافه دفاعية بحتة[3].

كما جاء قرار دخول العراق في العام ٢٠٠٣، من قبل الولايات المتحدة الأميركية و الذي نفذته دون الحصول على قرار من مجلس الأمن، ليشكل علامةً بارزة في مسار الإعتراضات الفرنسية، في مواجهة التوجهات الأحادية للولايات المتحدة الأميركية.

غير أن معارضة فرنسا لقرار ما، أو امتعاضها من طرائق جريان الأمور في بعض الأحيان، لا يعني قدرة فرنسا على تعطيل الإندفاع الأميركي، أو منعها من تنفيذ ما يخطط في واشنطن، خاصةً

[1] شبيب، نبيل، **فرنسا والناتو..طموح قديم ونفوذ جديد**، www.islamonline.net. تاريخ الدخول ٢٢-٠٦-٢٠١٠.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، **الفرصة الثانية**، مرجع سابق، ص٢٩ و ٦٥.

[3] جريدة الثورة السورية، **حلفاء بوش خذلوه.. قمة الناتو على مفترق طرق**، ٤-٤-٢٠٠٨.

إبان مرحلة التسعينات التي أدارت فيها الولايات المتحدة الظهر للآراء المختلفة داخل التحالف الغربي، وحاولت استغلال الفرصة التي سنحت لها، بغياب قوة عظمى، هي الإتحاد السوفياتي، كمنافسة لها على الساحة الدولية.

ولكن المصلحة الأوروبية بشكلٍ عام، والفرنسية بشكلٍ خاص، إقتضت خلال مرحلة السيطرة الأميركية المطلقة على القرار الدولي، عدم الوصول إلى تصادم حقيقي مع الولايات المتحدة الأميركية، فحاولت التخفيف من الرغبة الجامحة لواشنطن باستتباع الجميع خلف إرادتها.

لهذه الأسباب وغيرها، يبدو أن تعاطي الدول المعارضة لعملية توسيع الناتو مع قرارات ضم دول جديدة إلى هذا الحلف، يهدف إلى إرضاء روسيا من ناحية، ومن ناحية أخرى يهدف إلى تحقيق مكاسب الإلتزام في النسق الذي تفرضه الولايات المتحدة لسير الأمور. لذا فإن الإمتعاض الأوروبي من الهيمنة الأميركية لا ينتج ضجيجاً كبيراً، ويمكن أن يؤدي، فيما لو حدث، إلى تهديد تماسك حلف شمال الأطلسي. لكن هذه الرؤية لا تفضي بالضرورة إلى افتراض عدم جدية الرغبة الفرنسية، على سبيل المثال، بمعارضة التوسيع، نظراً إلى وجود مصلحة فرنسية تتعلق بمكانة فرنسا بين دول أوروبا الغربية.

إذن، خاضت فرنسا عدد من المواجهات بوجه الولايات المتحدة الأميركية، كان أهمها إحياؤها للفرنكوفونية. ومن ثم موقفها حول التعامل مع العراق إبان غزوه للكويت، وانتقاد فرنسا للسياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية في أكثر من مناسبة. وحاولت فرنسا في المواجهة الثالثة منع الولايات المتحدة من ضرب الصرب في البلقان. ولكن وعلى الرغم من حصول فرنسا على الدعم البريطاني لموقفها المؤيد للصرب ضد الألبان المسلمين، فقد تمكنت أميركا في النهاية من استخدام الناتو لهزيمة الصرب في البلقان. وفي المواجهة الرابعة أبدت فرنسا عدم ارتياحها من توسع النفوذ الأميركي عبر الناتو في شرق أوروبا. لاعتقادها أن أوروبا الشرقية كما البلقان هي حديقة الإتحاد الأوروبي وينبغي على واشنطن عدم المنافسة على مد نفوذها إلى هذه المناطق. ولكن بينما كانت فرنسا تفكر وتعتقد، فإن الولايات المتحدة كانت تفعل. وتمكنت واشنطن من توسيع نفوذها إلى أوروبا الشرقية، ليس على حساب روسيا فحسب، إنما أيضاً على حساب نفوذ الإتحاد الاوروبي. ولم تنته المواجهات الأميركية الفرنسية عند هذا الحد، لكنها أصبحت صامتة هذه المرة، حيث خاضتها فرنسا في وجه الرغبة الأميركية بالسيطرة في أفريقيا. فقد أولت إدارة الرئيس كلينتون إهتماماً خاصاً بالقارة

الأفريقية، واتخذت مجموعة من المواقف في سبيل وصول النفوذ الأميركي إلى هذه القارة. ومرة أخرى شعرت فرنسا أن أميركا تسعى لتقليص النفوذ الفرنسي في منطقة أخرى من العالم[1].

لكن بالنهاية، برز موقف يدعو إلى تأجيل توسيع الناتو، قادته كل من إيطاليا وتركيا، بناءً على رؤية ترى أن هذا الحلف بحاجةٍ إلى وقت أطول لحل الأزمات التي أنتجها انهيار الإتحاد السوفياتي، كأزمة يوغوسلافيا السابقة على سبيل المثال، وضمان تحقيق الإستقرار في وسط أوروبا، كما تحتاج سياسة التقرب من روسيا والحصول على ثقتها، قبل الوصول إلى صياغة التوجهات المستقبلية.

كما أن دول وسط وشرق أوروبا تحتاج إلى فترة زمنية، لم تكن قابلة للتحديد في بداية التسعينات، لتحقيق الإستقرار وإعادة بناء هياكلها السياسية على أسس تتماشى مع منظومة القيم الأطلسية.

وعليه فقد حثَّ الإيطاليون والأتراك على مزيد من الدراسة والنقاش، لاختيار الدول المرشحة لعضوية الأطلسي، وتحديد كيفية إجراء هذا الضم.

الفقرة الثالثة: العلاقات الأوروبية–الروسية

لا يكتمل مشهد الإتجاهات المختلفة داخل الأطلسي، إلا بعد إلقاء الضوء على الملفات المتعلقة بالعلاقة الأوروبية–الروسية، لما لهذه العلاقة من تأثير على واقع السياسة الخارجية لكل منهما.

لذا فإنه من المفيد القيام بجولةٍ سريعة على واقع العلاقة بين روسيا من جهة، وكل من: فرنسا، وإسبانيا وإيطاليا، بشكلٍ أساسي، من جهةٍ ثانية.

١ – فرنسا:

إن متابعة تطور العلاقات الروسية–الفرنسية وتفاعلاتها، لهو خير دليل على تطور العلاقات الأوروبية–الروسية بوجهٍ عام. لقد شهدت علاقات هاتين الدولتين الكثير من محطات التحالف عبر القرون، ولم تكن أولها الحرب العالمية الأولى، أو الثانية، حيث حاربتا معاً جنباً إلى جنب.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد شهدت العلاقات المشتركة بينهما تطوراً مطرداً، فاق مستوى العلاقات السوفياتية مع الدول الغربية الأخرى، حيث تم توقيع العديد من الإتفاقات الإقتصادية بينهما، في مجالات التكنولوجيا وعلوم الفضاء، إضافة إلى التعاون والتشاور حول التهديدات الممكنة للسلم العالمي.

---

[1] الرواف، عثمان، **معارضة فرنسا لضرب العراق: هل هي موقف تكتيكي أم استراتيجي؟**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٨٤٧، ١٧ شباط ٢٠٠٣.

كما كان الاتحاد السوفيتي وفرنسا أول الداعين عام ١٩٧١ الى لقاء هلسنكي للامن والتعاون في أوروبا والذي نتج عنه تشكيل مجلس الأمن والتعاون الاوروبي[1].
كذلك اعتبرت فترة التسعينات من القرن الماضي بداية مرحلة جديدة من العلاقات الروسية – الفرنسية. حيث تم التوقيع بينهما في ٧ شباط عام ١٩٩٢ على وثيقة جديدة تتضمن سعي الطرفين الى تطوير علاقات جديدة بينهما مبنية على أساس الثقة المتبادلة والتضامن والتعاون. ومنذ ذلك التاريخ وقع الجانبان عشرات الإتفاقيات والوثائق للتعاون في مختلف نواحي الحياة، كما تبادلا العديد من الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء.
ومما ساهم في تطوير العلاقات المشتركة بينهما هو التقارب الواضح في مواقف الدولتين خلال أكثر من مناسبة، كما حدث في مرحلة التحضير الأميركي للحرب ضد العراق، حيث عارضت كل من روسيا وفرنسا شن تلك الحرب دون استصدار قرار دولي من مجلس الأمن يسمح بذلك. وقد شكلت حرب جورجيا في العام ٢٠٠٨، محطة أخرى للتناغم الفرنسي الروسي، حيث توسط الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لحل الأزمة وتم وضع خطة مدفيديف – ساركوزي للتسوية السلمية للنزاع العسكري بين روسيا وجورجيا.
أما على المستوى الإقتصادي، فإن متابعة التطورات التي شهدتها العلاقات بين البلدين بين ١٩٩٨ و٢٠٠٨ يظهر بشكلٍ جلي متانة تلك العلاقات وسرعة تطورها، حيث زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٠٨ عن ٢٠ مليار يورو. وبلغت قيمة الصادرات الفرنسية ٧ مليار يورو –اي ٤ اضعاف مما كانت عليه عام ١٩٩٨– وقيمة الاستيرادات من روسيا ١٣,٧ مليار يورو[2]. ومن أهم المراحل في العلاقات الإقتصادية بين البلدين، إقامة المنتدى الإقتصادي الروسي – الفرنسي في أيلول عام ٢٠٠٨ بمدينة سوتشي الروسية.
كما شكلت عام ١٩٩٦ لجنة حكومية روسية – فرنسية مشتركة للتعاون في مجالات التجارة والإقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، ويعتبر مجلس التعاون الإقتصادي والمالي والتجاري المشكل عام ١٩٩٢ بين البلدين، الهيئة العاملة لهذه اللجنة. وضمن إطار هذه اللجنة هناك مجموعات عاملة في مجالات الفضاء والطيران والوقود والطاقة وأمن المواقع النووية وحماية البيئة والنقل والمصارف والمجمع الزراعي. وتستورد فرنسا الغاز الروسي منذ اكثر من ٤٠ سنة حيث يغطي حالياً ٢٠ %

---

[1] قناة روسيا اليوم، وموقعها باللغة العربية على الإنترنت www.rtarabic.com، **تاريخ العلاقات الروسية–الفرنسية**، ٢٨-١١-٢٠٠٩.

[2] المرجع نفسه.

من احتياجات السوق الفرنسية. وفي عام ٢٠٠٦ مددت شركة "غازبروم" الروسية، وشركة "غاز دي فرانس" إتفاقية الغاز الى سنة ٢٠٣٠[١].

٢- إسبانيا:

شهد العام ١٩٩٤ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين إسبانيا وروسيا الإتحادية، وكان قد سبقها اعتراف إسبانيا بروسيا الإتحادية كوريثة للإتحاد السوفياتي. ومنذ ذلك الوقت حقق البلدان تقدماً في علاقاتهما المشتركة.

أما على المستوى الإقتصادي، فقد "تعد إسبانيا الشريكة العشرين لروسيا من حيث التبادل السلعي. وتشغل المرتبة الثانية والعشرين من حيث التصدير والمرتبة التاسعة عشرة من حيث الإستيراد. وتشغل روسيا المرتبة الرابعة عشرة في قائمة الشركاء التجاريين لإسبانيا. وبحسب المعطيات الواردة من هيئة الجمارك الفيدرالية الروسية، فإن التبادل السلعي بين البلدين بلغ في عام ٢٠٠٧ حوالي ٧,٥٢ مليار دولار"[٢]. ويحتل الوقود والمشتقات النفطية القسم الأكبر من مساحة العلاقات الإقتصادية المشتركة.

وتهتم الشركات الإسبانية بمشاريع البنية التحتية في روسيا، وبالدرجة الأولى إنشاء الطرق والسكك الحديدية. بالإضافة إلى ذلك فإن الرأسمال الإسباني يشارك في إنشاء المحطات الكهروحرارية ومصافي النفط وانتاج مواد البناء وصناعة السفن في روسيا. وتبدي الشركات الروسية من جانبها اهتمامها بالسوق الإسبانية. حيث بلغ حجم استثمارات الشركات الروسية في اقتصاد إسبانيا عام ٢٠٠٧ حوالي ٤١ مليون دولار[٣].

من جانب آخر، يجري العمل الدائم على اتقان وتحديث القاعدة القانونية للعلاقات الروسية الإسبانية التي تتألف حالياً من ٦٠ وثيقة. كما يتطور التعاون بين الجهات القضائية وأجهزة الأمن والشرطة في البلدين.

٣- إيطاليا:

---

[١] م.ن.

[٢] قناة روسيا اليوم، **نبذة عن العلاقات الروسية-الإسبانية**، ٢٧، ٢، ٢٠٠٩.

[٣] المرجع نفسه.

لقد تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا والإتحاد السوفياتي السابق أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم تستأنف إلا مع نهايتها، وذلك بسبب وجود الدولتين على طرفي نقيض في تلك الحرب. فإيطاليا الفاشية كانت آنذاك حليفة لألمانيا النازية، التي حاربت الإتحاد السوفياتي واجتاحت أراضيه.

غير أن واقع العلاقات بين إيطاليا وروسيا الإتحادية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي السابق، يختلف كلياً عما ساد في المرحلة السابقة، حيث اعترفت إيطاليا بروسيا كدولةٍ مستقلة بعد تفكك المعسكر الإشتراكي، وسعت لتطوير العلاقات معها.

واليوم تقوم العلاقات الروسية–الايطالية على أساس معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة بينهما في العام ١٩٩٤، وعلى خطة العمل للعلاقات المشتركة الموقعة في العام ١٩٩٨ للفترة حتى عام ٢٠١٧، وتتضمن الخطة مختلف مجالات التعاون الثنائي. ويسري حالياً مفعول ٢٠ وثيقة سياسية تطال التعاون بين الدولتين[١].

وفي كثير من المناسبات المتعلقة بقضايا دولية وإقليمية يتناغم موقف الدولتين إلى حدٍ كبير، بحيث تعمل إيطاليا بشكل متواصل على تعميق العلاقات بين روسيا والإتحاد الأوروبي، كما بين روسيا والناتو، يساعدها في ذلك موقفها الذي لا يحبذ التوسيع السريع للناتو، الذي يستشف منه حرص إيطالي على تطوير العلاقات الأوروبية–الروسية.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، بلغت العلاقات بين إيطاليا وروسيا الإتحادية مستوى عالٍ من التطور، إلى درجة جعلتها تستحق صفة "العلاقات المتميزة". وقد شكل الدعم الإيطالي لمسار التقارب بين روسيا والغرب –الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية– رأس مال ثمينا لإيطاليا، حيث وسع آفاق سياستها الخارجية، سامحاً لها بلعب دور "الجسر" بين الغرب وروسيا، التي تستعيد في السيناريو الدولي الدور الرئيسي الذي تستحقه لأسباب تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية[٢].

باختصار، باستطاعتنا القول أن هناك عوامل كثيرة تدفع للإعتقاد بأن ما صح بالأمس، لن يصح غداً، أي أن قدرة الولايات المتحدة على فرض تصوراتها على حلفائها، وبالأخص الأوروبيين منهم، يتحول تدريجياً إلى أمر أكثر عسراً بالنسبة للأميركيين.

---

[١] روسيا اليوم، **نبذة عن العلاقات الروسية–الإيطالية**، ٢٧، ١٢، ٢٠٠٨.

[٢] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيطالية على الإنترنت، www.esteri.it، **العلاقات الجديدة بين إيطاليا وروسيا**، تاريخ الدخول: ٢٠، ٥، ٢٠١٠.

فوحدة الإتحاد الأوروبي على كافة الصعد، يتم تمتينها يوماً بعد آخر. وإن كانت حتى اليوم لا تترجم بمواقف سياسية موحدة في كل المناسبات، بيد أنها تتقارب باضطراد، نحو نقطة جامعة عنوانها دور الإتحاد الأوروبي في عام متعدد الأقطاب، ربما ترتسم صورته ببطء، لكنه مسار بدأ، ولا يبدو أن أحداً يستطيع إيقافه، خصوصاً مع انشغال القوة العظمى بالأزمات الراهنة التي يشهدها العالم، وانشغال الولايات المتحدة لا يرتبط بكون هذه الأزمات تطال مكانتها بالدرجة الأولى فحسب، بل يتعدى ذلك إلى مسؤوليتها عن هذه الأزمات إلى حدٍ كبير، من موقعها على رأس النظام الدولي. وبالتالي فإن الجميع يطالب الولايات المتحدة بإيجاد الحلول لمعضلات اليوم، بالإضافة إلى مطالبات متصاعدة لها بالسماح لقوى أخرى بالمشاركة في صياغة هذه الحلول، على أسسٍ تضمن إنشاء نظام دولي يقوم على شراكة القوى الكبرى، مع القوى الصاعدة، كشرط لمشاركة هذه القوى في الجهود الرامية إلى معالجة إخفاقات الأحادية القطبية.

من جهة أخرى، يهم الأوروبيون بشكلٍ فائق تحسن العلاقات مع موسكو، من منظارٍ جيوسياسي، وموضوعي في آن واحد، وذلك مع تنامي الدور الإقليمي لروسيا، وامتلاكها أوراقاً رابحة عديدة، يحتاج إليها الجميع في السنوات القادمة في كثير من المجالات، منها ما يتعلق بتثبيت الأمن والسلم الدوليين.

المبحث الثاني: الشراكة من أجل السلام

حاول الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إستغلال سقوط الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية، لفرض هيمنته على موسكو وخلق واقعٍ جديد في وسط وشرق أوروبا، يكون غربي التوجه بعد أن كان لعقودٍ طويلة شرقياً بكل المقاييس.
فهل نجح الغرب بهذه المهمة؟ وهل خضعت روسيا الإتحادية الوريثة الشرعية للإتحاد السوفياتي السابق للسياسة الغربية؟

الفقرة الأولى: برنامج الشراكة من أجل السلام

بدا التوجه الغربي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي سائراً باتجاه القضم السريع للمكاسب التي حققها الإتحاد السوفياتي السابق، نتيجة الحرب العالمية الثانية وما تلاها من سنوات حتى سقوطه، غير أن الغرب أخفى نزعته التوسعية هذه تحت غطاء السعي لبناء علاقة شراكة مع روسيا الجديدة، لم يظهر من خلالها إشاراتٍ تستفزها.
عمل في البداية باتجاه التعاون والثقة المتبادلة مع الشرق إنطلاقاً من "إعلان لندن.. بُعْدٌ جديد لعصر جديد" عام ١٩٩٠. وفي الاتجاه نفسه صدر "إعلان روما.. السلام والتعاون" عام ١٩٩١، الذي أسس لبرنامج "الشراكة من أجل السلام" مع دول من خارج الأطلسي[1]، وفي مقدمتها روسيا الإتحادية.
وبتأسيس مجلس تعاون شمالي الأطلسي عام ١٩٩١، كوسيلة للتواصل مع الدول التي كانت في ما مضى أعضاءً في حلف وارسو، ومع الدول الجديدة التي قامت على أنقاض الاتحاد السوفياتي المنهار، بدأ المسار الجديد للناتو[2].
أما بعد قمة مجلس الأمن الدولي للدول الخمس الكبرى دائمة العضوية التي انعقدت خلال عام ١٩٩٢ والتي اعتبرت محطةً مهمة لرسم المبادئ الأساسية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة، فقد بدأت الصورة الحقيقية لتوجهات الحلف تتضح، حيث حددت هذه القمة أربعة مبادئ أساسية لهذا النظام:

١- مراعاة عملية التغيير في هيكليات الدول بعد سقوط معظم الأنظمة الماركسية في العالم، مع ما يقتضي ذلك من ترتيب مسؤوليات دولية جديدة.
٢- الإلتزام بمبدأ الأمن الجماعي، المستمر منذ عصبة الأمم.

---

[1] الأطلسي في عامه الستين، مرجع سابق، ص١٧.
[2] روبرت.ف سيمونز، **عشر سنوات على تأسيس مجلس الشراكة الأوروبية . الأطلسية: وجهة نظر شخصية**، مجلة حلف الناتو، عدد صيف ٢٠٠٧، وعلى الموقع الرسمي للناتو www.nato.int.

٣- حفظ السلم الدولي، ومضاعفة المسؤولية الدولية في هذا الشأن.

٤- نزع أسلحة الدمار الشامل، وضبط السلاح المنتشر في العالم[١].

لقد مهدت هذه القمة مع إعلاني لندن وروما لبدء برنامج "الشراكة من أجل السلام". هذا البرنامج الذي نظمت من خلاله العلاقات الغربية مع الدول الأخرى، وبالأخص مع روسيا الإتحادية.

لقد أرادت هذه الأخيرة تأمين حدودها والحفاظ على قسط من العلاقة مع الدول الحليفة المجاورة لها، لضمان عدم فقدانها زمام الأمور في ما يخص أمن جوارها، وما يؤمن ساحتها الداخلية، وبالتالي يصبح ممكناً التفرغ لمعالجة المشكلات المستعصية القديمة منها والمستجدة. وفي هذا السبيل وقعت روسيا معاهدة الأمن الجماعي مع عددٍ من الجمهوريات السوفياتية السابقة في أيار عام ١٩٩٢، حيث شكلت هذه المعاهدة تحالفاً عسكرياً وسياسياً، هدفه الأساسي التنسيق العسكري والسياسي المتبادل بين الدول، وتقديم المساعدة اللازمة فيما بينها، ومن ضمنها المساعدات العسكرية عند تعرض إحداها لعدوانٍ خارجي. كما تمتد مسؤولية هذه المنظمة إلى مناطق القوقاز مروراً بآسيا الوسطى وحتى أوروبا الشرقية، حيث أنها ضمت في عضويتها بالإضافة إلى روسيا، كل من بيلاروسيا وكازاخستان وطاجكستان وأوزبكستان وأرمينا وقرغيزيا. ولكي لا تعطي روسيا انطباعاً للغرب بأنها تعيد إنتاج حلفٍ عسكري شبيهٍ بحلف وارسو المنحل، فكانت تحرص دائماً على أخذ منحى التفاهم مع الغرب، وتسهيل فرص الوصول معه إلى صيغ لضمان الأمن في شرق أوروبا، وحفظ الأمن الدولي بعد مرحلة طويلة من الخوف، عاشها العالم في ظل صراع القطبين، الذي أوشك في وقتٍ سابق على التحول إلى حرب نووية هددت البشرية بأسرها.

إن مخاوف روسيا من الإندفاعة الغربية لحصد مكاسب جديدة على حسابها بعد انتهاء الحرب الباردة دفعها إلى توقيع اتفاقية الشراكة من أجل السلام في حزيران ١٩٩٤، بهدف ضمان مشاركتها في مجال الأمن الأوروبي، وإقامة تعاون عسكري بينها وبين الدول الغربية، كل ذلك أدى إلى حفظ دورٍ محدود لها في ما يتعلق بأمن أوروبا هذا من جهة. ومن جهةٍ فقد تلقت روسيا بموجب هذه الإتفاقية مساعدات إقتصادية، بينما استمر الناتو بالتوسع تحت أعين الروس، دون استطاعتهم إيقاف زحفه نحو حدود أمنهم.

لذلك نستطيع القول أن برنامج الشراكة من أجل السلام شكل إحدى المؤسسات الأكثر دلالة على عصر ما بعد الحرب الباردة كخطة مارشال في الأربعينيات، كما مثلت مشاركة روسيا النشطة بهذه الشراكة مفتاحاً في العلاقات الدولية[١].

---

[١] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص٣٤ و٣٥.

رغم أن علاقة الشراكة هذه لا تعتبر تحالفاً سياسياً بين روسيا والغرب، إنما هي، وكما بدت خلال التسعينات، لا تعدو كونها محاولة من قبل الروس لتفادي مخاطر الأيام الصعبة التي أتى بها الإنهيار المدوي للمنظومة الإشتراكية، بكل ما حملته لهم هذه الأيام من مشكلات كبرى. كما شكل برنامج الشراكة هذا آلية تطمين مناسبة لروسيا، من جانب القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة بحصولها على المساعدات الإقتصادية. ليبقى الناتو مستمراً بالتوسع حتى تمكن من الإقتراب إلى الحدود الروسية.

وبالرغم من اعتبار الدخول في برنامج الشراكة من أجل السلام الخطوة الأولى التي تسبق الإنضمام إلى الناتو بالنسبة للدول الراغبة بذلك، إلا أن روسيا رغم كل ذلك لم تتمكن من الحصول على عضوية الحلف، هذه العضوية التي اعتبرت أولوية بالنسبة للكرملين أثناء حكم يلتسين الذي سعى لتوطيد العلاقة مع الغرب حفاظاً منه على المكاسب التي تجنيها روسيا من تلك العلاقة. بينما عبَّر فلاديمير بوتين عن استياء روسيا من استبعادها عن عضوية الناتو، إثر لقائه أمين عام الحلف جورج روبرتسون في العام ٢٠٠١، معلناً أن بلاده لا تقف في الطابور بانتظار الإنضمام للحلف[٢].

ومع تنامي العلاقات الأميركية الروسية في مجالي الفضاء، والنفط، وفي مجالات أخرى، وإظهار الرغبة الأميركية بتوسيع الناتو، بطرحها أفكاراً جديدة مرتبطة بذلك تكون اكثر وضوحاً وأسرع من تلك التي يوفرها برنامج الشراكة من أجل السلام، "ظهرت فكرة قيام إطار مباشر للتعاون بين روسيا والناتو خلال حملة كلينتون الإنتخابية عام ١٩٩٦"[٣] عندما فاز بولاية رئاسية ثانية، كان بنتيجتها توقيع الميثاق الأطلسي–الروسي في ٢٧ أيار ١٩٩٧ ، الذي ينظم العلاقات بين روسيا ودول الحلف. وهي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تدخل فيها روسيا وأوروبا بكاملها في إطار الأمن الأوروبي، وتتحسن العلاقات بين الجانبين إلى هذا الحد، بالتزامن مع استمرار النهج التوسعي للناتو.

"تضمنت مبادئ الميثاق المذكور النقاط التالية:

١– إقامة أمن مشترك روسي– أطلسي، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها ضد سيادة أي دولة، أو وحدة أراضيها واستقلالها.

---

[١] آلان جوكس، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٢] عبد الحميد، عمرو، **روسيا والناتو:من المجابهة إلى الشراكة؟**، www.swissinfo.ch، ١٢، ك١، ٢٠٠١.

[٣] جوكس، مرجع سابق، ص٢١٤.

* أنظر الملحق رقم ٣ الذي يبين جدول الدول التي انضمت إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، وتاريخ دخولها إليه.

٢- إقامة مجلس دائم مشترك، مقره بروكسل لتسوية الخلافات المحتملة دون أن يكون للطرفين حق النقض. ليكون مجلساً للتشاور الدائم، ولتعزيز أجواء الثقة، وتبديد التوتر الذي قد ينشأ.
٣- تحديد مجالات التعاون والتشاور في الميادين التالية: المحافظة على السلام، والمفاهيم العسكرية للدفاع المضاد للصواريخ، بالإضافة إلى ضبط التسلح، والأمن النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية، وتحويل الصناعات الدفاعية، ومكافحة الإرهاب وتحويل المخدرات.
٤- تأكيد الحلف على رفض نشر الأسلحة النووية، أو إقامة مستودعات نووية على أراضي أعضائه الجدد من دول أوروبا الشرقية[١].

لم يمر هذا الميثاق بدون معارضةٍ من الداخل الروسي، من قبل التيارات القومية والشيوعية التي رأت في استمرار التعاون مع الأطلسي، تراجعاً روسياً عن حماية أمنها القومي، أمام التوسع المستمر للناتو، الذي استغل المرونة الروسية الناتجة عن المساعدات الإقتصادية المقدمة لها، والإشراك المحدود لروسيا في صياغة الأمن الأوروبي، ما اعتبره المعارضون للميثاق إلهاءً لموسكو عن قضاياها الأكثر أهمية.

أما في الجانب الأميركي، فكانت إدارة كلينتون تسير بمشروعها بعد الفوز الذي حققته بولاية جديدة في البيت الأبيض، رغم معارضة البعض من سياسييها.

فشجب هنري كيسنجر في حزيران ١٩٩٧ ما أسماه "نشر" قوات الأطلسي، حيث كان يرى في القانون التأسيسي لمجلس الحلف-روسيا وسيلة قانونية تفضي إلى ضغوطات جديدة وحالات شلل جديدة، تجمد التحالف الأطلسي والولايات المتحدة في آن. إن هذه القراءة تبدو دقيقةً إلى حدٍ بعيد، حيث تصف مؤسسة هجينة، هي بين التحالف والنظام الأمني الأميركي، الذي يظهر عاجزاً عن تأمين الحلفاء والأمن. ويبدو أن ذلك كان مقصوداً من قبل الكلينتونيين، فالحصول على هكذا مؤسسة يزيد من تحكم الولايات المتحدة بالمنطقة، ومن قدرتها على التدخل[٢]، بصرف النظر عن تحقيق الإستقرار من عدمه.

الفقرة الثانية: المسار التوسعي للناتو

إن تفكك حلف وارسو، وحاجة الولايات المتحدة لإيجاد مبررات جديدة لإبقاء الحلف الأطلسي قائماً، كان عليها إقناع حلفائها الأوروبيين بالأسباب الموجبة لاستمرار الناتو، وبالأخص فرنسا وألمانيا

---

[١] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص٤٤ و٤٥.
[٢] آلان جوكس، مرجع سابق، ص٢١٥ و٢١٦.

صاحبتا فكرة بناء ذراعٍ عسكريةٍ أوروبية تحفظ الأمن في القارة العجوز. كما كان عليها سوق حجج مقنعة في هذا المجال، لطمأنة روسيا، وضمان فرص إقامة علاقة جيدة معها تقوم على الثقة المتبادلة، والشراكة في كافة المجالات وبالأخص في مجال الأمن الأوروبي.
لكن الولايات المتحدة الأميركية إستفادت من حال التمزق، التي سادت دول شرق أوروبا وفي مقدمها دول البلقان، التي وجدت نفسها في خضم حروبٍ ونزاعات متشابكة، في داخل كلٍ منها، وبين بعضها البعض، على خلفيات متعددة، منها الإقتصادي والأمني والعرقي وغيرها.
لتعمل على توسيع الناتو، وتنكث بوعدٍ قطعه رئيسها بوش الأب على نفسه لغورباتشوف بأن لا نية لديه بتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً إن قبل بتوحيد ألمانيا وهدم حائط برلين، وقد صرح وزير الخارجية الأميركي آنذاك جيمس بيكر قائلاً: "لن يتوسع الناتو شرقاً، ولا بمقدار بوصةٍ واحدة"[١].

لقد ترجم توسع الناتو في الخطاب السياسي الغربي، والأميركي تحديداً، باستعمال القوة دون تفويض من مجلس الأمن أو من الهيئة العامة للأمم المتحدة، في حرب كوسوفو مبرراً ذلك بمواجهة عمليات التطهير العرقي التي حدثت إثر انفجار الصراع بين ألبان كوسوفو والأغلبية الصربية لإرغام الصرب على الإنسحاب من الإقليم. وترافقت الغارات الجوية الأطلسية مع تزايد عمليات تهجير الألبان المسلمين، وإحلال مجموعات صربية مكانهم في يوغوسلافيا الجديدة. "ولكن الهدف غير المعلن لهذا الهجوم كان تحطيم الخطوط الاستراتيجية الدفاعية لروسيا في البلقان، بالتزامن مع ضم تشيكيا وبولونيا والمجر إلى الناتو"[٢] عام ١٩٩٩، دون مراعاة الإعتراض الروسي الشديد على ذلك.

لذلك نستطيع القول أن هناك "مؤشرين رسما مستقبل الناتو بعد نهاية الحرب الباردة هما :
أ– استمرار الناتو في عملية توسعه .
ب– التوازن الاستراتيجي واقتسام المسؤولية والأعباء بين أوروبا وأميركا"[٣].
في الوقت الذي شهدت فيه موسكو تضارباً في الآراء، منها ما اعتبر أن توسع الناتو نحو الشرق يحمل ضماناً لاستقرار أوروبا، خصوصاً مع عدم قدرة روسيا على ضمان عدم تفكك دول شرق

[١] النجار، مازن، **غطرسة القوة: مشروعات توسع حلف الأطلسي واستفزاز روسيا**، جريدة الوسط المصرية، ٢٧ أيلول ٢٠٠٨.
[٢] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص٦٣.
* أنظر الملاحق رقم ١ و٢، الخرائط التي تظهر دول الناتو عند تأسيسه، وتوسعه فيما بعد باتجاه وسط وشرق أوروبا.
[٣] عبد الخالق، لهيب، **رياح التوسع الأطلسية تعصف بالأمم المتحدة وتقلق العدو القديم**، المحرر العراقية، عدد ١٨٦، ٢٠٠٤.

أوروبا واستمرار الصراعات فيها في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وغياب أداة الأمن الأوروبية القادرة على ذلك، وبالتالي فإن الناتو يمثل الجهة المؤهلة للعب هذا الدور.

ومنها من رأى في توسع الناتو خطراً استراتيجياً على أمن بلادهم، ومحاولة لتثبيت الخلل في موازين القوى على الصعيد الدولي باستثمار نتائج الحرب الباردة، خصوصاً وأن تبلور القوة الأحادية وسيطرتها على العالم كان يزداد باطراد. لذا، فإن قبول موسكو بهذا التوسع، أو التغاضي عن مخاطره، يؤدي بها إلى الدخول في فلك القوة العظمى الأميركية، والتخلي عن المصالح الوطنية، وعن دورها كقوةٍ عظمى، وتراجعاً عن لعب دورٍ مهم في السياسة الدولية، بل حتى في المجال الإقليمي القريب من حدودها.

إلا أنه وبالمحصلة، فإن عملية التوسيع كانت قد أصبحت أمراً واقعاً، فرض على الروس التعامل معه، مع الأخذ بالإعتبار المصالح الوطنية من جهة، وضرورات تحسين العلاقة مع الغرب الأميركي والأوروبي من ناحية ثانية.

لقد أراد الأميركيون توسيع الناتو واسناده مهمة أمن أوروبا من غربها إلى شرقها، وتحويله إلى أداة عسكرية عالمية فيما بعد، لأسباب ترتبط بسعيهم للسيطرة على موازين القوى الدولية، ولكن السبب الأهم من كل ما تقدم هو سعيهم لضمان عدم ظهور قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة على المسرح الدولي في المستقبل.

ومن هذه الزاوية يمكن تبرير خروج منظّرٍ استراتيجيٍ بحجم زبغنيو بريجنسكي ليطرح التساؤل التالي: "ماذا سيحدث لو أن الكونغرس الأميركي تبنى الدعوة الى الإنكماش العاجل في القوة العسكرية الاميركية(بعد الحرب الباردة) من مراكز انتشارها الأجنبية الثلاثة الحاسمة: أوروبا والشرق الأقصى والخليج؟" ثم يطرح بريجنسكي إجابته الخاصة على سؤاله بقوله: "إن العالم سيغوص في فوضى سياسية عارمة" فأوروبا التي "لا تستطيع أن تكون آمنة من دون اميركا، لا تستطيع التوحد ضدها، وستندفع بعض دول أوروبا الى إعادة التسلح وأيضاً نحو التوصل إلى ترتيبات خاصة مع روسيا". أوروبا ستصبح مرةً أخرى "عرضةً للمنافسات الداخلية والأخطار الخارجية والبناء السياسي الأوروبي كله سيواجه الأخطار حيث ستعود من جديد، وبسرعة المخاوف التقليدية من القوة الألمانية وكذلك العداوات المتجذرة تاريخياً. أما في الشرق الأقصى فربما تنشب الحرب في شبه الجزيرة الكورية بينما اليابان ستمضي في برنامج سريع لإعادة التسلح بما في ذلك التسلح النووي، أما في منطقة الخليج فستصبح إيران هي القوة المسيطرة وستقوم بترويع الدول العربية المجاورة"[١].

---

[١] عوض، محمود، **حلف شمال الأطلسي: مهمات لكل العصور**، صحيفة الحياة اللندنية، ٢، ١٢، ٢٠٠٦.

في هذا السياق، يمكن فهم الاستراتيجية الأطلسية الجديدة التي تمثلت بالحرب على الإرهاب في القرن الجديد.

هذه الاستراتيجية التي ترافقت مع تزايد المكاسب الاستراتيجية الأميركية من تدخلها في موضوع الأمن الأوروبي، والتراجع الروسي عن لعب دور إقليمي كبير، مع تقدم الأطلسي تحت عنوان الأمن لاستكمال تطويق روسيا، وكف يدها عن جوارها القريب.

فعند إقامة منظمة حلف شمال الأطلسي سنة ١٩٤٩ كانت أميركا تحاصر روسيا من الغرب. وبعد توسع الحلف في العقد الأخير من القرن الماضي، أصبحت تحاصرها من الشمال والغرب. وإذا قدر لأميركا في نهاية المطاف أن تنجح في ضم أوكرانيا وجورجيا إلى التحالف، تصبح روسيا محاصرةً من الجنوب أيضاً.

ومع أن الأمر لا يبدو يسيراً بالنسبة للغرب، لجهة إقناع الروس باستيعاب هذه الإحتمالات الكارثية بالنسبة لهم، إلا أن الحزام الذي تم فرضه على الروس خلال التسعينات كافٍ لاستفزاز القيادة الجديدة، وهذا ما ظهر منذ تولي فلاديمير بوتين سدة الرئاسة في الكرملين.

إن التوجه الجديد الذي تجسد ببروز نهجٍ قياديٍ جديد في روسيا، لم يستوعب من الأصل عمليات التوسيع التي أجراها الأطلسي في شرق أوروبا، ولا يقتصر الأمر على رأي القيادة الروسية الجديدة، فالإتجاه العام في روسيا يؤكد معارضة أغلبية المواطنين الروس لفكرة توسيع الأطلسي على حساب دور بلادهم الاستراتيجي في منطقة كانت حتى الأمس القريب، ساحةً للنفوذ السوفياتي.

وإذا ما تم قبول طلبي جورجيا وأوكرانيا للإنضمام إلى الناتو، فإن عملية تحزيم روسيا ومحاصرتها تكون قد اكتملت. ولا يبدو أن الرد الروسي على هكذا سيناريو سيكون ناعماً او متفهماً كما كان الحال إبان حكم يلتسين.

يبقى لموسكو خياراتٍ عديدة في مواجهة عملية التوسيع هذه، إلا أن الثغرة الأساسية التي يمكن للروس النفوذ منها لإرغام الولايات المتحدة على إعادة حسابات التوسع، تتمثل بآلية اتخاذ القرار داخل الناتو نفسه، والتي تتطلب إجماع الأعضاء حول قرار معين حتى يتم السير به، خصوصاً عندما يستطيع الروس استثمار المتغيرات الدولية، وعلاقاتهم التي تتطور سريعاً مع دول أوروبا الغربية، للعب على وتر التناقضات داخل البيت الأطلسي. ومن جانب آخر المشاركة الروسية في معالجة القضايا ذات الإهتمام المشترك مع الغرب، وهذا ما استطاعت روسيا فعله منذ بدء الحرب على الإرهاب في بداية القرن الحادي والعشرين.

الفقرة الثالثة: الناتو: بين الشراكة والتوسع؟

يبدو أن الشراكة والتوسع تلازما معاً خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث أن الأول يقصد به بناء علاقة جديدة مع روسيا، بعد مرحلةٍ طويلة من الصراع، بهدف تثبيت الأمن في دول وسط وشرق أوروبا. أما المسار الثاني فقد تمثل بالسير في عملية توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً باتجاه حدود روسيا، كترجمةٍ واقعية لنتائج الحرب الباردة، ضمن سياسة أميركية أكثر شمولاً تهدف إلى السيطرة على العالم، وتثبيت قدرتها كقوةٍ عظمى وحيدة مهيمنة على القرار الدولي.

لذلك كان من المنتظر أن يكون برنامج الشراكة من أجل السلام أكثر أهمية من الناتو، من الناحية الاستراتيجية بالذات، لأنه يعالج بطريقة هجومية وتشاركية احتمالات عدم الإستقرار الأمني، بينما الناتو كتحالف لم يكن من المفترض أن يدير أمناً إلا من الناحية الدفاعية، لأسباب عدة أهمها أن منطقة عمله لم تكن تشمل مناطق شرق أوروبا، وذلك بحسب المعاهدة التأسيسية في العام ١٩٤٩، كما أن مشروع الشراكة يتميز بمشاركة روسية، وهو ما يفترض تسهيل عمله، على عكس الناتو الذي يستفز بقاءه الروس.

إلا أن الأطلسي سعى منذ وقت مبكر بعد سقوط الإتحاد السوفياتي إلى "الإنفراد بالقرار خارج إطار الأمم المتحدة التي كان يتخفى تحت ستار مبادئها، مع العلم بأن هذه المبادئ والقوانين تقيد تدخله في سياسات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة الدولية، كما تقيد في الوقت نفسه حدود صلاحيات الحلف"[1].

ويبدو أن الولايات المتحدة المتربعة على رأس الناتو تمكنت من استغلال "الشراكة من أجل السلام" ومن بعده مجلس الناتو – روسيا، واستعمال الإطارين للتغطية على عملية توسيع الناتو وتحويله إلى منظمة توكل إليها المهمات خارج الإطار الجغرافي المحدد لعملها، وفيما بعد عولمة صلاحيات الأطلسي وتمكينه من التصدي لمهمات في أمكنة مختلفة من العالم، بحسب المصالح الأميركية وأماكن انتشارها.

وقد عمل الغرب في ظل قيادةٍ أميركية على محور آخر في مواجهة روسيا، ومعها الصين، عبر سياسة الإعتراف بدول خاصة بالأقليات دون الأخذ بالحسبان معارضة كلا الدولتين لذلك، وبرز ذلك

---

[1] لهيب عبد الخالق، مرجع سابق.

على سبيل المثال من خلال الإعتراف باستقلال إقليم كوسوفو عن صربيا، على الرغم من معارضة صربيا وروسيا والصين لهذا الإستقلال[1].
كما لا تبدو روسيا مقتنعة بالحجج الأميركية التي تبرر بها واشنطن التوسع المستمر للناتو، ويزداد قلقها مع سعي الأميركيين إلى نصب الدرع الصاروخي على مقربة من حدودها، متذرعين بذريعة واهية، وهي حماية أمن إسرائيل، الحليف الأبرز للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من الخطر الإيراني.
لم تصمد هذه الحجج أمام الواقع، كما يؤكد ديمتري روغوزين مندوب روسيا لدى الناتو بقوله: "إذا كان الهدف هو حماية الدول الأعضاء في الحلف فالسؤال: ممن؟ من المخلوقات الفضائية؟ لا أعتقد ذلك. ويضيف بأن إسرائيل دولة نووية وهي قوية بما فيه الكفاية ورغم ذلك لا يتكلم أحد بصراحةٍ عن الموضوع، بالإضافة إلى أن إيران لا تمتلك أسلحةً نووية وهي ليست قوة نووية، أما كوريا الشمالية فهي تتباحث حول موضوع ملفها النووي، وهي ليست بوارد مهاجمة دول حلف شمال الأطلسي"[2].
هذا الإنزعاج الروسي من التعاطي الأميركي معهم، لم يمنعهم من التعاطي بإيجابية ومرونة مع الأميركيين حيال الموضوعات المشتركة بينهم، ومن أبرزها موضوع محاربة الإرهاب. مع بدء طرح ظاهرة الإرهاب الدولي، كانت روسيا تعاني من هجمات الإنفصاليين الشيشان، ما دفعها للمشاركة فيها بفاعلية، دون أن يغيب عن بال قادتها أن تلك الحرب يمكنها أن تساعد في السماح للجيوش الغربية وفي طليعتها تلك التابعة للولايات المتحدة الأميركية بالوصول إلى مجالها الحيوي وتطويقها ما يشكل خطراً على أمنها. فتعاملت موسكو مع هذه المخاوف بكثيرٍ من الحكمة عبر إظهار نفسها كحليف للغرب في مواجهة التطرف والإرهاب الدولي، بغية الوصول إلى توازن يبعد الخطر الإرهابي عنها ويمنع في الوقت نفسه الولايات المتحدة والغرب من استغلال هذا الموضوع لتضييق الخناق عليها.

إن النتيجة التي أفرزها عقد التسعينات من القرن الماضي بالنسبة للعلاقة بين روسيا والغرب، آلت إلى نتائج غير مرضيةٍ للروس، ما دفعهم للقيام بحركةٍ تغييرية على الصعيد الداخلي لتطال سدة الرئاسة في موسكو، بوصول رئيسٍ جديد، ونهجٍ جديدٍ بدأ مع وصول فلاديمير بوتين إلى الكرملين لتبدأ معه الصحوة الروسية. بذلك نستطيع القول أن عقد التسعينات شهد علاقات غير متوازنة بين

---

[1] خليفة، محمد، **توسع الأطلسي وخطة تفتيت روسيا والصين**، صحيفة الخليج الإماراتية، ١٧، ٨، ٢٠٠٨.
[2] حيدر حيدر، **توسيع الأطلسي والأمن الروسي**، صحيفة الثورة السورية، ٨، ٤، ٢٠٠٨.

روسيا والغرب إنتقلت بدورها إلى الناتو. بحيث ترجمت هذه العلاقة بدخول دول أوروبا الشرقية إلى الناتو تحت أعين الروس، من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام، وأضحى أمن أوروبا بين أيدي الأميركيين، من خلال تكليف الناتو بمهمات الأمن الأوروبي. لذا، فإن العقد الأول بعد سقوط الإتحاد السوفياتي لم يشهد إطاراً متوازنا من الشراكة الحقيقية لتحقيق السلام والأمن في أوروبا، بل أن الغالب عليه كان توسع الناتو واستمرار زحفه نحو روسيا.

رغم ذلك فإن القادة الروس تمكنوا من الفصل بين العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية والناتو من جهة، وبين العلاقة مع دول غرب أوروبا الذين لمسوا في مواقفها إشارات تبدو أكثر تناسباً مع فرص إقامة علاقات تشاركية جدية مع بلادهم. فكان من أهمها ذلك التمايز الذي تبديه فرنسا وألمانيا في أحيان كثيرة عن الموقف الأميركي، وخصوصاً في موضوع العلاقات مع روسيا، إضافة إلى موضوع توسيع الناتو.

ولفرنسا مواقف مهمة في هذا المجال، إنطلاقاً من رغبتها في استعادة الدور القيادي في غرب أوروبا، عبر سعيها الدائم كلما كانت الفرصة سانحة للمطالبة بأداةٍ أمنية أوروبية منفصلة عن الناتو. لذا فإن استغلال هذه التباينات يشكل هدفاً روسياً مهماً، مبنياً على الشعور المتنامي عند دول غرب أوروبا بأن الولايات المتحدة تعمد إلى استغلالهم كأداة لتنفيذ مطامعها في أمكنة مختلفة من العالم.

ويشعر الروس بأن عليهم فعل كل ما هو ممكن لبناء علاقة جيدة مع الغرب، والتخلي عن أسلوب التسعينات، في معالجة الملفات المشتركة خلال ذلك العقد. إنطلاقاً من قناعتها بأن روسيا لم تخرج خاسرةً من حرب عسكرية عند نهاية الحرب الباردة كما كان حال ألمانيا عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعليها أن لا تبقي نفسها أسيرة التجربة السوفياتية، بل عليها التأقلم بسرعة مع متطلبات المرحلة الجديدة، رغم أزمتها الإقتصادية في العام ١٩٩٨، إلا أنها استطاعت الإندماج باقتصاد السوق، والخروج من الأزمة منتصرة، مستفيدةً من الأحداث الدولية اللاحقة، خاصةً تلك المتعلقة بإنتاج النفط الذي ارتفعت أسعاره، كما لعبت موسكو على عدة خطوطٍ استطاعت من خلالها إحياء عوامل قوتها، وتمكنت من معاودة انتهاج سياسة خارجية أكثر تناغماً مع مصالحها الوطنية، بالإعتماد على عوامل متعددة من أبرزها حاجة الغرب لغازها الطبيعي، وحاجته لتأمين وصول النفط إلى الأسواق الأوروبية، وهذا ما يصعب حدوثه بدون دعم روسي فعال.

مرحلة جديدة دخلها العالم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، حيث خاض الأطلسي حرباً على الإرهاب، تزامن معها دخول روسيا في عصرٍ جديدٍ يحكمه نمط قيادي جديد، طال طبيعة إدارة السياسات الداخلية والخارجية وطريقة التفكير الإستراتيجي، يرمز إليه قيام الرئيس فلاديمير بوتين بإعادة اعتماد "السلام الوطني" للإمبراطورية الروسية (موسيقى ألكسندروف). هذه المرحلة الجديدة نتناولها في الفصل القادم.

الفصل الثالث

تجدد العلاقات الروسية-الأطلسية

لقد تميزت الفترة التي سبقت وصول بوش الإبن إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية بتنامي الحديث حول التطرف الإسلامي، والإرهاب الدولي، وربط المفهومين ببعضهما البعض بصورة لم تكن مسبوقةً من قبل في سبيل إنتاج عدوٍ أمني وحضاري جديد للغرب بشكل عام، وللولايات المتحدة الأميركية بشكلٍ خاص. حيث ساهم التركيز على أعمال التنظيمات الإسلامية المتطرفة كتنظيم القاعدة وحركة طالبان، وقيام الإعلام العالمي بالتسويق لهذا الربط، في الترويج لهذا العدو عبر مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الغربية. وبدا للعالم أن نبوءة هنتنغتون حول صدام الحضارات قد أصبحت معقولة التحقق، من خلال التصادم بين الحضارتين الغربية والإسلامية.

ومع وصول بوش الإبن إلى البيت الأبيض على رأس فريقه من المحافظين الجدد، أصحاب الأصول الفكرية المعادية للإسلام، كانت صورة العدو البديل قد شارفت على الإكتمال بانتظار الفرصة المناسبة لتتويج هذا المسار النظري وترجمته عملياً بحروبٍ تعبأ لأجلها المجتمعات وتنسج في سبيلها

التحالفات بين أنصار الحرية والديموقراطية، في مواجهة العدو الجديد صاحب الأفكار الظلامية التي تهدد الحضارة الغربية بكل تجلياتها وإنجازاتها.

وفي الحادي عشر من أيلول من العام ٢٠٠١ قام إرهابيون باختطاف طائرتي نقل تجاريتين واستعملوهما كصاروخين موجهين لتدمير البرجين التوأمين في الولايات المتحدة الأميركية حيث يقع مركز التجارة العالمي في نيويورك، والبنتاغون في واشنطن، حيث تسبب هذا الهجوم بقتل الآلاف ووجه ضربةً دراماتيكية إلى الرمزين الأساسيين الإقتصادي والعسكري للولايات المتحدة الأميركية، وقد تم نقل هذا الحدث عبر وسائل الإعلام إلى كل أصقاع الأرض.

شكل هذا الهجوم صدمةً لكل من شاهده، حيث لم يكن أحد يتوقع حصوله، إن كان لناحية المواقع التي استهدفها الهجوم، أو من حيث أعداد الضحايا التي نتجت عنه.

لقد أدت هذه الصدمة إلى صحوة الأميركيين لناحية اكتشاف قابلية خرق أمنهم الداخلي لأول مرة بهذا الحجم منذ زمن طويل، وسرعان ما استطاعت الإدارة الأميركية بسهولةٍ تامة، البناء على حالة الرعب التي نتجت عن هذه الصدمة، وبدأت تحشد الرأي العام الداخلي وتعبئته ضد "الإرهاب الإسلامي"، بعد أن سوقت لفكرة أن الأرض الأميركية أصبحت في متناول الإرهابيين وأن على الأميركيين حشد كل طاقاتهم لمحاربة الخطر الجديد. وبعد هذه الأحداث أصبح الدفاع عن "أرض الوطن" ومحاربة الإرهاب من الأولويات الملحة للأمة الأميركية، ووقف في سبيل ذلك الديموقراطيون والجمهوريون صفاً واحداً. وتعاطف العالم مع هذه الأمة الديموقراطية التي تعرضت "لهجمةٍ بربرية"

المبحث الأول: الوظائف الجديدة للأطلسي والحرب على الإرهاب

شكل النموذج المتطرف للحكم الديني الذي مارسته حركة طالبان منذ استلامها زمام الأمور في أفغانستان، فرصةً للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها لتطبيق الرؤى النظرية التي تم تسويقها على نطاق واسع في الغرب، بحيث يظهر الإسلام نقيضاً للديموقراطية ومعادياً للثقافات والحضارات الأخرى. بعد أن قامت طالبان بتدمير التماثيل البوذية التاريخية في أفغانستان، مما أثار موجة غضب دولية عارمة إستعملت للترويج لصورة طالبان المتطرفة وربطها بالإرهاب الإسلامي.

وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول أصبح "الصدام" حقيقةً تم التعبير عنه بحربٍ شاملة على الإرهاب. فكان احتلال أفغانستان، ومن ثم العراق فيما بعد.

ومع الحرب على أفغانستان بدأت أول مهمة لحلف شمال الأطلسي خارج نطاق أوروبا، لتنطلق بذلك مرحلة عولمة صلاحياته.

الفقرة الأولى: الحرب على أفغانستان

جاء إنشاء حلف شمال الأطلسي في سنة ١٩٤٩، للتصدي لعدو مشترك هو الاتحاد السوفياتي، وبحكم معاهدة إنشائه فإن مهمته بدت في حينها دفاعية تماماً، حيث تعتبر الدول الأعضاء داخله بأن أي عدوان عسكري على إحداها بمثابة عدوان عليها جميعاً. أما بعد أحداث ١١ أيلول فإن دول الحلف أخذت تعبر عن تضامنها مع الولايات المتحدة الأميركية تلقائياً، وذلك بمفهومٍ جديد للمادة الخامسة من معاهدة التحالف المنشئة للحلف تسمح لقواتها بالعمل خارج المسرح الأوروبي للمرة الأولى. رغم ذلك ففي غزو الولايات المتحدة الأميركية لأفغانستان اختارت الذهاب بمفردها مكتفية بـ"الراغبين" من حلفائها، إلى أن نجحت تالياً في جرجرة الحلف، كمنظمة جماعية، للحاق بها في هذه الحرب[١].

لهذا جاء الرئيس بوش ليعبر عن قدرة تفرد الولايات المتحدة بقرار الحرب دون مراعاة آراء أي من حلفائها، بإطلاق مقولته الشهيرة "معنا أو ضدنا"، التي أحرزت تأييداً واسعاً داخل الولايات المتحدة الاميركية، لتكون بذلك هذه الدولة كربَان أوحد للسفينة الغربية لمحاربة الإرهاب، وقد ترجمت هذه السياسة عملياً في السابع من تشرين الأول من العام ٢٠٠١ مع بدء الحملة العسكرية على أفغانستان، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، التي لم تحفل بأن تخبر رئيس الوزراء البلجيكي غاي فيرهوفستادت، الذي كانت بلاده حينها تتولى رئاسة الإتحاد الأوروبي دورياً، بأن القصف بالقنابل قد أوشك على الإبتداء. ولكنها جندت في الوقت نفسه توني بلير للحفاظ على "تحالف الراغبين" بالمشاركة في الحرب، هذه الحرب التي تابعتها أميركا دون أن تهمل العمل الديبلوماسي، ليصبح الوضع بعد مرور شهر على بداية الحرب أن ثلثي قادة الرأي خارج أميركا يشعرون أن أميركا تتصرف بدون أن تأخذ في الحسبان مصالح الحلفاء[٢].

وبالرغم من أن حرب أفغانستان شنت على أساس إجماعٍ دوليٍ تم التعبير عنه بقرارين صادرين عن مجلس الأمن الدولي، إلا أن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية إستمروا بالإعراب عن عدم حاجتهم لقراراتٍ دولية للدفاع عن "أرض الوطن" في مواجهة الإرهاب القادم من وراء البحار.

إنطلاقاً من هذا المناخ السائد، جرى بناء نظريةٍ جديدةٍ في العلاقات الدولية فسرها "ريتشارد هاس" بقوله: "عندما لا تقبل الأمم المتحدة أو أية منظمةٍ أخرى، أو فريقٍ آخر، أو لا تقدر مجابهة

---

[١] **حلف شمال الأطلسي مهمات لكل العصور**، مرجع سابق.

[٢] كوروليوف، فياتشلاف، **بوش إمبراطور كوكب الأرض**، ترجمة حسن نجمي، دار الجليس، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص١٢٣.

* فياتشلاف كوروليوف هو خبير الدوما الروسي لقضايا الأمن القومي.

التحديات، نترك لأنفسنا الحق بالتصرف من خلال تحالفاتٍ مصغرة... ولا يمكن لأية منظمة، حتى الأمم المتحدة، إحتكار الشرعية، لأن الشرعية ترتكز خصوصاً على أسس منطقية تدعو إلى المبادرة السريعة في التحرك[1].

وبالفعل فإن المبادرة السريعة في التحرك نحو الحرب وحسم المعركة عسكرياً لم تكن في البدء مهمةً شاقة على الولايات المتحدة وحلفائها، إنما ما تبين لاحقاً هو أن لحظة الإنتصار العسكري الغربي لم تكن إلا بداية لمشكلاتٍ من نوعٍ آخر بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية وتحالف الراغبين.

يتماشى هذا مع التحذير الذي أطلقه السياسي والمؤرخ الشهير ألكسيس دي توكيوفيل يوم كانت أوروبا تعاني من الحروب الملتهبة بين دولها الكبرى، حيث خاطب الأمراء المولعين بالحرب، الميالين إلى الحكم بقوة السلاح وحدها، بقوله: "هناك أمران تجد الأمم الديموقراطية أن تنفيذهما هو الأصعب. أن تبدأ الحرب، وأن تنهيها"[2]، هذا من ناحية.

أما من ناحية ثانية، فإن حرب أفغانستان أعطت حلف شمال الأطلسي الفرصة ليختبر على أرض الواقع طاقاته العسكرية الضخمة، خصوصاً وأنه لم يدخل في مواجهةٍ عسكرية مباشرة مع خصمه الشرقي السابق الإتحاد السوفياتي إبَان الحرب الباردة.

شكلت حرب أفغانستان إذن، محطةً بارزة في عملية تحول العقيدة العسكرية لحلف الناتو من الدفاع إلى الهجوم، خصوصاً أنها المرة الأولى التي يتوسع بها نطاق عملياته خارج القارة الأوروبية. وبذلك بات هذا الحلف، الظهير العسكري الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في حروبها وغزواتها، حيث صرح "جيمس أباتري" المتحدث باسم الحلف، أنه لم يعد السؤال المطروح، ما هو دور الحلف؟ وإنما أصبح، كيف نقوم بهذا الدور بأفضل صورة ممكنة"[3]، نجد من خلال هذا التصريح حقيقة التحول العسكري الاستراتيجي في دور ومهام حلف الناتو من أوروبا إلى العالم، والتحول في مهامه من الدفاع المشترك عن أعضائه، إلى الهجوم واحتلال دولٍ تقع في الجهة الأخرى من العالم، تحت ذريعة محاربة الإرهاب والتطرف، ونشر الديموقراطية عبر القارات.

ولكن لم يستمر زهو الإنتصار الغربي في أفغانستان طويلاً بعد إسقاط نظام طالبان، حيث سرعان ما استعاد مقاتلو الحركة زمام المبادرة إلى التحرك والفعل، من خلال استهداف قوات الأطلسي المنتشرة

---

[1] Richard haass. **"Sovereignty: existing rights, evolving responsibilities"**,paper presented to the school of foreign service and the mortara center for international studies, Georgetown university,14 january 2003.

[2] كوروليوف، مرجع سابق، ص٢٢.

[3] العزّاوي، مهند، **حلف الناتو.. متغيرات إستراتيجية في العقيدة العسكرية**، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ٢٠٠٩، ص٤.

* أنظر الملحق رقم ٤، خارطة تظهر الدول الأعضاء في الناتو، والدول الحليفة له.

في البلاد، موقعين في صفوفها الخسائر. ما أدى إلى تصاعد وتيرة النقاش حول جدوى الحرب هناك، بالتزامن مع تزايد حدة الجدل حول توزيع المسؤوليات بين الدول المشاركة في العمليات العسكرية، رغم الإجماع بينها على محاربة طالبان لكن الخلافات داخل الناتو استمرت بالظهور، مما دفع المستشار الألماني غيرهارد شرودر بالمطالبة في مؤتمر ميونيخ حول الأمن عام ٢٠٠٢، بإصلاح الحلف ليتحول إلى "مكان للحوار الاستراتيجي بين أهم أعضائه"، واصفاً إياه بأنه لم يتكيف مع الأوضاع الجديدة على الساحة الدولية. مطالباً بدورٍ أكبر لأوروبا يتناسب مع الثقل المتزايد للإتحاد الأوروبي، وموضحاً أن التحديات التي تواجه عالم اليوم تقع خارج النطاق التقليدي لعمليات الحلف، وهي لا تتطلب حلولاً عسكرية في المقام الأول.

إذن، لم يفض احتلال أفغانستان إلى حلول السلام فيها، وخروج شعبها من نير النظام المتطرف إلى رحاب الديموقراطية الغربية الموعودة، بل أن الويلات التي أتت بها الحرب الأميركية–الأطلسية على البلاد، أدت إلى تزايد العداء للغرب على نطاقٍ واسع، كما أدت إلى عودة التداول بالسؤال الشهير الذي أطلقه الصحفي توماس فريدمان بعد أحداث ١١ أيلول "لماذا يكرهوننا؟" وكان يشير إلى العالم الإسلامي، وعند بدء الجدل بشأن الهجوم على العراق، تحول السؤال إلى "لماذا يكرهنا الجميع؟"[1].

لقد واجه الناتو في أفغانستان مشكلات كبرى نتجت عن عدم قدرته على إقناع السكان المحليين بدوافع وجوده في بلادهم. وميدانياً، بدت قوات الحلف كأن لم يجر تدريبها على القتال بطريقة فعالة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، واستمرت بتلقي الضربات، خصوصاً في الأقاليم التي تنشط فيها حركة طالبان.

ومشكلات الحلف في أفغانستان مرتبطة بعدة أسبابٍ أهمها أن القادة الأوروبيين غير مستعدين لقتل جنودهم في حرب لم يشعروا أنهم شاركوا بشكلٍ مرضٍ في اتخاذ القرار بخوضها. كما ترتبط بكره دوله للإصابات وعدم تحمل تكاليف ارتفاعها، وعدم ارتياح "الناتو" نفسه في الدور الذي أوكل إليه خارج منطقته، والنقص الكبير الذي بدا جلياً، في العديد المتأهب للقتال في أماكن بعيدة. كل هذه الأسباب أدت إلى تشويه صورة الأطلسي، في أول مهمة دولية له[2].

الفقرة الثانية: الناتو في العراق

بعد احتلال أفغانستان، وضعت الإدارة الأميركية العراق كهدفٍ ثانٍ لها في حربها المقبلة على الإرهاب الدولي، فأطلقت حملةً إعلاميةً حول إمتلاك هذا البلد أسلحة دمارٍ شامل، رغم أن مفتشي

[1] Thomas Friedman, **why the rest of the world hates America?**, financial times, 13 may and 1 june 2003.
[2] Michael moran, **Nato solves iraq? Afghanistan suggests not**, MSNBC, Canada, 27 may 2004.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يعثروا على دلائل تؤكد هذه الإدعاءات. فإن الحملة الإعلامية بقيت أشهراً، دون تمكن الولايات المتحدة من فرض قرارٍ دولي يسمح لها بشن عملٍ عسكري ضد العراق.
ومع أن الحرب على العراق بنيت على أساس الادعاء بامتلاك هذا البلد أسلحة دمارٍ شامل، إلا أن هانز بليكس رئيس مجموعة التفتيش التابعة للأمم المتحدة، الذي شارك في تركيب الإتهامات للعراق، أكد بعد ذلك أن التهديد بخطر إمتلاك نظام صدام حسين أسلحة دمارٍ شاملٍ كان مبالغاً فيه إلى حدٍ كبير من قبل الأميركيين[١].
أما داخل الناتو، فإن الأمور بدت أكثر تعقيداً، فثلاث دولٍ مهمة من أعضائه، هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا، اعتبرت أن أي مبادرة متسرعة للحلف، لدعم أي تحركٍ عسكري، تؤثر سلباً على النقاشات التي تدور في مجلس الأمن، وتعيق الجهود للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، وهذا ما شكل عائقاً جديداً أمام الرغبة الأميركية باجتياح العراق، وإسقاط نظام صدام حسين.
كما أعلن رؤساء الدول الأعضاء في الناتو خلال قمة براغ التي انعقدت في تشرين الثاني ٢٠٠٢ عن دعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١* المتعلق بالعراق، معتبرين أن هذا الموقف يعبر عن سياسة الحلف الدائمة. حيث لم يكن مطروحاً في ذلك الوقت أي تدخل لحلف الناتو في العمليات الحربية، كما عادت الولايات المتحدة وإقترحت في كانون الأول من العام نفسه ستة تدابير يمكن للناتو اتخاذها في حال القيام بعمل عسكري ضد العراق، إذا أخل باحترامه للقرار ١٤٤١. تمحورت هذه التدابير حول حماية القواعد الأميركية في أوروبا من أي اعتداءٍ إرهابي وتقديم المساعدة إلى تركيا إن احتاجت لذلك، وقد تمت مناقشة هذه الإقتراحات في مجلس الحلف دون الوصول إلى إقرارها.
كما أضيف إلى العوائق التي واجهت صقور الإدارة الأميركية، موقف روسيا التي عارضت بشدة توجية ضربة عسكرية إلى العراق دون الحصول على قرارٍ دولي صريحٍ من مجلس الأمن الدولي، يعطي شرعيةً دولية للحرب.

---

[١] **بوش.. إمبراطور كوكب الأرض**، مرجع سابق، ص٣٧ و٣٨.

* صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ في ٨ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ تحت الفصل السابع، تقرر من خلاله أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، وقرر استنادا إلى ذلك أن يضع نظاماً محسناً للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧، وتقرر بموجب هذا القرار أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها، بالإضافة إلى تضمنه بنوداً تتعلق بحصانات موظفي ومفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعوة العراق إلى عدم التعرض لهم بأي شكلٍ من الأشكال.

إن جميع هذه المواقف لم تردع الولايات المتحدة الأميركية من عدم شن اعتداءاتها على العراق دون تدخلٍ يذكر من قبل الناتو. حيث شكل التحالف العسكري عند الهجوم على العراق من دول بعضها أعضاء في الناتو، وبعضها الآخر من خارجه، هذا ما يبين بأن قرار الحرب لم يكن دورٌ للناتو في اتخاذه، ولكن موقف تركيا التي تحد العراق كان لافتاً، حيث لجأت إلى المادة الرابعة من معاهدة الحلف طالبة المساعدة للدفاع عن نفسها في حال تعرضها لأي اعتداء جراء الحرب على العراق، فلم يتوصل الناتو إلى قرار بهذا الشأن، فلجأ أمين عام الحلف إلى لجنة خطط الدفاع (Le Comité des plans de défense) التي تتشكل من كل الأعضاء باستثناء فرنسا، في ذلك الوقت، التي توصلت إلى اتخاذ تدابير طارئة من خلال الدفاعات المضادة للصواريخ ، وطائرات الإستطلاع ووسائل دفاع ضد الأسلحة الكيميائية والجرثومية، وبدأ تنفيذ هذه المبادرة التي امتدت من ٢٠ شباط ٢٠٠٣ وحتى ١٦ نيسان من العام نفسه.

ولكن قمة اسطنبول للناتو، حددت له دوراً في العراق، حيث وافق الأعضاء داخله على طلب رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي بتقديم خدمات ومساعدات في المجال الأمني وتحديث المؤسسات الأمنية العراقية، وتدريب الضباط أصحاب الرتب العالية.

وبنتيجة هذه التعقيدات التي سببها التضارب في المواقف والمصالح داخل الناتو، إقتصر دور الحلف في العراق على توفير خدمات التدريب للوحدات العسكرية ودعم وتطوير المؤسسات الأمنية العراقية إبتداءً من أيار ٢٠٠٣. بينما تولت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا القيام بالأعمال الحربية بشكلها المباشر، وكلفت بولندا في ٣ أيلول ٢٠٠٣ بقيادة القوات المتعددة الجنسيات في جنوب العراق، والتي كانت تشكل ثالث أكبر قوة من حيث عدد الجنود بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، التي كانت مهامها لوجستية.

لم تمنع المعارضة الفرنسية والألمانية والروسية الولايات المتحدة الأميركية من اتخاذ خيار الحرب دون غطاء من الشرعية الدولية، بل أن الصورة بدت كأن صقور الإدارة الأميركية أرادوا من هذه الدول أن تفكر مرتين قبل أن تعارض ثانيةً، القوة العظمى الوحيدة في العالم، وإلا يتم تصنيفها كداعمة لما سمي بالدول المارقة.

بذلك يبدو أن الولايات المتحدة إرتكبت خطأً استراتيجياً جسيماً بتحديها الرأي العام العالمي بشنها حرباً على العراق، ما أدى لاحقاً إلى إلحاق أضرارٍ كبيرة بصورتها ومكانتها على المستوى الدولي، لتصبح الشعوب بذلك تكره قوة الولايات المتحدة أكثر مما تحترمها، وتميل إلى مقاومتها بدلاً من الإحتشاد في صفوف وراء إملاءاتها، والدليل على ذلك اتساع تعاظم حجم المظاهرات الشعبية

الرافضة للحرب عبر العالم، والإنتقادات التي وجهت لهذه الحرب من الداخل الأميركي في وقتٍ لاحق، وتأثيرها على نتائج انتخابات الكونغرس، ما أدى إلى خسارة الجمهوريين أغلبية مقاعده، بالإضافة إلى خسارتهم موقع الرئاسة بعد سنوات قليلة.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة الأميركية إذاً أخطاءً استراتيجية عديدة في حربها على الإرهاب، حيث تصرفت تحت تأثير الإفتراض القائل بأنه كلما إزدادت أميركا قوة، وازداد تصلب وعناد قادتها، إزداد استعداد القوى الأخرى في العالم للإنضباط في صفٍ واحد للبحث عن مواقع لها بجانب القوة العظمى. وهو ما ثبت عدم صحة هذا الموقف بعد سنوات من انطلاق الحملة على الإرهاب، حيث تزايدت مع الوقت الإختلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها، كما استمرت الدول المارقة بحسب التعبير الأميركي برفض الإملاءات الأميركية.

كما غلب على تفكير إدارة بوش الإعتقاد بأن بلداً يملك قوةً كقوة الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى مؤسسات دولية لإدارة المشهد العالمي، فتعاملت مع الأمم المتحدة بوصفها عقبة تحدَ من مجال المناورة الأميركية، دون الإنتباه إلى أن هذا الموقف هو بالتحديد ما يجعل هذه المؤسسة لازمة وضرورية للإستقرار الدولي.

لم يتوقف الموقف الأميركي عند حد تجاهل المؤسسات الدولية، بل امتد ليطال الحلفاء داخل الناتو نفسه، حيث شعرت إدارة بوش بأنها ليست بحاجة إلى أحد، طالما تمتلك القوة المتفوقة، والإندفاع اللامحدود. وتصرفت على العكس تماماً من مضمون النصيحة التي أطلقها الرئيس الأميركي الأسبق توماس جيفرسون مخاطباً شعب بلاده: ليس على أميركا أن تشجب حكم الأمم الأخرى، بل أن عليها أيضاً أن تجتنب التدخل في شؤون تلك الأمم[1].

كما أن شعار نشر الديموقراطية الذي رفعته الولايات المتحدة الأميريكية بالتزامن مع حربها على الإرهاب، لم يحظ بمصداقية لدى الشعوب التي تعرضت بلادها للإحتلال الأميركي وعانت من ويلات الحرب باسم الديموقراطية. فصورة تعذيب المعتقلين وإهانتهم في مجمعات الإعتقال الأميركية كغوانتانامو وأبو غريب دحضت كل شعارات الحرية والديموقراطية التي أرهق بها المحافظون الجدد مسامع العالم على مدى السنوات التي أمضاها بوش في البيت الأبيض.

كما أن الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط لم تقدم صورةً تتناسب وخطاب الإدارة الأميركية عن الحريات الفردية والسياسية. وهذا التضارب بين العناوين المعلنة، والسلوك التحالفي على الأرض، أدى إلى فقدان الولايات المتحدة الأميركية مصداقيتها عند شعوب المنطقة،

---

[1] المرجع نفسه، ص٢٨.

التي بدأت تتساءل حول سبب تغاضي الأميركيين عن ديكتاتورية الأنظمة الحليفة لهم، وتركيز استهدافهم على الدول المعارضة لسياساتهم. في حين كانت الولايات المتحدة تدرك جيداً أن الأنظمة الحاكمة الحليفة في البلاد العربية ستقوم في يوم ما بصنع قضية مشتركة مع المسلمين الأصوليين، تهدف تحديداً إلى إعاقة قدوم الديموقراطية، فيما لو التزمت الولايات المتحدة بنشرها دون مراعاة إعتبارات التحالف والمصلحة مع هذه الأنظمة.

إن واشنطن لم تكن تسعى إلى حربٍ عسكريةٍ محدودةٍ في العراق، بل كانت تهدف إلى إحداث تحول حقيقي في هوية وبناء المجتمع العراقي سياسياً واجتماعياً وثقافياً، حيث تم دوماً الربط بين الحرب الأميركية والحرية والديموقراطية، وكان أحد الأسماء الشائعة للحملة الأميركية الغربية هو "حملة حرية العراق"، التي من أهدافها الوصول إلى "دولة عراقية ديموقراطية، بحسب التصنيف الأميركي للدول الديموقراطية، أو كما قال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الإبن في محاضرةٍ في معهد "المشروع الأميركي" (The American Project)، في ٢٦ شباط ٢٠٠٣، ان "النظام العراقي الراهن (نظام صدام حسين) يجسد قوة الإستبداد لنشر الشقاق والعنف في الشرق الأوسط. وعراق محرر يمكن أن يجسد قوة الحرية لتحويل الإقليم، من خلال جلب الأمل والتقدم لحياة الملايين"[١]. هذا الهدف لم يصمد طويلاً، وتم التنازل عنه في مرحلةٍ لاحقة، والسبب في ذلك هو الفشل في إدارة الحرب في العراق.

لا شك أن الإرهاب هو نتاج سام للتعصب بأنواعه المتعددة، ونتائج انتشاره كارثية على كل الدول التي تطالها اعتداءات الإرهابيين وأعمالهم، وبالتالي فإنه من المنطقي أن تشكل قضية محاربة الإرهاب نقطة اهتمام مشترك لكل الدول التي تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها، لذا، فإن الإحتكار الأميركي والغربي للحرب على الإرهاب، يطرح الكثير من التساؤلات حول الجهات المستهدفة، والأهداف الموضوعة مسبقاً، والتي تكمن خلف تلك الحرب. ولكن أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب عبر العالم لا تقتصر على انتشار الأفكار المتطرفة الناتجة عن إنحراف في الرؤية الدينية أو العرقية، بل أن الإذلال والهيمنة المباشرة التي تمارسها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية على الشعوب الأخرى ودولها، تشكل جزءاً كبيراً من أسباب تنامي تلك الظاهرة، وتساعد قادة التنظيمات الإرهابية على إقناع أجيال جديدة بأفكارها الرافضة للهيمنة والغطرسة الغربية على العالم، ووجوب محاربتها بكل الأشكال والوسائل.

[١] White house, **President Discusses the Future of Iraq**, 26 February 2003, www.whitehouse.com.gov .

وبالتالي فإنه من المبرر منطقياً، القول بعدم صلاحية الولايات المتحدة الأميركية بالتصدي لمهمة محاربة ما ساهمت إلى حدٍ كبير في إنتاجه.

الفقرة الثالثة: موقف روسيا من الحرب على الإرهاب

عانت روسيا الإتحادية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي من مجموعة مشكلات داخلية فرضها استقلال الجمهوريات السوفياتية السابقة واشتعال الحروب الأهلية داخلها على خلفيات عرقية ودينية، ما أدى إلى موجة أعمال عنف طالت الداخل الروسي وشغلت أجهزة الأمن في البلاد، وبالأخص تلك الأعمال التي قام بها الإنفصاليون الشيشان، وجماعاتهم الإسلامية التي تصفهم روسيا بالمتطرفة، والتي تطالب باستقلال الشيشان عن موسكو.

وتأسيساً على هذه التجربة، تفاعلت روسيا مع تنامي الحديث عن "الإرهاب الدولي" الذي تمثله الجماعات الإسلامية المتطرفة، وحاولت استغلال الحملة الغربية على الإسلام الراديكالي لتصفية حساباتها مع أعداء الداخل في الشيشان.

وعندما أصبح بوتين رئيساً لروسيا في عام ٢٠٠٠، تمثل الحل الذي أتى به في حرب جديدة على الإرهاب، رافقها مزيد من الفظاعات والأعمال الوحشية، إلى جانب موجة معاداة للأجانب في روسيا عامة ضد أولئك القادمين من القوقاز. وهذه المرة، إستطاعت القوات الروسية هزيمة المقاتلين الشيشان، ولكن الهجمات الإرهابية استمرت حتى عام ٢٠٠٤، وكان أفظعها الاستيلاء على مدرسة بيسلان حيث قُتل أكثر من ٣٣٠ رهينة في أيلول من تلك السنة، شكل الأطفال أكثر من نصفهم. ومع حلول منتصف عام ٢٠٠٠، لم يعد الانفصال هو المشكلة في الشيشان، وإنما بدأت تظهر مشكلة جديدة هي تصاعد الإسلام الراديكالي في كل منطقة شمال القوقاز. ففي أوائل التسعينيات، كان الإسلام الراديكالي ما يزال ضعيفاً في هذه المنطقة المسلمة تقليديّاً، وكانت الأجيال السابقة قد تلقت تعليماً سوفييتيّاً علمانيّاً، حيث كانت جاذبية الثقافة الروسية لاتزال قوية. ولكن الجيل الجديد الذي نشأ في الشيشان التي دمرها الجيش الروسي، وفي الأقاليم المجاورة مثل داغستان وإنغوشيا، كان يتأثر تدريجياً بالثقافة الراديكالية، حيث كانت المنظمات المتطرفة السرية تدعو إلى "الجهاد" في الأراضي الروسية[١].

وقد شكلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ محطةً بارزة في مسار التعامل الروسي مع قضايا الإرهاب، حيث سارعت القيادة الروسية إلى إبداء تعاطفها مع الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة الكارثة

---

[١] ليبمان، ماشا، **روسيا وكيفية احتواء التحدي الأصولي**، واشنطن بوست، ٨ نيسان ٢٠١٠.

التي تعرضت لها، فانطلاقاً من هذا الموقف الروسي تراجعت مظاهر التوتر التي كانت تسود العلاقات الروسية–الأميركية مع إعلان الجانبين عن تحالفهما السياسي في الحرب ضد ما يسمى الإرهاب الدولي، بالرغم من بقاء العديد من النقاط الخلافية بشأن الكثير من المسائل الدولية مثل الوضع في الشيشان وإقليم كوسوفو، وتوسيع حلف شمال الأطلسي.

وقد تمكن الروس من الحصول على مردودات مربحة لقاء موقفهم الداعم للحرب ضد أفغانستان، لعل اهمها يكمن في إزاحة حركة طالبان والقاعدة، اللتين تعتبرهما موسكو السند الأول للمقاتلين الشيشان من جهة، والخطر الاكبر على بعض جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية السابقة من جهة اخرى. ومما ضاعف تلك الاهمية، الدور المؤثر الذي أوكل لتحالف الشمال بعد سقوط نظام طالبان، هذا التحالف الذي حظي لوقت طويل بدعمٍ سياسي وعسكري من روسيا[١]. كما تمكنت روسيا من تخفيف الإنتقادات الأميركية تجاه حربها على الشيشان، بحيث سادت العلاقات الأميركية الروسية حالة من التناغم، بخصوص الحرب ضد "التطرف الإسلامي"، كنتيجةٍ لإدراك الطرفين خطورة تنامي قوة الإسلاميين المتطرفين على أمن بلادهم.

واستمرت فترة من الهدوء في العلاقات بين الطرفين في مرحلة الحرب على أفغانستان. إلا أن حرب العراق شكلت نقطة خلاف حقيقية بينهما، والسبب في هذا الخلاف لا يرتبط بالمصالح المختلفة للدولتين في العراق فحسب، بل يتعدى ذلك إلى موضوعات خلافية أخرى أدت إلى عودة التباين بينهما.

ففي كانون الأول من عام ٢٠٠١ أعلنت الولايات المتحدة الأميركية أنها ستنسحب من اتفاق الحد من الأسلحة البالستية الموقع بينهما عام ١٩٧٢ لتمهد بذلك الطريق أمام إنشاء درع صاروخي أميركي تعارضه روسيا. لقد اعتبر الروس هذا المشروع تهديداً حقيقياً لأمنهم المباشر، فهو يشمل نشر رادار في جمهورية التشيك وصواريخ مضادة للصواريخ في بولندا، ما أثار حفيظة موسكو، وزاد من مخاوفها المرتبطة بتوسيع الناتو إلى أقصى الدرجات.

لقد اتسم الموقف الروسي من الواقع الجديد الذي نشأ نتيجة الإحتلال الأميركي للعراق بكثيرٍ من الدقة والحذر، وهو يعود إلى عوامل عديدة، تتراوح بين الإقتصادي والسياسي والإستراتيجي.

فقد سعت روسيا إلى رفع العقوبات عن العراق في تسعينيات القرن الماضي، حيث خسرت في تلك الحقبة نحو ٣٠ مليار دولار نتيجة هذه العقوبات، فلم تتردد موسكو في الموافقة على المقترح الأميركي برفع العقوبات المفروضة على العراق في أيار ٢٠٠٣، في مقابل احترام الديون المستحقة

---

[١] الناصري، سعود، **الموقف الروسي ومردوداته من الحرب الأفغانية**، جريدة الشرق الأوسط، ١٣، ١٢، ٢٠٠١.

لروسيا وعقودها المبرمة سابقاً في العراق. لذلك أعلن وزير الخارجية الروسي في تموز ٢٠٠٣ استعداد بلاده لاستئناف الإتصالات مع المجلس الحاكم في العراق، المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية، معتبراً هذا المجلس خطوةً هامة نحو نقل السلطة من قوات التحالف إلى العراقيين أنفسهم. كما شاركت روسيا في الجهود الدولية والإقليمية الساعية إلى احتواء الأزمة العراقية، فقد شاركت في المؤتمر الدولي حول العراق الذي عقد في شرم الشيخ في تشرين الثاني ٢٠٠٤، وفي مؤتمر "العهد الدولي"* الذي عقد في نيويورك في أيلول من عام ٢٠٠٦. كما شاركت روسيا أيضاً في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الحكومة العراقية، الذي عقد جلساته الأولى في ١٠ آذار ٢٠٠٧، مؤكدةً أن هذا المؤتمر سيكون المخرج المناسب لانسحاب الجيوش الأجنبية الذي يضمن على المدى البعيد المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة، على أساس العلاقات المتكافئة والمنافع المتبادلة. كما طالب الروس بأن يتم إشراك الدول الإقليمية في الجهود الرامية إلى تسوية الوضع في العراق، حيث أكد وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف أن المجتمع الدولي برمته له مصلحة في تطبيع الوضع في العراق، الذي يعاني من عنفٍ طائفي[1].

ولكن السياسة الأميركية في توسيع الحلف واقترابه من حدودها، عبر إلى حدٍ بعيد عن المخاوف التي أخذتها القيادة الجديدة في موسكو على محمل الجد، منذ تولي فلاديمير بوتين رئاسة الإتحاد الروسي.

ففي آذار ٢٠٠٤ إنضمت إلى الناتو ثلاث جمهوريات سوفياتية سابقة، لاتفيا وليتوانيا وإستونيا، وجميع هذه الدول تقع على بحر البلطيق، وفي منطقة استراتيجية بالنسبة لأمن موسكو.

وطوال فترتي بوش الإبن في رئاسة الولايات المتحدة الأميركية اتسمت علاقة موسكو بواشنطن بالتوتر الذي ترجم بمواقف حادة في أكثر من مناسبة. ففي ٢٤ شباط ٢٠٠٥ حدثت مواجهة حادة بين الرئيسين بوش وبوتين خلال قمة في براتيسلافا بشأن وضع الديمقراطية في روسيا، وتلاها في شباط ٢٠٠٦ إتهام نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني روسيا باستخدام النفط والغاز أداتين للتلاعب والإبتزاز. وفي ١٠ شباط ٢٠٠٧ هاجم بوتين بعنف الولايات المتحدة مؤكداً خروجها عن حدودها الوطنية في كل المجالات، حيث رأى أن لا أحد يشعر بالأمان أو يقدر على اللجوء إلى القانون الدولي، في ظل هذا السلوك الأميركي.

---

[1] الشيخ، نورهان، **الإستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق** في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤ خريف ٢٠٠٩، ص ٥٠ و٥١.

* عقد مؤتمر "العهد الدولي" من أجل العراق في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول عام ٢٠٠٦، وضعت خلاله الدول المشاركة خطة مدتها خمس سنوات لإعادة إعمار العراق.

ولم تبدأ العلاقات بين الدولتين بالتحسن إلا بعد أن اقتربت فترة ولاية الرئيس بوش من نهايتها، حيث أكد الرئيسان بوش وبوتين في تموز ٢٠٠٧ على "الصداقة" التي تربط بينهما خلال مؤتمرهما في كينيبونكبورت في الولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت نفسه ظلت الخلافات بينهما بشأن الدرع الصاروخي مستمرة. وفي ٦ نيسان ٢٠٠٨ عقد المؤتمر الثنائي بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأميركية، في سوتشي بروسيا، من أجل التوقيع على وثيقة إطار للعلاقات الإستراتيجية بين البلدين. حيث أكد الرئيس بوش أن الحرب الباردة انتهت وأن روسيا ليست عدوة بلاده وفي الوقت نفسه أعلن تأييده لانضمام أوكرانيا وجورجيا إلى حلف شمال الأطلسي[١].

إن موقف روسيا المساعد على التهدئة في الساحة العراقية، ورفضها توسيع الناتو، ونشر الدرع الصاروخي الأميركي في مناطق أوروبا الشرقية في آن واحد، يوضح دقة الموقف الروسي ومحاولة القادة الروس لعب دور إيجابي في ملف الأزمة العراقية، والتمسك في الوقت نفسه بمصالح بلادهم الإستراتيجية، ما مكن قادة الكرملين من إدارة اللعبة بطريقة ناجحة إلى حدٍ بعيد، بدليل أنهم تمكنوا من التوصل إلى تسويات حول تجميد مشروع نشر الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية، في وقت لاحق بعد وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض، ووقعوا معه إتفاقية ستارت٢ للحد من ترسانة الصواريخ البالستية، وتخفيض عدد الرؤوس النووية لدى الدولتين، إضافة إلى تنامي النفوذ الروسي في العراق، ودخول روسيا بقوة إلى هذا البلد عبر قنوات عديدة، منها الإقتصادية والسياسية.

---

[١] العلاقات الأميركية الروسية في عهد الرئيسين بوش وبوتين، مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net، ٠٥، ٠٤، ٢٠٠٨.

المبحث الثاني: روسيا ونهجها الجديد

بعد تدهور صحة الرئيس بوريس يلتسين، قام الأخير بتعيين فلاديمير بوتين، الضابط السابق في "كي جي بي" والرجل ذي القامة القصيرة والإبتسامة الغامضة، على رأس الحكومة الروسية كخامس رئيس لها في أقل من عام. واجهت هذه الخطوة الكثير من العقبات قبل أن تتحول إلى نقطة انطلاقٍ لمرحلةٍ جديدةٍ من مسيرة روسيا الإتحادية نحو محاربة الفساد، وإعادة النهوض بالدولة التي مزقتها الصراعات الداخلية التي انتشرت بين دول الإتحاد السوفياتي السابق، والتخلص من الأزمة الإقتصادية التي لم يستطع يلتسين المريض معالجة تداعياتها.

فمنذ أن عين بوتين رئيساً للحكومة بالوكالة، ساد الإعتقاد لدى الكثيرين في روسيا أن هذا التعيين ما هو إلا خطأ جديد يضاف إلى أخطاء يلتسين السابقة. ولكن بعد فترة قياسية إستطاع بوتين بناء صورة قوية لنفسه، وتمكن من الفوز تالياً بالإنتخابات الرئاسية التي جرت بعد الإستقالة غير المتوقعة ليلتسين في العام ١٩٩٩.

الفقرة الأولى: فلاديمير بوتين قيصر روسيا الجديد

خلال فترة رئاسته عمل بوتين على تعزيز السلطة المركزية، وإحداث توازنٍ في العلاقات بين الجهاز التشريعي ووكالات تطبيق القانون، والحفاظ على نمو اقتصادي مستقر، ليبلغ خلال عهده معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في روسيا حوالي ٧% سنوياً، بالإضافة للإنخفاض الملحوظ لكل من التضخم والبطالة، وارتفع الدخل الحقيقي للسكان بنسبة ٥٠%، كما عملت الحكومة على تسديد ديون خارجية تبلغ قيمتها ٥٠ مليار دولار، ووصل الإحتياطي الأجنبي للبنك المركزي إلى رقم قياسي وهو ٨٤ مليار دولار ما يدل على الانتعاش المالي الذي حظيت به روسيا في عهده، فقد أصبح الاقتصاد الروسي واحداً من أكبر عشر اقتصاديات في العالم.

كما عمل بوتين على مضاعفة الناتج المحلي والحد من الفقر، وتحديث القوات المسلحة لضمان التنمية الوطنية، وأعاد السيطرة على عدد من القطاعات الهامة في الدولة مثل قطاعي النفط والغاز.

إضافة إلى ذلك، تمكن من الحد من التدهور السياسي الداخلي الذي عانت منه البلاد في أواخر التسعينات قبل أن يتولى بوتين الحكم، وبرز دور روسيا في مجال السياسية الخارجية وفي العديد من القضايا والأمور السياسية العالمية ما أعاد لها وضعها مرة أخرى كإحدى القوى المؤثرة في الخريطة السياسية العالمية.

كما امتلك بوتين أيضاً رؤية واضحة تجاه مستقبل روسيا والمسار الذي يريد لها أن تسلكه. ففي بداية مسيرته داخل الكرملين نشر بياناً على "الإنترنت" ضمنه مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى بلوغها، حيث أعلن نفسه مدافعاً عن الدولة، وجعل من تحديث روسيا ومصالحتها بين تقاليدها الوطنية العريقة والديمقراطية الأوروبية هدفه الرئيسي.

يقول "ألكسي موخين"، مدير مركز التكنولوجيات السياسية بموسكو: "لقد كانت الفكرة الأساسية عند بوتين خلق دولة روسية قوية من خلال نظام ينطلق من الأعلى إلى الأسفل، بتعيين أشخاص موالين له في جميع المواقع"، مضيفاً أن بوتين حاول "رسم صورة له في أذهان الرأي العام على أنه القيصر الجديد، مستعيداً التقاليد الروسية، وقد نجح إلى حد كبير في ذلك، لكن هدفه المعلن بتحويل الدولة إلى أداة لتحقيق النمو الاقتصادي لم يجرِ كما كان يشتهي"[١].

---

[١] وير، فريد، **عشر سنوات على ظهور القيصر بوتين**، كريستسان ساينس مونيتور، ١٦ آب ٢٠٠٩.

* ولد فلاديمير بوتين في لينينغراد في السابع من تشرين الأول عام ١٩٥٢، وتخرج في كلية الحقوق بجامعة لينينغراد عام ١٩٧٥، وقام بتأدية الخدمة العسكرية بجهاز أمن الدولة، كما حصل على درجة الدكتوراه في فلسفة الإقتصاد، ويجيد كلاً من اللغتين الألمانية والإنجليزية، إلى جانب لغته الأم الروسية.

عقب تخرجه في الجامعة تم تكليفه بالعمل في لجنة أمن الدولة KGB بالإتحاد السوفياتي السابق، وفي عام ١٩٨٤ تم إرساله إلى أكاديمية الراية الحمراء التابعة لـ KGB ومدرسة المخابرات الأجنبية، وعقب انتهائه من الدراسة في عام ١٩٨٥ تم تعيينه للعمل بجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة في الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠.

– ثم تولى منصب مساعد رئيس جامعة لينينغراد للشئون الخارجية بداية عام ١٩٩٠، وأصبح مستشاراً لرئيس مجلس مدينة لينينغراد، في حزيران ١٩٩١ قام بتولي رئاسة لجنة العلاقات الاقتصادية في بلدية سانت بيترسبرغ، ثم أصبح النائب الأول لرئيس حكومة المدينة نفسها في عام ١٩٩٤.

وفي آب عام ١٩٩٦ أصبح نائباً لمدير الشؤون الإدارية في الرئاسة الروسية، ثم نائباً لمدير ديوان الرئيس الروسي ورئيساً لإدارة الرقابة العامة في الديوان منذ آذار ١٩٩٧، وفي أيار ١٩٩٨ أصبح نائباً أول لمدير ديوان الرئيس الروسي، وفي تموز ١٩٩٨ تولى منصب مدير جهاز الأمن الفيدرالي في روسيا الاتحادية، ومنصب أمين مجلس الأمن في روسيا الاتحادية في آذار ١٩٩٩، وفي آب ١٩٩٩ أصبح رئيساً لحكومة روسيا الاتحادية، تولى مهام رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩ وذلك بعد تنحي الرئيس السابق بوريس يلتسن.

تم انتخاب بوتين رئيساً لروسيا الإتحادية في السادس والعشرين من آذار عام ٢٠٠٠، وتولى المنصب في السابع من أيار من العام نفسه، وأعيد انتخابه رئيساً لروسيا مرة أخرى في الرابع عشر من آذار ٢٠٠٤، وقد اكتسح الإنتخابات بغالبية الأصوات، وهو القائد العام للقوات المسلحة، ورئيس مجلس الدولة، ومنذ عام ٢٠٠٨ يشغل بوتين سدة رئاسة الوزراء الروسية.

أما الصحفي "سيرجي ستروكان"، فيقول إن بوتين كان بمثابة "الفارس الذي جاء على ظهر حصان في الوقت المناسب عندما بدت الديمقراطية وكأنها على وشك الإنهيار، فظهر بصورة الرجل النظيف اليد وقوي الشكيمة، وهو بالفعل ما جذب إليه الناس، لكن ذلك كله كان مجرد حملة علاقات عامة، إذ ما أن تسلّم السلطة حتى سعى إلى السيطرة على وسائل الإعلام لضمان ألا يكرر أحد آخر ما قام به هو نفسه". وفي غضون سنوات قليلة، استطاع الكرملين التحكم في المحطات التلفزيونية واضطر كل من تجرأ على معارضته، مثل "برويس بيريزوفسكي" و"فلاديمير جينسكي"، إلى مغادرة البلاد[١].

إلا أن صدقية هذا الكلام لا تبدو مؤكدة بالنظر إلى الإنجازات التي حققتها إدارة الرئيس بوتين في الكرملين، وفيما بعد عندما تسلم رئاسة الوزراء. وفي الوقت الذي تقلصت فيه مساحة النقد تحت حكم بوتين، توسع فيه الإقتصاد، وعلى نحو سريع، بفضل الإرتفاع الصاروخي لأسعار النفط. وحرص الكرملين على توزيع جيد للثروة التي وصلت بالفعل إلى فئات واسعة، فاقتنع الروس بتنحية مطالب الإصلاح السياسي جانباً مقابل الاستفادة من الظروف المعيشية التي تحسنت كثيراً.

أما ما يتعلق بسياسة بوتين تجاه توسيع الناتو، فكانت متشددة إلى حدٍ كبير، من خلال رفضه مراراً وعند كل مناسبة عملية توسيعه، معلناً في ٢٧ شباط ٢٠٠٧ أن توسيع الناتو يستهدف الإتحاد الروسي، ومذكراً بالتعهدات السابقة بعدم توسيعه نحو الشرق[٢].

وسبق لبوريس يلتسين أن عبَر عن نفس القلق من توسع الأطلسي عند انضمام دول البلطيق إليه. ولكن جاء خطاب بوتين ليبين مدى استشعار قادة روسيا الجدد لحجم التهديد الذي يمثله الناتو على أمن بلادهم، بعد سقوط حلف وارسو الذي كان غريمه لعقود من الزمن، حيث يرى بوتين أن أي اقتراب من الحدود الروسية أو إقامة قواعد عسكرية في الدول التي كانت خاضعة للنفوذ السوفياتي هو تهديد مباشر للأمن القومي يستلزم التصدي له بكل الوسائل؛ وقد صرح قائلاً: "لقد توفرت مسوغات كبيرة أخرى للذود بصلابة أكثر عن مصالح روسيا. فروسيا ستكون مضطرةً لإجراء تغييرات في تصويب الصواريخ في حالة نشر عناصر المنظومة الأميركية للدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية، وانضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو"[٣].

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] Vladimir Putin, **Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy**, Munich Conference on Security Policy, Munich, Bavaria, 10.2.2007.

[٣] مضر الأمارة، لمى، **التحولات السياسية في روسيا**، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، تم إعداده في ٩ نيسان ٢٠٠٨.

وترى روسيا، في ظل بوتين، أن حلف الأطلسي لا يسعى إلى التعايش السلمي. وعاد وحذر الجنرال يوري بالويفسكي، رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الروسية والمساعد الأول لوزير الدفاع، بأن الروس يواجهون تهديدات عسكرية أكثر خطورة من تلك التي كانوا يواجهونها في زمن الحرب الباردة. لهذا طالب، الرئيس بوتين بوضع عقيدة عسكرية روسية جديدة، للرد على التهديدات المتزايدة من قبل الولايات المتحدة وحلف الأطلسي[١].

لهذا أعطى بوتين توجيهاته لتحسين القدرات القتالية للجيش الروسي من أجل حماية الأمن القومي. والدفاع عن المصالح القومية الروسية التي يعتبرها بوتين على رأس مهماته الإستراتيجية.

كما سعى بوتين على الصعيد السياسي إلى الحفاظ على هيبة روسيا ومكانتها الدولية من خلال وقف التدهور والتخبط اللذين عانت منهما هذه الدولة منذ نهاية حقبة التسعينيات. كما استطاع تكوين إدارة قوية لفرض النظام والانسجام العام في البلاد. فكان من نتائج هذه السياسة أن عادت هذه الدولة لتؤدي مجدداً دوراً مؤثراً نسبياً على الصعيد الدولي، وتفرض حضورها في عدة ملفات هامة تعارض فيها الموقف الغربي مثل ملف كوسوفو وملف البرنامج النووي الإيراني.

وبالطبع فإن التقارب بين روسيا الاتحادية وبين الدول ذات السياسات المضادة لسياسة الولايات المتحدة يندرج في إطار المسعى الروسي للضغط على الولايات المتحدة بغية الحصول منها على تنازلات معينة تسمح لها بالعودة إلى دائرة التأثير في القضايا التي تهمها على الساحة الدولية.

لهذا تتمركز روسيا خلف قيادة بوتين ومعه ميدفيديف، وتؤكد على دور السلاح النووي في مستقبل الأمن القومي الروسي بإدامة هامش من الردع يضمن سلامة الاتحاد الروسي، إنطلاقاً من أن قوة روسيا النووية يجب أن تبقى قادرة على ضمان تدمير وتحطيم أي عدوان محتمل قد تتعرض له البلاد. يقول بوتين في هذا الصدد: "إن المحافظة على التوازن الإستراتيجي يعني أن قوات الردع الإستراتيجية يجب أن تكون قادرة على تدمير أي عدوان محتمل، بصرف النظر عن نظم الأسلحة الحديثة التي يتمتع بها المعتدي، ولن نظل نقارن بين كميات الأسلحة الإستراتيجية في مجال القوة النووية، كما كنا نفعل منذ عقود". ففي العالم الحالي، تبدو "نوعية الأسلحة أكثر أهمية من عدد الرؤوس النووية"[٢].

---

[١] **U.S. Anti-Missile Systems in Europe Threatens Russia-General**, Moscow News , 9-2-2007.

[٢] التحولات السياسية في روسيا، مرجع سابق.

كل ذلك أراده بوتين لتتشكل من خلاله دعامات تؤدي في النهاية إلى إقامة نظامٍ عالمي متعدد الأقطاب، ورفض روسيا لعالم يحكمه قطب واحد، وأن بلاده ستسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يمكنه أن يعكس فعلاً التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة الكبيرة.

وبعد انتهاء ولاية بوتين الثانية، أعلن عن عدم تعديل الدستور بغية تمكينه من ترشيح نفسه لولاية ثالثة، معلناً عن دعمه لترشيح ديميتري ميدفيديف الذي تولى مقاليد الحكم في روسيا من بعده، وهو الذي يعرف بأنه من التكنوقراط ومن أهم الخبراء بالأمور الإقتصادية.

ويعتبر ميدفيديف من قادة الجناح الليبرالي في الكرملين، ومن الجيل الجديد من القادة السياسيين الذين لم يعاصروا حقبة الاتحاد السوفياتي خلال ممارستهم أعمالهم السياسية، ولم يحسب على أجهزة الاستخبارات السوفياتية سابقاً (KGB).

كوّن ميدفيديف لنفسه صورة الليبرالي الكلاسيكي في زمن تسود فيه المشاعر القومية المناهضة للغرب. فقد اعترف مثلاً وفي مناسباتٍ عدة بأن روسيا تواجه مشاكل الإعتماد المفرط على صادراتها من الغاز الطبيعي، وتفشي الفساد وتدني الكثافة السكانية. ورغم أنه ترأس ثاني أكبر شركة مملوكة للدولة بالعالم وهي غاز بروم، فإنه يعارض سياسة تملك الدولة للشركات ويفضل الخصخصة، كما يدعو إلى ضرورة أن تكون القوانين التي تحد من دخول الأجانب إلى القطاعات الإستراتيجية الإقتصادية الروسية مثل الطاقة والموارد الطبيعية، واضحة ومتوازنة[١].

كثيراً ما يحكى عن خلافات مستترة بين بوتين وميدفيديف، سببها الخلافات في المصالح التي تبرز أحياناً بين أنصار الرئيسين، وفي هذا السياق تقول ماشا ليبمان من مركز كارنيجي للدراسات أن الخلافات الداخلية ترتبط بالتوتر بين شخصيات جديدة في الكرملين اتى بهم ميدفيديف، وغيرهم ممن احتفظوا بمناصبهم بعد خروج بوتين[٢].

إلا أن المسار العام للأمور يظهر صلابة الإلتزام بنسق واحد في التعاطي مع القضايا الوطنية الكبرى عند الرئيسين بوتين وميدفيديف، وتناغماً واضحاً في التوجه السياسي العام. غير أن المؤشرات تدل على إمكانية عودة بوتين إلى الكريملن بعد انتهاء ولاية ميدفيديف، نظراً لتمتعه بدعمٍ شعبي منقطع النظير يميزه عن غيره من السياسيين الروس، حتى عن خليفته وتلميذه ميدفيديف.

الفقرة الثانية: مظلة النفوذ الروسي تعود إلى الجوار

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] **بين بوتين وميدفيديف خلافات مخفية**، جريدة صدى البلد اللبنانية، ١٣، ١٠، ٢٠٠٩.

إحتضنت مرحلة حكم الرئيس بوش الإبن في البيت الأبيض عدة تجارب، توزعت في كل اتجاه ضمن إطار الخطط التي رسمها المحافظون الجدد للسيطرة على العالم بالإستناد إلى التفوق الأميركي في أكثر من مجال، وغياب قطب آخر موازٍ على الساحة الدولية، بعد سقوط الإتحاد السوفياتي السابق.

من ناحيةٍ أخرى، أعاد النهج القيادي الجديد لروسيا ثقتها واندفاعها لاسترجاع الهيبة في محيطها الإقليمي وعلى المسرح الدولي، حيث ركّز القادة الروس الجدد على عدم السماح لأي استخفاف بقدرات بلادهم ومصالحها في وسط وشرق أوروبا بالدرجة الأولى، فضلاً عن الإهتمامات الدولية لروسيا.

ونتيجةً لهذا التضارب في الرؤى بين القيادتين الروسية والأميركية، طرحت بينهما عدة قضايا شائكة كان من أهمها توسيع الأطلسي، والدرع الصاروخي.

والدرع الصاروخي كما خطط له هو عبارة عن نظام دفاعٍ صاروخي National Missile Defense (NMD) يتألف من جهاز رادار واحد منصوب في جمهورية التشيك، مصحوباً بعشرة أنظمة اعتراض صاروخي تنصب في بولندا بحلول ٢٠١١–٢٠١٢، ويقصد به بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخٍ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأميركية. وهو ما تحظره معاهدة الحد من الأسلحة البالستية (ABM) الموقعة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٧٢[1].

أثار مشروع بوش الإبن هذا، حساسيةً بالغة في العلاقات الأميركية–الروسية والعلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية ودول حلف الناتو الأوروبية. ولم يظهر الروس اقتناعاً بالأسباب الأميركية لنشر هذه المنظومات، والتي حاول الأميركيون تبريرها بالحاجة لمواجهة الأخطار التي تشكلها صواريخ إيران وكوريا الشمالية على أمن الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً.

وقد رأت روسيا أن هذا المشروع لا يمكن إلا أن يكون موجهاً إليها بشكلٍ رئيسي، لحقيقةٍ مفادها أن إيران لا تمتلك هذا النوع من الصواريخ ، أو على الأقل لا يوجد إثبات على ذلك، بينما تقع كوريا الشمالية في مكانٍ بعيدٍ عن أوروبا. ولذلك واجهت روسيا بشراسةٍ غير مسبوقةٍ هذا المشروع، حتى انها وصلت في تهديداتها إلى حد التلويح باستخدام القوة ضد الدول التي تبدي موافقة على استقبال

---

[1] صغبيني، هلا، **الدرع الصاروخية.. رياح حرب باردة جديدة**، صحيفة المستقبل اللبنانية، بيروت، ٠٣، ٠٧، ٢٠٠٨.

القواعد الأميركية المرتبطة بهذا المشروع. كما صرح مسؤولون في وزارة الدفاع الروسية أن من بين الإحتمالات الواردة لمواجهة هذا المشروع، توجيه ضربات جوية إلى مواقع في أوروبا[١].

وفي هذا المجال أكد الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف أن الدرع الأميركي الذي اتفقت واشنطن ووارسو على نشر جزء منه في بولندا يستهدف بلاده. وأعلن نائب رئيس هيئة الأركان الروسية أناتولي نوغوفيتسين غداة موافقة بولندا على نشر أجزاء من نظام الدرع الأميركي في أراضيها، أن بولندا تجعل من نفسها هدفاً للجيش الروسي بنسبة مئة في المئة، بقبولها استضافة الدرع الأميركي، بعدما استجابت الولايات المتحدة الأميركية لطلب رئيس وزرائها "دونالد تاسك" تعزيز التعاون العسكري مع بلاده ومساعدتها في حال تعرضها لتهديد من دولة ثالثة[٢].

ولم تتراجع الولايات المتحدة الأميركية عن هذا المشروع، كما أشرنا سابقاً، إلا بعد وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض وإعلانه تجميد السير بالدرع الصاروخي كمقدمة للتغيير الذي طالب به إبان حملته الإنتخابية، وبعد نجاحه حاول إثبات اختلاف طريقته في إدارة المصالح الاميركية عبر العالم، وكان لا بد من البدء بمبادرة حسن نية تجاه روسيا، المتوجسة دوماً من التحركات الأميركية في محيطها. وتلت تلك الخطوة توقيع البلدين على اتفاقية "ستارت٢" لخفض الترسانة النووية لدى القوتين الكبيرتين، ما ساهم إلى حدٍ كبير في تنفيس أجواء الإحتقان التي سادت العلاقات المشتركة خلال فترتي بوش الرئاسيتين.

يبدو أن الفرصة التي كانت تنتظرها موسكو لتظهر مخالبها في وجه الغرب، جاءت إثر إقدام الرئيس الجورجي الموالي للغرب ميخائيل ساكاشفيلي بالقوة على إلغاء مفاعيل الوضع الخاص الذي كانت تتمتع به كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا طوال مرحلة حياة الإتحاد السوفياتي السابق، حيث حظي هذان الإقليمان بنوعٍ من الحكم الذاتي لحين إلغاء المناطق السيادية التي أقامها الرئيس السوفياتي-الجورجي جوزيف ستالين، من قبل الرئيس الجورجي القومي المتشدد زفياد غامساخورديا في العام ١٩٩٠[٣].

هذه الخطوة أعطت روسيا ذريعةً لشن هجوم عسكري عنيف على جورجيا، في معركةٍ غير متكافئة استطاع الروس حسمها بسرعة، بالرغم من الضجيج الإعلامي الغربي الذي رافق الأعمال الحربية.

---

[١] جبر، رائد، **موسكو تضع خططاً للتصدي للدرع الصاروخية الأميركية**، صحيفة الحياة، ١٠،٠٧، ٢٠٠٨.

[٢] **روسيا تهدد بولندا عسكرياً بعد قبولها استضافة الدرع الأميركية**، صحيفة الحياة، ١٦، ٠٨، ٢٠٠٨.

[٣] نعوم تشومسكي، **أوسيتيا-روسيا-جورجيا:التفكير في اللامفكر فيه**، نشرته صحيفة السفير باتفاق خاص مع نعوم تشومسكي في ١٥، ٠٩، ٢٠٠٨، ترجمة حنان جمعاوي.

إتسم قرار ساكاشفيلي بالهجوم على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بالرعونة وضيق الأفق، حيث لم يأخذ بالحسبان رد فعل موسكو الذي أتى صاعقاً ومفاجئاً، فلم تكتف روسيا بطرد القوات الجورجية، بل استعرضت قوتها بتجاوز الحدود إلى أقاليم أخرى من جورجيا ذاتها. ولاحقاً اعترفت روسيا باستقلال الإقليمين، بالرغم من الإعتراضات الغربية العالية النبرة، وجولات المدمرات الأميركية الإستعراضية في البحر الأسود.

وشجعت إدارة بوش الإبن جورجيا، حليفتها، على بدء الحرب، بهدف إحداث أزمة عالمية تمكن المرشح الجمهوري إلى الرئاسة في الولايات المتحدة جون ماكين من استعراض خبرته في مسائل الأمن القومي[1].

وبناءً على ذلك، استخدم الأميركيون الغزو الروسي لجورجيا كذريعةٍ لإبرام الإتفاق الذي نص على وضع الأنظمة الصاروخية في بولندا، ما يعزز الموقف الذي كررته موسكو ورفضته واشنطن، بأن الهدف الحقيقي وراء هذه الأنظمة هو روسيا.

وجورجيا من ناحية الموقع الجغرافي الاستراتيجي تشكل أولويةً بالنسبة للروس والأميركيين والأوروبيين على حدٍ سواء، حيث يمر منها خط النفط المفضل لدى الغرب، باكو–تبليسي، ومنها يتشعب إلى سويسرا على شاطئ البحر الأسود، وكان من المفترض أن تشكل جورجيا ممراً آمناً يمكن الإعتماد عليه لشحن النفط من بحر قزوين إلى البحر الأسود أو عبر تركيا إلى المتوسط.

جميع هذه العوامل وغيرها، جعلت من جورجيا محط الأنظارٍ لجميع القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وقد حاول الإعلام الغربي التفريق بين مسألة الإعتراف الروسي باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وبين الإعتراف الغربي باستقلال كوسوفو، الذي شكل ضربةً لمصالح موسكو في البلقان، إلا أن هذه المحاولة لم توفق بسبب التوازي الذي وضعه الرئيس الروسي ميدفيديف بين الحالتين، على حساب صربيا، باستخدامه سلوك الغرب في كوسوفو لتبرير سلوك روسيا في حالة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، فقد برر للغرب إعترافهم باستقلال إقليم كوسوفو، الذي يعتبره الصرب والروس مهد تشكل القومية الصربية. وبناءً على ذلك فإنه لو تمت شرعنة إستقلال الأقاليم، لمجرد تناسق تركيبتها السكانية واختلافها عن الأقاليم الأخرى، لتمزقت روسيا نفسها، ولتمزقت دول غربية مثل إسبانيا، ولذلك ليس من صدفة أن الأخيرة عارضت إستقلال كوسوفو في شباط ٢٠٠٨ [2].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بشارة، عزمي، **بعد جورجيا.. بل بعد جورج**، في الأصل محاضرة ألقيت في مسرح المدينة في بيروت في ٠٨–٠٩–٢٠٠٨، ونشرت في صحيفة "السفير" في ١١و١٢، ٠٩، ٢٠٠٨.

غير أنه وبالرغم من تفوق الحملة الدعائية الغربية على الروس في إحداث ضجيجٍ عالمي حول فداحة الهجوم الروسي على جورجيا، استطاعت روسيا حصد نتائج إيجابية كبيرة، استعادت بموجبها السيطرة على تلك المنطقة، وتمكنت من تثبيت نفوذها في جورجيا، وإضعاف التوجه الغربي المتنامي هناك بقيادة ساكاشفيلي. وهو بالتحديد ما أرادته روسيا أكثر من أي شيء آخر في إقليم فائق الأهمية استراتيجياً لموسكو، كانت قد فقدت السيطرة عليه أثناء مرحلة الضعف التي تلت إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق.

الفقرة الثالثة: معركة إستعادة المكانة الدولية

في ظل قيادة بوتين حاولت روسيا استعادة صفتها السابقة كقوةٍ عظمى على المستوى الدولي، بعد أن رضيت بأقل من ذلك بكثير، منذ انهيار الإتحاد السوفياتي، ووراثتها لمشكلات سقوطه المفاجئ. وفي هذا السياق واظبت روسيا على تحضير الساحات التي تؤمن لها استعادة هذا الدور. كما ازداد اهتمام قادتها بإطلاق مركبات الأبحاث الفضائية، ما مكن سفن الشحن الروسية من لعب دور ناقلة المؤن الوحيدة إلى المحطة الفضائية الدولية. كما تمكنت روسيا من ابتكار السياحة الفضائية، كاشفةً بذلك عن قدراتٍ علمية هائلة، تمهد لدورٍ صاعد في العلاقات الدولية، في الطريق لاستعادة النفوذ في أكثر من مكان.

وفي المجال السياسي، دعَمت روسيا قدراتها الاستراتيجية عبر إرسال قطعٍ بحرية من أسطولها إلى أماكن بعيدة، تحت مسوغات عدة، تعود بنتيجتها إلى التأثير في الملفات الساخنة على الساحة الدولية. وتحت ذريعة محاربة القرصنة على السواحل الصومالية، وجدت روسيا المنفذ لإيصال أسطولها البحري لأول مرة في تاريخه، إلى منطقة القرن الإفريقي. ولهذا التطور معناه الإستراتيجي المهم حيث ترى روسيا نفسها في مصاف القوى الأخرى التي سبقتها إلى تلك المنطقة الإستراتيجية الخالية من القوى الإقليمية المسيطرة، بعد سنوات طويلة من التفكك والنزاعات في كلٍ من إريتريا وإثيوبيا والصومال، واليمن على الضفة الأخرى للبحر الأحمر.

كما تعمل روسيا جاهدةً على العودة إلى الشرق الأوسط، حيث أنها تمكنت في هذا المجال من بناء علاقات جيدة مع الدول ذات التأثير الكبير في ملفات المنطقة، كإيران وسوريا ولبنان واليمن.

وفي هذا الصدد يبدو من المهم الإشارة إلى الإتفاق الذي وقعته روسيا مع سوريا في منتصف عام ٢٠٠٧ الذي يسمح لها بعودة أسطولها إلى مينائي طرطوس واللاذقية، وهو ما يمكن اعتباره نقلةً نوعية تخرج الأسطول الروسي من حدود البحر الأسود إلى الفضاء الرحب على المتوسط[١].

ويشكل الملف النووي الإيراني مجالاً مهماً لروسيا في طريقها لاستعادة قدرتها على التأثير في ملفات العلاقات الدولية ذات الأولوية على مستوى الإهتمام الدولي. ويبدو دور روسيا في هذا الملف محيراً بعض الشيء لمن لا يدرك طبيعة الإدارة الروسية الجديدة، حيث تقوم روسيا بلعب أكثر من دورٍ في آن واحد، متراوحةً بين الحرص على منع شن حربٍ غربية على إيران لإسقاط نظامها، عبر استصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي وبين حرص روسيا على إبقاء البحث في الملف النووي الإيراني ضمن إطار مجلس الأمن، وعدم تحويله إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الجهة الصالحة قانونياً لمتابعته.

ويمكن تفسير هذه الإزدواجية في الموقف الروسي بإدراك روسيا العميق لحقيقة أن إبقاء ملف إيران النووي في مجلس الأمن يؤمن لموسكو قدرة ضخمة على الإستفادة من كل موقف تتخذه بخصوص هذا الملف الشائك، حيث تعمد الإدارة الروسية إلى استثمار هذه المواقف مع الأطراف المعنية، وتحصل مقابل ذلك على مكاسب عديدة، تسهم مجتمعةً بإعادتها إلى دائرة التأثير كقوةٍ كبرى تسهم إلى حدٍ كبير في تحديد مسار الأمور، حرباً أو سلماً.

وللتأكيد على هذه الرؤية، يمكن تخيل سيناريو آخر لإدارة هذه الملف، ففي حال تمت إحالة الموضوع إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تصبح آليات المتابعة والحكم على مدى خطورة برنامج طهران النووي على الأمن والسلم الدوليين مركزةً في يد الوكالة الدولية، وبالتالي تخسر روسيا ومعها أطراف عديدة مجال مناورة واسع، يدر عليها ذهباً في مجال القدرة على لعب دورٍ فاعلٍ خارج نطاقها القريب.

وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة التي كانت المواجهة مباشرةً ومعلنة خلالها بين القطبين الرئيسين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي، بكل ما تضمنته تلك الحرب من سياسات استقطاب وتحريك لأطراف أخرى، وتضخم حجم تجارة السلاح في تلك المرحلة، إلا أن انتهاء هذه الحرب لم يوقف الإهتمام بسوق السلاح، خصوصاً مع عودة روسيا إلى اللعب بقوة في هذه الساحة، في ظل النهج الجديد الطامح لاستعادة المكانة الدولية.

---

[١] **إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي.. أزمة الفترة الإنتقالية**، مرجع سابق، ص٦٧.

وتؤكد الأرقام أن روسيا ما تزال تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية في تصدير الأسلحة للعالم، وخصوصاً الدول النامية منها التي تعتمد في تسليحها على هاتين القوتين الكبيرتين. فيما شهدت أوروبا الشرقية وفي طليعتها روسيا أكبر زيادة في الإنفاق العسكري بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨ بلغت ١٧٤%، استأثرت موسكو بمعظمها[١].

ويرجع الإهتمام الروسي الكبير بالتسلح وإنتاج الأسلحة الإستراتيجية إلى الحذر الذي تبديه موسكو من توسع حلف شمال الأطلسي باتجاه حدودها، حيث لا يتهاون القادة الروس في تقدير حجم الخطر الذي يشكله زحف الناتو نحو مناطق أوروبا الوسطى والشرقية، في ظل أجواء من الإستقرار في العلاقات بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، ما يدفع الروس إلى التساؤل بريبة حول أهداف هذا التوسع المستمر.

وفي هذا السياق يقول الجنرال نيكولاي ماكاروف رئيس هيئة الاركان العامة الروسية أن العالم شهد تغيرات كبيرة في العقدين الأخيرين، وأن روسيا تحتاج إلى قواتٍ مسلحةٍ قادرة على التحدي لأي تحدياتٍ وأخطار، في إشارة إلى الخطر الذي يشكله توسع الناتو على أمن بلاده[٢].

ومن المفارقات اللافتة في مجال التسلح وإنتاج الأسلحة وتسويقها، أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس "الأمن" الدولي، والمسؤولة عن حفظ وصيانة الأمن الدولي –وهي الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين– هي ذاتها أكبر خمس دول مصدرةٍ للسلاح في العالم[٣].

وهذا ما يتعارض إلى حدٍ كبير مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يشدد على حماية الأمن والسلم الدوليين، في حين ينتظر العالم من هذه الدول الكبرى، التي تسيطر على مفاصل النظام الدولي ومواقع القرار فيه، أن تلعب الأدوار البارزة في بناء الأمن الدولي. ليس من الناحية الأخلاقية فحسب، إنما من منطلق المصلحة الشاملة لكل شعوب الأرض، لأن ارتدادات انعدام الإستقرار في أية منطقة من العالم، تطال العالم كله وإن بشكلٍ نسبي، ويعود ذلك لحقيقة أوجدتها العولمة تتم ترجمتها عبر تشابك غير مسبوق بين المصالح والحاجات لجميع البشر، حيث لم يعد ممكناً حصر العنف في منطقةٍ محددة دون إمكانية انتقاله عبر آليات العولمة وتسهيلاتها، فالسلام العالمي حاجة موحدة لدى كل الدول على المستوى الاستراتيجي، كما هي القضايا البيئية تماماً.

---

[١] مجموعة باحثين، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٩، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة فريق من مترجمي مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني ٢٠٠٩، ص٤٧.

[٢] **أي جيشٍ تبنيه روسيا**، صحيفة روسيسكايا غازيتا الروسية، عدد ٢٣ آذار ٢٠١٠، نقلته قناة روسيا اليوم الناطقة بالعربية.

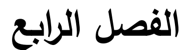
[٣] مرجع نفسه، ص ٦٨.

أما في مجال الطاقة، فقد استفادت روسيا كثيراً من ارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية من نفط وغاز، إبان الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية في بداية القرن الجديد، وتمكنت من النهوض بواقعها الإقتصادي بناءً على ما جنته من أرباح وفرتها مردودات بيع الطاقة والغاز الطبيعي.
وعلى رأس قطاع الطاقة الروسي تقف شركة "غازبروم" التي كان يرأس مجلس إدارتها الرئيس الروسي الحالي ديميتري ميدفيديف، وهي تبدو نموذجاً لشركة عملاقة عابرةٍ للقارات بإنتاجها ما يقرب من ٢٠% من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز، وهي تضخ في الموازنة الروسية نحو ٢٥% من مجمل عائدات الضرائب من القطاعات الإقتصادية الروسية.
وقد تنبهت روسيا إلى مخاطر نفاد الإحتياط العالمي من الغاز، فاتجهت بسرعةٍ نحو إبرام عقود التنقيب عنه في مناطق مختلفة من العالم، واستعماله كسلاح فعالٍ للضغط على أوروبا التي تحتاج إلى غاز روسيا للإبقاء على تفوقها في المجالات الصناعية، وهذا ما يعتبر عاملاً آخر من العوامل التي تشعر أوروبا الغربية بالأهمية الحيوية لعلاقات مستقرة ومتينة بروسيا، التي تؤمِن القسم الأكبر من مجمل استهلاك الغاز في أوروبا الغربية، فيما يتصاعد الطلب على الغاز لأسبابٍ بيئية.
وكنتيجةٍ لذلك كله أصبحت روسيا اليوم تمثل جزءاً أساسياً من مضامين الإقتصاد العالمي، فهي الأولى عالمياً على صعيد إنتاج الغاز والنفط والألومينيوم واليورانيوم والتيتانيوم، والثانية عالمياً في إنتاج الذهب والأخشاب[١].
ومع تنامي قوة إقتصاداتٍ جديدة ودخولها بشكلٍ مؤثر في توجهات الإقتصاد الدولي، وبالتالي ميزان القوى في العلاقات الدولية، تسعى روسيا إلى استعادة قوتها والإنطلاق مجدداً للتأثير في مسار الأحداث ليس في جوارها فحسب، إنما عبر العالم أيضاً.

من هنا، نبحث في سياق الفصل الأخير في المتغيرات التي طالت مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، وخصوصاً مفهوم الأمن، في ظل أزمات كبرى يعاني منها العالم بشكلٍ متزامنٍ ومتفاعل، حيث فتحت هذه المتغيرات الطريق أمام روسيا والقوى الصاعدة لتبحث عن موقعٍ جديدٍ لها في النظام الدولي، ودفعت بالقوى التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية إلى السماح، بل إلى الحاجة لطلب الشراكة مع الآخرين في سبيل حل هذه المعضلات التي لم يعد من الممكن معالجتها باعتماد نمط التفرد السابق، وما لذلك كله من تأثير على العلاقات الأطلسية الروسية، ومستقبلها.

---

[١] اسكندر، مروان، **روسيا على المتوسط**، جريدة النهار اللبنانية، عدد ٢٠، ٠٤، ٢٠٠٨.



العلاقات المشتركة الأطلسية–الروسية والمتغيرات الدولية

شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من الأزمات إستفحل بعضها منذ وقتٍ طويل دون تمكن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة من معالجتها لعدم إقتناع الدول الكبرى بخطورة هذه

المشكلات وبقرب انفجارها. تمتد هذه الأزمات لتطال مختلف أوجه الحياة، إلا أن أهمها اليوم على الإطلاق أزمة تدهور الأوضاع البيئية في العالم، وما تنتجه من خلل يصيب دورة الحياة الطبيعية. كما أن الإحتباس الحراري يحدث تغيرات سريعة في المناخ باتت ملحوظة في غير منطقة من العالم.
يضاف إلى هذا، انفجار الأزمة المالية العالمية التي نتجت عن التطرف في اعتماد السياسات الإقتصادية النيوليبرالية، التي دفعت باتجاهها الولايات المتحدة الأميركية ومعها الغرب، حيث كان من نتيجتها أن وضعت الدول الأخرى، وخصوصاً النامية منها، أمام خيارين، إما اعتماد سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، وإما البقاء خارج النظام الإقتصادي الدولي، وما يعنيه ذلك من تخلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن دعم هذه الدول التي تعاني من عدة أزمات ترهق اقتصادياتها، وترزح مواطنيها تحت ثقل الفقر والبطالة والتلوث...

وحتى تكتمل صورة المشهد العالمي القاتم، استفحلت أزمة الطاقة، وارتفاع أسعارها بشكلٍ جنوني، حيث أصبحت المواد النفطية التي يعتمد عليها العالم المتقدم في صناعته وتجارته وباقي نشاطاته الأساسية، آخذة بالتضاؤل، وقد تتجه نحو النضوب خلال مدةٍ غير بعيدة من الزمن ما يقلق جميع سكان الأرض، بما فيهم سكان الدول المتقدمة إقتصادياً، لعلمهم بأن أسلوب الحياة الذي اعتادوا عليه كنتيجة للتطور والحداثة، بات اليوم مهدداً، وعليهم البحث عن سبل أخرى تكفل استمرار نمو بلادهم وتقدمها، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن شعوباً أخرى في العالم، وضعت في أولوياتها الحصول على الغذاء، لذلك شكلت أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار المواد الأساسية كالقمح والأرز ومشتقاتهما، كارثةً أصابت هذه الشعوب دون أن تتمكن الحكومات من إيجاد معالجاتٍ ناجعة لها.

إن تتابع هذه الأزمات الدولية وغيرها، أدى إلى جملةٍ من التأثيرات امتدت لتشمل مختلف مجالات العلاقات بين الدول، وعليه فقد فرضت الأخطار التي توحي بها هذه الأزمات على الدول إيجاد حدٍ معين من التعاون فيما بينها، بغية تدارك الآثار الكارثية التي بدأت تظهر كنتيجة لتفاعلها، التي باتت بدورها تنتج أزمات أخرى. فهل ساهمت أزمات العالم بتخفيف حدة الإحتقان في مجال العلاقات الدولية، وأين روسيا والناتو من ذلك؟

المبحث الأول: تعدد الأزمات الدولية

برزت إلى واجهة الإهتمامات الدولية جملة من الأزمات التي باتت بأهميتها تفوق واقع الخلافات والصراعات الدولية نظراً لمخاطرها الداهمة على العالم أجمع، حيث لم يعد بمقدور القوى الكبرى في

العالم التغاضي عنها، أو إلهاء الشعوب بعباراتٍ سياسية مجردة تعبر عن معتقدات وأفكار ترتبط بالحداثة والتطور. إن هذه الأزمات أدت إلى تغيرات عديدة طالت العلاقات الدولية، وأرخت بظلالها على السياسة الخارجية للدول، حيث أصبحت هذه الدول مجبرةً على أخذ هذه الأزمات بالحسبان عند رسمها لتفاصيل سلوكها السياسي التكتيكي والاستراتيجي.

إن المواطن العالمي الذي بدأ منظرو العولمة بالحديث عنه في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، بات اليوم مهدداً من جملة مشكلاتٍ تطرح أمامه تحديات بدائية كالمأكل والمشرب والمتنفس وغيرها..، وعليه فقد تغيرت أولويات هذا المواطن بشكلٍ عام، وبالأخص ذلك الذي حظي لفترة طويلة بنعم الحداثة ومعجزاتها. ومن أهم هذه الأزمات التالية:

الفقرة الأولى: أزمة البيئة العالمية

لقد بزغ نوعٌ من الصحوة العالمية تجاه قضايا البيئية أواخر القرن الماضي بدأ التعبير عنها بصدور تقرير برونتلاند عام ١٩٨٦ حيث برز للمرة الأولى مصطلح "التنمية المستدامة"، الذي يعني الإستجابة لمتطلبات الحاضر دون تعريض فرص الأجيال القادمة بالإستفادة من الثروات الطبيعية للخطر. ومنه انطلقت دينامية بيئية عالمية ترجمت من خلال عقد عدة مؤتمرات لبحث سبل معالجة التدهور الداهم في الأوضاع البيئية، كان أهمها "قمة الأرض" التي عقدت في ريو دي جنيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، وبروتوكول كيوتو الذي بدأ اعتماد استخدامه في مؤتمر كيوتو باليابان عام ١٩٩٧ ودخل حيز التنفيذ في ١٦ شباط ٢٠٠٥، حيث ألزم الدول الموقعة عليه بتطبيق إجراءات تهدف إلى خفض انبعاث الغازات الدفيئة التي تساهم في الإحتباس الحراري، وتعرض الكوكب وكل ما يعيش عليه للخطر. وتم توزيع المسؤوليات على الدول بحسب مساهمتها بإصدار كميات الغازات الملوثة. ومنذ بدء الألفية الجديدة تكثف الإهتمام بالأزمة البيئية العالمية وعقدت قمة جديدة للأرض، وتعالت أصوات أحزاب الخضر والمؤسسات الدولية المتخصصة مطالبين جميع الدول وبالأخص الدول الصناعية الكبرى منها بتنفيذ واجباتها في هذا المجال.

وتدرك جميع الدول أن الحفاظ على بيئة الكوكب الذي نعيش فيه يمثل أولويةً كبرى، إلا أن الشق التنفيذي لهذا الإدراك لا يزال متأخراً إلى حدٍ كبيرٍ عن الخطابات العلنية، وذلك لأن الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية تخشى أن تؤدي التغييرات التي يتطلبها خفض انبعاثات الدفيئة على واقع تفوقها الصناعي والتكنولوجي، لأن هذا التفوق يعتمد إلى حدٍ كبير على مصدر الطاقة المتأتي من الوقود الأحفوري، واعتماد مصادر بديلة للطاقة يحتاج إلى تحضير بنية

تحتية مناسبة. بالإضافة إلى أنه يساعد الدول التي تختزن كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، وتلك التي تملك ثروات مائية كبيرة، وعدد كبير من الأيام المشمسة خلال العام، على التفوق في مجال إنتاج الطاقة، وبالتالي تضيق الهوة القائمة بين تفوق الدول الصناعية الكبرى والدول الأخرى، خصوصاً تلك التي تملك أسواقاً ناشئة، ومعدلات نمو مرتفعة.

هذا بالتحديد ما دفع بالرئيس الأميركي السابق جورج بوش الإبن إلى التهديد في أكثر من مناسبة بالإنسحاب من بروتوكول كيوتو، معللاً ذلك بأن المضي في تنفيذ الإتفاقية ليس في مصلحة الولايات المتحدة، خصوصاً في ظل وجود أزمة طاقة تعاني منها البلاد، والعالم كله.

وقد استندت الولايات المتحدة في موقفها هذا إلى الإفتراض القائل بأن تخفيض انبعاثات الغازات التي تتسبب في ظاهرة الإحتباس الحراري، والذي لا يتحقق إلا بتقليل الإعتماد على الوقود الأحفوري، سيؤثر على اقتصاد البلاد من خلال تقليص فرص العمل. إضافة إلى أن ذلك يعني زيادة الإعتماد على الغاز الطبيعي، والذي لا تملك الولايات المتحدة منه ما يكفيها.

كما أن عدم توازن المسؤوليات بين الدول الصناعية والدول النامية، بحسب بروتوكول كيوتو، في تخفيض نسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يشكل حجةً تستند إليها الدول الأكثر تسبباً بالتلوث في عدم الوفاء بالتزاماتها حيال هذه المسألة؛ حيث ينص البروتوكول على أنه ينبغي على الدول الصناعية تولي المبادرة الأولى في تخفيض تلك النسب بما أنها هي أكثر الدول انبعاثا في الوقت الحالي.

وإذا نظرنا إلى تراكم انبعاثات الكربون منذ عام ١٩٥٠ يتضح أن الدول الصناعية هي مسؤولة عن تواجد ٨٠% من الكربون المتراكم حالياً في الغلاف الجوي، وتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسؤولية وجود ٥٠,٧ بليون طن من هذا الكربون المتراكم. وبالمقارنة، مع الصين فإن هذه الدولة التي يزيد عدد سكانها عن عدد سكان الولايات المتحدة بـ ٤,٦ مرات هي مسؤولة عن وجود ١٥,٧ بليون طن من الكربون المتراكم، والهند التي يزيد عدد سكانها عن الولايات المتحدة بـ ٣,٥ مرات مسؤولة عن وجود ٤,٢ بلايين طن من الكربون المتراكم.

وبالرغم من صحة حجة الولايات المتحدة بأن انبعاثات الكربون السنوية للدول النامية ستزيد عنها في الدول الصناعية عند حلول عام ٢٠١٥، فإن مجموع تراكم انبعاثات الدول النامية للكربون في الغلاف الجوي لن يصل إلى ما ساهمت به الدول الصناعية من هذا التراكم منذ عام ١٩٥٠ إلا بحلول عام ٢٠٥٥[١].

[١] **العناد الأمريكي وبداية أزمة حقيقية في يوم البيئة العالمي**، موقع حزب الخضر في مصر، ٣٠، ٠٦، ٢٠٠٤.

لا شك في أن تداعيات الأزمة البيئية ومحاولات معالجتها تؤثر بشكلٍ متزايد يوماً بعد يوم على السياسة الخارجية للدول، كما تؤدي إلى إعطاء انطباع عام لدى الشعوب في غير مكانٍ من العالم حول مدى جدية التزام الدول الكبرى بمسائل تعني كل البشر دون استثناء، ومن المؤكد أن عدم التزام هذه الدول بمسؤولياتها لجهة المعالجات البيئية، يسهم من جهةٍ في تقليص الدور القيادي العالمي لها، ومن جهة أخرى يعطي أطرافاً أخرى طموحة، فرصة لعب دورٍ فاعلٍ في معالجة أزمة عالمية شديدة الأهمية.

الفقرة الثانية: أزمة الغذاء العالمية

من المعروف أن العولمة أدت إلى تغيرات كبيرة شملت كل نواحي الحياة لدى البشر في كل مكان من العالم، كما أدت إلى تبادل أنماط العيش بين منطقة وأخرى منه بشكلٍ غير متكافئ، حيث سيطر النموذج الغربي الذي يملك وسائل التثقيف الجماعي، عبر امتلاكه لتكنولوجيا الإعلام والمعلومات وسبل نقلها عبر الكوكب.

وقد شكل هذا الأمر سبباً لتغير أنماط الإستهلاك عبر العالم، واتجاه المزيد من الشعوب نحو الإستهلاك على الطريقة الغربية، حتى في ما يتعلق بنوع المواد الغذائية وحجم الطلب عليها، ما أدى إلى تركيز أعداد هائلة من البشر على أنواع محددة من الأغذية، فعلى سبيل المثال تزايد إقبال الصينيين على أكل اللحوم، وإلى جانبهم المواطنون في الإقتصادات الناشئة الذين بدأوا يأكلون على الطريقة الغربية. ولو عرفنا أنه لإنتاج قطعة لحم تحتوي على مائة سِعرة حرارية يتعين إطعام الحيوانات المنتجة للحم ٧٠٠ سعرة حرارية من الحبوب، فلنا أن نتخيل الضغط الذي يمارسه الإستهلاك المتنامي للحوم على إنتاج الحبوب[١]. وهذا ما أدى إلى أزمة غذائية عالمية، آخذة بالتفاعل مع الوقت، وتصعب عملية معالجتها يوماً بعد آخر.

تتمثل هذه الأزمة بارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقمح والأرز والذرة وغيرها...، حيث باتت العائلات، خصوصاً في البلدان الفقيرة تنفق قسماً كبيراً من دخلها على الغذاء. وباتت دول عديدة تقلص من حجم صادراتها من المواد الغذائية لحماية المستهلك الداخلي، مما يزيد من تفاقم الأزمة وانتشارها عبر العالم.

---

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4230&subcategoryid=260&categoryid=36 .

[١] كروجمان، بول، **أزمة الغذاء العالمية.. الأسباب والمسؤوليات**، جريدة الإتحاد الإماراتية، ٠٩، ٠٤، ٢٠٠٨.

وقد ساهم الربط بين هذه الأزمة، والأزمات الأخرى التي يشهدها العالم في تفاقم كل واحدة منها. ما أدى إلى تأثير ارتفاع أسعار النفط سلباً على انتاج المواد الغذائية وأدى إلى ارتفاع أسعارها، ويزيد من تعقيد المشكلة حيث أن الإقتصادات الناشئة، التي تزايد إقبال شعوبها على اعتماد النمط الغذائي الغربي، تنمو بشكلٍ يسمح لها بزيادة الطلب على المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، في حين يؤدي التغير المناخي واختلال النظام البيئي العالمي إلى تراجع المحاصيل في الدول التي لطالما اعتمد على انتاجها العالم لتأمين الحاجات الغذائية لشعوبه، مثل أستراليا التي تعتبر ثاني أكبر مصدر للقمح في العالم. وقد دخلت هذه القوى الصاعدة سواء بشكلٍ مباشر، أو غير مباشر في منافسة محمومة مع باقي العالم على الموارد الطبيعية النادرة أصلاً، بما فيها النفط والأراضي الزراعية، وهو ما يدفع في النهاية أسعار المواد الخام من جميع الأنواع إلى الإرتفاع بشكلٍ جنوني، علماً أنه حتى في حال كانت جميع الشعوب قادرةً على دفع ثمن الفاتورة الغذائية المرتفعة، فإن حجم المحاصيل المنتجة يبقى غير كافٍ لتلبية حاجاتهم، وهذا ما يطرح معضلةً أمام الحكومات والشعوب على حدٍ سواء، فضلاً عن المؤسسات الدولية المعنية، كمنظمة الغذاء العالمية "فاو" التابعة للأمم المتحدة.

ولم تفلح السياسات العلاجية التي اعتمدتها بعض الدول كالبرازيل، التي حاولت إنتاج الوقود البيولوجي والإيثانول من المواد المزروعة كقصب السكر والذرة، حيث تبين أن استخراج غالون واحد من الإيثانول من الذرة يتطلب معظم الطاقة التي يحتويها غالون الإيثانول نفسه. بينما أدت السياسات المرتبطة بإنتاج الوقود البيولوجي مثل استخراج الإيثانول من قصب السكر أدت إلى تسارع ظاهرة الإحتباس الحراري بسبب نزع الغابات والقضاء على الأشجار، لزراعة محاصيل القصب على أجزاءٍ من أرض الغابات، وهذا ما يشكل معالجةً غير كافية للأزمة، وتزايداً في سوء الأوضاع بخصوص أزماتٍ أخرى، حيث يؤدي ذلك إلى ضيق مساحات الأراضي المخصصة للإستخدام البشري في نواحي الإسكان والصناعة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار هذه الأراضي، يؤدي حكماً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المزروعة في أرضٍ عالية الثمن.

إن تفاقم ازمة الغذاء العالمية يستتبع آثاراً خطرة على كل شعوب الأرض، لأن إنفاق هذه الشعوب قسماً كبيراً من إنتاجها على الغذاء، يحد من فرص تطورها، ويعيد اهتمامها إلى الحاجات البدائية، وبالتالي فإن عدم تمكن قسمٍ كبيرٍ من سكان الأرض من الحصول على الغذاء، يشكل مصنعاً حقيقياً لكافة أنواع الازمات. وعليه، فإن معالجة هذه الأزمة، هي مسؤولية مشتركة بين المنظمات الدولية والحكومات والشعوب، وفي مقدمة هؤلاء، القوى الفاعلة في النظام الدولي.

الفقرة الثالثة: أزمات المال والإقتصاد العالمية

منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي ومنذ اليوم الأول الذي أطلقت فيه مارغريت تاتشر في بريطانيا ما تم التوافق على تسميته بـ"الليبرالية الجديدة"، إتجهت رؤوس الأموال الكبرى بشكلٍ عام نحو المضاربة في الأسواق العالمية الكبرى المتمركزة في دول الشمال. ومع سقوط الإتحاد السوفياتي وانكفاء الأفكار اليسارية، سيطر النموذج الإقتصادي الغربي على النظام الإقتصادي الدولي، كترجمةٍ لانتصار المعسكر الغربي على غريمه الإشتراكي، وقد تم التعبير عن هذا الإنتصار بانتهاج المؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية لسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي التي تهدف إلى دمج إقتصادات الدول في الإقتصاد العالمي عبر فرض إصلاحات وتشريعات إقتصادية معينة على الدول، في مقابل الحصول على رعاية المؤسسات الإقتصادية الدولية ودعمها.

وقد هدفت السياسات الإقتصادية الدولية منذ بداية التسعينات إلى رفع درجة النمو لدى الدول، ودفع المؤشرات الإقتصادية الأخرى نحو التحسن، عبر تحفيز الحكومات لاعتماد النموذج الإقتصادي الغربي، الذي تسيطر عليه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، مقابل تقليص تدخل الحكومات في فرض النمط الإقتصادي الخاص بها، ودفعها باتجاه الخصخصة وتخفيف القيود والضرائب على حركة رؤوس الأموال، والتجارة الدولية. هذا ما التزمت به أعداد متزايدة من الدول يوماً بعد يوم، وحصدت نتيجةً لذلك ارتفاعاً في معدلات النمو الإقتصادي، وتحسناً في الناتج المحلي الإجمالي لدى كثيرٍ من تلك الدول.

إلا انه وبعد سنوات من اعتماد هذه السياسات، تبين أن هذا النمو، لم يكن إلا نمواً رقمياً، بينما ازداد عدد العاطلين عن العمل في هذه الدول، وارتفعت أرقام المديونية العامة فيها، وتوسعت الطبقة الفقيرة على حساب تقلص حجم الطبقة المتوسطة في المجتمعات التي طبقت السياسات الإقتصادية النيوليبرالية التي أوصت بها المؤسسات الإقتصادية الدولية، ومن خلفها الولايات المتحدة الأميركية، الإمبراطورية الوحيدة المتبقية، التي سيطرت على مفاصل الإقتصاد الدولي منذ عشرات السنين، وبالأخص منذ انتهاء الحرب الباردة.

ومع تراجع دور الدولة في ضبط الإقتصاد، وسيطرة النظام الإقتصادي النيوليبرالي المعولم، الذي تعبر عنه الشركات متعددة الجنسيات، تغيرت شروط المنافسة بين هذه الشركات، حيث تحولت ساحة معارك تلك الأخيرة إلى السوق العالمية، فارضة نفسها على الدول والحكومات وسياساتها الخارجية، وأصبحت هذه الشركات تتحكم بالأسواق العالمية لتحقيق مصالح مشتركة في إدارة السوق العالمية، بصورةٍ تحدد فيها هذه المصالح كل أشكال التنافس الخاصة بالرأسمالية. وهذا ما يعبر عنه

"سمير أمين"، منتقداًَ، بقوله إن التضامن بين القطاعات المسيطرة للرأسمال المعولم هو تضامن حقيقي يعبر عن نفسه من خلال التحاقه بالنهج النيوليبرالي، ويأتي في هذا الإطار دور الولايات المتحدة بوصفها المدافع (عسكرياً) عن هذه المصالح المشتركة، إلا أن هذا الدفاع لا يهدف إلى إجراء اقتسام عادل لمكاسب الهيمنة مع الدول الغربية الأخرى، بل أن المشروع الأميركي يسعى إلى استتباع الحلفاء وامتلاك حرية تحديد حصصهم من مكاسب سياسة التوسع المتبعة[١].

ونتيجةً لهذا النهج، تراجع حجم الإستثمار في القطاعات المنتجة في كل مكان من العالم، واتجهت رؤوس الأموال نحو المضاربات في الأسواق المالية الكبرى، بهدف تحقيق الربح السريع والوفير، دون بذل جهود كبيرة، ودون العناية بآثار ذلك على واقع الإقتصاد الحقيقي الذي يتضمن مصالح العمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والموظفين وعامة الناس. وبالتزامن مع تقليص دور الدولة، التي من المفترض أنها صاحبة المسؤولية عن أوضاع هذه الفئات، وهذا ما يعبر عنه رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد بقوله: "يقال لنا أن أعمالنا في تقييد المضاربات ستخيف المستثمرين الأجانب، ولكن ماذا عنا نحن؟ نحن أيضاً خائفون. إذا كان شخصٌ أو شخصان قادراً أو قادرين على تدمير اقتصاد منطقة بأكملها، وهو اقتصاد قوي... ألا يتعين علينا أن نخشى من عمليات الأسواق المالية هذه؟ هل يتوقع منا ألا نفعل شيئاً بينما نشاهد تدمير وطننا؟ إن هذا التلاعب المقصود بقيمة العملة من قبل التجار والمضاربين والذي يتم لمجرد تحقيق الربح، يشكل إنكاراً جدياً لحقوق الأمم المستقلة[٢].

إن سيطرة رأس المال على مجمل البنية الإنتاجية في الإقتصاد العالمي، وتمركزه في أسواق محددة وفي يد فئة قليلة من المستثمرين، ضمن عمليات الإقتصاد المعولم، واتجاهه المتزايد في السنوات الأخيرة نحو المضاربة والتبادل الإلكتروني للأصول، أدى إلى توسع الهوة بين النشاط الإقتصادي والمالي، وأرقامهما، وبين مصالح عامة الناس من أصحاب المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والموظفين وغيرهم. وبالتالي فإن الدور الذي كانت تمارسه الدولة في السابق لناحية ضبط العملية الإقتصادية والمالية بما يتناسب وضرورات الأمن الإجتماعي، لم يعد موجوداً مع تقدم السياسات الإقتصادية النيوليبرالية المتوحشة، ما أوجب الفصل بين أرقام النمو الإقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، التي تخرج عن المؤسسات الإقتصادية المتخصصة، ومنها المؤسسات التابعة للدولة،

---

[١] أمين، سمير، **جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة**، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣، أيار ٢٠٠٤، ص ٤٠ و٤١.

[٢] الغريب، فنسان، **مأزق الإمبراطورية الأميركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، آذار ٢٠٠٨، ص١٠١.

نقلاً عن:

Michel Chossudovsky, Financial Warfare Triggers Global Economic Crises, Third World Network (Penang) (1999).

وبين واقع الطبقات الإجتماعية وأحوال البطالة والقدرة الشرائية للمواطن في كل مكان تطبق فيه هذه السياسات.

وعندما انفجرت الأزمة المالية والإقتصادية بدءاً من الولايات المتحدة الأميركية نفسها، فإن تأثيراتها طالت معظم دول العالم واقتصاداتها، وسيطر الخوف على كل الدول التي ترتبط بشكلٍ وثيق بالسياسات الإقتصادية والمالية التي لطالما أوصت بها المؤسسات الدولية المتخصصة.

وإذا اعتمدنا الولايات المتحدة نموذجاً لبحث أسباب الأزمة العالمية هذه، يتبين أن المشكلة الجوهرية تكمن في أن ما حافظ على مستويات عالية من النمو في سنوات ما قبل الأزمة، هو "اقتصاد الفقاعة" الذي سمح للناس بالعيش في مستويات تفوق إمكانياتهم عن طريق الإقتراض. فخلال عامٍ واحدٍ فقط، إقترض الأميركيون ٩٥٠ مليار دولار، كما هبط معدل الإدخار إلى درجة الصفر. وبتعميم ثقافة الإقتراض على بقية العالم، يتضح أن جميع الدول التي اعتمدت النهج الإقتصادي والمالي ذاته، تعاني من المشكلات ذاتها[١].

والجانب السلبي من انفجار الفقاعة يتمثل في انخفاض الإستهلاك. ورغم أن هذا الانخفاض يعد شيئاً جيداً على المدى الطويل، فهو يمثل مشكلة في المدى القصير. لذلك فإن الدعوة من أجل عودة المستهلكين مجدداً إلى الاستهلاك، لن تجدي نفعاً، بل الأجدى تجنب العودة إلى نمط العيش الذي يتجاوز حدود القدرات، بمعنى أنه لا فرصة لتحقيق تعافٍ قوي، إذ بدون استهلاك كبير لن تكون هناك استثمارات كبيرة. حتى وصل الأمر بالإقتصادي المعروف جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد عام ٢٠٠١، إلى اعتبار "رحيل بوش–الذي يعبر نهجه عن الليبرالية المتوحشة– من البيت الأبيض بالحدث الاقتصادي الأبرز بالنسبة للأميركيين بعد ان اصبح أغلبهم في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل فترتي رئاسته"[٢].

واللافت في هذا السياق، هو أن الدول التي تنتهج النيوليبرالية الإقتصادية، اضطرت عند انفجار الأزمة إلى اعتماد سياسات التأميم الجزئي، وعاد تدخل الدولة في السوق الإقتصادية والمالية لضبط الإنفلات الذي أدى إلى الأزمة، وهي إجراءات لطالما شكلت ميزة السياسات الإشتراكية. وبالتالي فإنها تمثل نقيض النهج الإقتصادي الرأسمالي، هذا من ناحية.

---

[١] ستيغلتز، جوزيف، **الركود الأميركي هل من محفزات أخرى؟**، جريدة الإتحاد الإماراتية، حزيران ٢٠١٠.

[٢] ستيغلتز، جوزيف، **أول حكم بالإعدام على دولة بالكرسي الكهربائي**، من مقابلة أجراها مع جريدة " اللفثروتيبيا "اليونانية اليومية، ترجمة نديم علاوي، شبكة البصرة للمعلومات، ٢٠٠٧،٠٧،٢١.

ومن ناحية ثانية، فإن الولايات المتحدة الاميركية، ومعها دول أوروبا الغربية، اعتمدت على الأموال الآتية من الصناديق السيادية للدول الناشئة، لمعالجة أزمة الإقتصاد النيوليبرالي، والتي تحولت بفضل العولمة إلى أزمة لاقتصاد العالم كله.

وفي هذا السياق، شكلت الأموال الناتجة عن الفائض في الميزان التجاري الصيني، وعن أرباح دول الخليج العربي من عائدات البترول، رافعةً لإجراءات مكافحة الأزمة الإقتصادية والمالية، وعلى الخصوص في الولايات المتحدة الأميركية.

إن هذه الأزمة، وبالإضافة إلى أسبابها الإقتصادية التفصيلية، وأدوار اللاعبين الكبار في انفجارها، لها سبب عالي الأهمية يتمثل بإصرار الإدارة الأميركية على أحادية القرار في المؤسسات الدولية، وسعيها الدائم إلى فرض رؤاها على اللاعبين الآخرين.

فلقد كان للولايات المتحدة، أثناء الحرب الباردة، هدف محدد تماماً. أما منذ عام ٢٠٠١، بات من الواضح جداً أن الإدارة الأميركية وخاصةً خلال الفترتين الرئاسيتين لبوش الإبن، لا تؤمن بالديمقراطية في المؤسسات على الصعيد العالمي. وسياستها تقوم على الأحادية، والأحادية تتعارض مع الديمقراطية[١].

إن إنفجار الأزمة المالية والإقتصادية العالمية أوجد حاجة حيوية لتضافر الجهود الدولية لمعالجتها، ولم تعد أي دولة باستطاعتها وحدها إدارة أزمات من هذا النوع، وبهذا الحجم، حتى لو كانت الإمبراطورية الوحيدة في العالم. لأنه في مرحلة العولمة، التي تشهد تكاملاً اقتصادياً متزايداً، يصبح العمل الجماعي أكثر ضرورة، حيث تتضاعف الحاجة لدور المؤسسات الدولية، التي تحتاج بدورها إلى إبعادها عن اللعبة السياسية الدائمة، التي لطالما شكلت العائق الأكبر أمام ممارسة هذه المؤسسات للأدوار التي أسست من أجلها.

وعليه، فإن هذه الأزمة والأزمات العالمية الأخرى تشكل متغيرات تعزز الرأي القائل بضرورة تضافر الجهود الدولية لمعالجتها، وبالتالي يجدر أخذها بالحسبان عند بحث واقع العلاقات الأطلسية الروسية، ومستقبلها.

المبحث الثاني: تبدل موازين القوى الدولية

كثيرة هي المؤشرات التي تدل على تراجع قوة الولايات المتحدة عبر العالم، بالرغم من أنها ما تزال تحافظ على تفوقها العسكري بفارقٍ كبير عن منافسيها، إلا أن قدرتها على الإستفادة من هذا التفوق

---

[١] ستيغلتز، جوزيف، **المواطن الأميركي المتوسط الحال بات فقيراً**، مقابلة مع صحيفة إل بايس الإسبانية، ١١، ١٠، ٢٠٠٥.

لم تعد على الحال الذي كانت عليه في السابق، فمع تطور وانتشار تقنيات المقاومة والدفاع باتت التكتيكات العسكرية التي تنتهجها حركات التحرر والمقاومة أكثر فاعلية من حجم القوة العسكرية نفسها، إضافة إلى تصاعد أهمية القوى الإقليمية، وتزايد مقدرتها على التأثير في قضايا محيطها بشكلٍ مطّرد، بدون أن ننسى الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية والإقليمية، والتجمعات المصلحية والمدنية، وأصحاب رؤوس الأموال... في مجال التأثير الدولي.

الفقرة الأولى: القوى الصاعدة تبحث عن موقع

بات جلياً أن العالم يشهد في السنوات الأخيرة صعود نجم دولٍ تتقدم على أكثر من مستوى وفي عددٍ من المجالات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية. هذا التقدم الذي تشهده تلك الدول التي اصطلح على تسميتها بـ"الدول الناشئة" أو "الصاعدة"، يتزامن مع تراجع الولايات المتحدة الأميركية على المستوى الدولي، وتحديداً في المجالات التي تتقدم فيها هذه البلدان.

إن وضع "القوّة الرئيسية" في العالم، عادةً ما يتضمّن مجموعةً من العناصر والقدرات المندمجة مع بعضها البعض، كالثروة والقدرة على التأثير في قرارات الآخرين وأفعالهم، وعلى الرغم من أن كثيرين يرون تعريف القوّة من خلال المنظار العسكري فقط، إلا أن المجال العسكري يشكّل بعداً واحداً فقط من أبعاد القوّة ولا يمكن اختصارها فيه.

إذ يرى الخبير السياسي "كينيث فالتز" أنّ هناك خمسة معايير مختلفة لقياس وتقييم قوّة الدولة:

1- عدد السكان والامتداد الجغرافي.

2- الموارد الطبيعية التي تضّمها.

3- وضعها الإقتصادي.

4- إستقرار النظام السياسي.

5- قوّتها العسكريّة[1].

أما في المجالات الأخرى، وتحديداً على المستوى الإقتصادي، فليس أدل من اضطرار الولايات المتحدة إلى طلب مساعدة العالم، وبالأخص الإقتصادات الناشئة، لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والإقتصادية الأخيرة.

---

[1] شيفر، مايكل، **الولايات المتحدة والقوى الصاعدة**، دراسة أعدت لمعهد ستانلي، ونشرها مركز الجزيرة للدراسات على موقعه الإلكتروني www.aljazeera.net، عرض: علي حسين باكير، كانون الثاني ٢٠٠٩.

إن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم، لا تحدث بطريقة دراماتيكية، أو كنتيجةٍ لحرب كبرى صرفت نتائجها في الإقتصاد وميزان القوى الدولي، إنما هي تغيرات تجري بصورةٍ تدريجية، ويمكن تلمس دلالاتها عند كل أزمة يشهدها العالم، وهو يشهد بروز عدة أزمات في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى انكشاف تقدم دولة مثل الصين لطالما التزمت الحكمة التي تدعو إلى إخفاء الطموح، وعدم إخافة القوى الأخرى، حيث باتت توصف اليوم بأنها "أكبر من أن تختبئ".

إن التجارب الناجحة التي تشهدها دول مثل الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها..، بالإضافة إلى تقدم روسيا، وحفاظ الإتحاد الأوروبي على نموذجه الناجح والفريد، كلها إشارات تدل على دخول العالم مرحلةً جديدة مختلفة إلى حدٍ بعيد.

ففي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ شهد ١٢٤ بلداً معدل نمو بلغ ٤ بالمئة أو أكثر، وتضمنت هذه البلدان ما يزيد عن ٣٠ بلداً أفريقياً. قام انطوان فان أجتاميل*، بتصنيف الشركات الخمس والعشرين المرجحة كي تكون الشركات متعددة الجنسيات الأكبر في العالم في المرحلة القادمة، وتضمنت لائحته أربع شركات من كلٍ من البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان، وثلاث شركاتٍ من الهند، واثنتين من الصين، وواحدة من كلٍ من الأرجنتين وتشيلي وماليزيا وجنوب أفريقيا. وللدلالة فقط، فإن أغنى رجلٍ فيٍ العالم اليوم مكسيكي، وأكبر الشركات في العالم من حيث المبيعات صينية، والطائرة الأضخم في العالم تصنع اليوم في روسيا وأوكرانيا، والمصفاة الأكبر في العالم يجري إنشاؤها في الهند، وأكبر المصانع في العالم توجد أيضاً في الصين، حتى الرموز والعلامات التجارية الأميركية الشهيرة أصبحت ملكاً لأجانب، والمذهل في الأمر هو انه قبل عشر سنوات فقط، كانت الولايات المتحدة تشغل المركز الأول في كثير من هذه التصنيفات[١].

لقد استطاع الإقتصاد الصيني النمو بنسبة ١٠% سنوياً على مدى أكثر من عقد من الزمن، وبحلول العام ٢٠٥٠ من المتوقّع أن ينمو الإقتصاد الصيني بواقع ٥٠ ضعفاً ليتجاوز الإقتصاد الأميركي كأكبر اقتصاد في العالم، على الرغم من أنّ الولايات المتّحدة ستبقى الأغنى إذا ما قيس الناتج المحليّ الإجمالي إلى عدد السكّان.

وفي ما يتعلّق بالإقتصاد الهندي، فقد نما هو الآخر بمعدّل ٨% سنوياً خلال العقد الأخير، وإذا ما استمر في السياق نفسه، فإنه سيكون واحداً من أكبر ثلاث إقتصاديات في العالم بحلول منتصف القرن[٢].

---

[١] زكريا، فريد، **عالم ما بعد أميركا**، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٩، ص ٢٦.

* أنطوان فان أجتاميل هو متخصص في شؤون الإدارة المالية، إبتكر مصطلح الأسواق الناشئة.

[٢] مايكل شيفر، مرجع سابق.

ونظراً للنمو الإقتصادي الهائل للبلدين، شهد العالم نقلة في السيطرة الإقتصادية من الهيمنة العالمية على الإقتصاد من قبل الولايات المتحدة وأوروبا إلى آسيا والمحيط الهادئ. ومع تغيّر التوجهات الإقتصادية والمسارات التجارية لاسيما بين الصين وأوروبا، والصين والولايات المتّحدة، من المتوقع أن تحصل تغييرات مواكبة لذلك في الأفكار والسياسات والدبلوماسية وتدفق المعلومات والتكنولوجيا. ففي السابق، كنا عندما نسمع بالصين أو الهند، يتبادر إلى الذهن تلقائياً العدد الهائل للسكان في كلا البلدين، وسياسات تحديد النسل، حيث كان الحجم الديموغرافي يشكل معضلةً يصعب حلها، أما اليوم فإن من يسمع بالصين أو الهند يفكر أولاً بالتجارة والصناعة والتقدم الإقتصادي والتكنولوجي وبوليوود*، وربما بكل شيء في الوقت نفسه.

وتتم ترجمة هذا التحول على مستوى النظام الإقتصادي الدولي من خلال إتاحة الفرصة لدورٍ أكبر لدول آسيا وأميركا اللاتينية، وبقية القوى الناشئة، فقد وافق زعماء مجموعة العشرين في قمتهم التي عقدت بمدينة بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا الأميركية في أيلول من العام ٢٠٠٩، على اعطاء دور أكبر لهذه الدول والإعتراف بأهمية دورها في معالجة الأزمة الإقتصادية الدولية، ما يشير إلى تحولٍ تاريخي، بعد أن كانت مجموعة السبع تضطلع بمهمة إدارة النظام الإقتصادي الدولي طوال أكثر من ثلاثة عقود، وانضمت اليها روسيا لاحقاً، وهذا ما يعكس تبدلاً في موازين القوى خلال السنوات الأخيرة[1]. حيث سيكون للآسيويين كما يقول الباحث السنغافوري كيشور ماحبوباني دور في مشاركة الغرب في صياغة المؤسسات الإقتصادية العالمية من صندوق النقد الدولي إلى البنك الدولي، وهي المؤسسات التي كان ينظر لها على الدوام بأنها أدوات للنفوذ الأميركي، أما الآن فإن الإقتصادات الناشئة بدأت تلعب دور المنافس لها، حيث ساعدت فنزويلا الأرجنتين على تسديد التزاماتها لصندوق النقد الدولي، ومصرف تمويل التنمية الصيني يقدم بديلاً لقروض البنك الدولي.

وتعتبر الطاقة والمصادر الطبيعية مجالاً آخر من مجالات القوّة التي تدفع ببلدان إلى التقدم، على حساب بلدانٍ أخرى، بحسب امتلاك كل منها لمخزونات متفاوتة من المواد المنتجة لها، حيث يرتكز صعود روسيا من جديد على الساحة العالمية بدرجةٍ مهمة على ارتفاعٍ للطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي، والارتفاع الكبير في أسعار هذه المواد، إضافةً إلى مقومات الأخرى للقوة، التي تمتلكها موسكو. كما أن الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي انتعشت بناءً على السبب

---

[1] **قمة بيتسبرغ تعزز دور مجموعة العشرين وتعهد إليها في إدارة اقتصادات العالم**، جريدة النهار اللبنانية، ٢٦، ٠٩، ٢٠٠٩.

* إزدهرت صناعة السينما في الهند خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبحت بوليوود الهندية تنافس هوليوود الأميركية في كمية الإنتاج السينمائي وضخامته، بالإضافة إلى الأرباح التي يرفد بها هذا القطاع الإقتصاد الهندي.

ذاته، في ظل وجود أزمة طاقةٍ حقيقيةٍ، يعاني منها العالم، ويمثل إيجاد حلولٍ لها هماً حقيقياً يشغل المنظمات الدولية والدول والشعوب على حدٍ سواء.

وبعد هذا كله، يبدو أن البلدان الناشئة باتت أكثر ثقة في اتخاذ قراراتها الإقتصادية والسياسية، بينما تجهد الولايات المتحدة إلى استعادة الثقة بها، التي فقدت منذ بداية أزماتها المرتبطة بحربي أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى الأزمة الإقتصادية. وبالتالي فإن هذه الأزمات مجتمعة ساهمت بنزع الصفة الشرعية عن سلطة الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً.

الفقرة الثانية: روسيا والناتو في العالم الجديد

خلال العقد الماضي وسعت الولايات المتحدة الأميركية نفوذها ليصل إلى حيزٍ كان لقرون عديدة واقعاً تحت نفوذ روسيا. ففي حقبة الهيمنة الأميركية التي تلت الحرب الباردة، رضخت موسكو لواشنطن، حيث كانت بحاجة إلى دعمها المالي. لكنها استعادت قوتها في السنوات الأخيرة، والدليل على ذلك قيام جمهورية قرغيزيا باتخاذ قرارٍ يقضي بإغلاق قاعدة ماناس الجوية، وهي قاعدة أميركية توفر دعماً جوياً حيوياً للعمليات العسكرية في أفغانستان، خاصةً بعد إغلاق القاعدة الجوية في أوزبكستان في العام ٢٠٠٥. أما الدافع لهذا الإغلاق، فهو بحث هذه الدول عن مصالحها المالية، بحيث كانت الولايات المتحدة تدفع ٥٥ مليون دولار في السنة لاستئجار القاعدة (ماناس)، وعندما أحست بخطر إغلاقها من قبل البلد المضيف، رفعت المبلغ إلى مئة مليون، إلا أن روسيا قامت بتقديم صفقة مساعدات قيمتها ٢,٣ مليار دولار[١]، هذا ما يدل على رغبة موسكو في استعادة جوارها من يد واشنطن المتراخية، وأن هذه الرغبة مبنية على ثقة روسية بأن العالم اليوم يختلف عنه في المرحلة السابقة، وأن باستطاعتها في ظل المستجدات الكبيرة أن تعيد بناء صورتها كقوةٍ كبرى على الساحة الدولية. وهذا ما يؤكد ان العالم بعيونٍ روسيةٍ لا يمكن له في المرحلة القادمة إلا أن يكون تعددياً وتشاركياً.

إن هذه التطورات تبدو بالغة التأثير في الواقع الدولي الجديد، حيث تتسم بتقدم موسكو على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتراجع الولايات المتحدة وتزايد حاجتها للقوى الأخرى، وتقدم الإتحاد الأوروبي كتجربةٍ فريدة وناجحة تقوم على مبدأ الإتحاد الإقتصادي بشكلٍ أساسي، مع سعيٍ دائم لتحقيق إجماعٍ بين أعضائه حول المسائل السياسية، واتجاه مصالحه للتمايز عن مصالح الولايات المتحدة، وتكوين شخصيةٍ أوروبية خاصة ترفع الإتحاد الأوروبي إلى مصاف القوى الكبرى في

---

[١] فريد زكريا، مرجع سابق، ص١٧ و١٨.

النظام الدولي، حيث بات أغنى إقتصادياً من الولايات المتحدة والصين معاً، كما ان عدد سكانه يصل إلى حدٍ وسط بينهما. بالإضافة إلى نتائج الأزمات العالمية العديدة، وتحولها إلى رافعةٍ لصعود دول جديدة وبروز دورها في المعالجات الدولية لتداعياتها، كل هذه المستجدات أدت إلى بداية البحث الجدي في طبيعة النظام الدولي الجديد الذي يتكون، ويبدو أنه نظامٌ يختلف عما سبقه، بحيث أن سمته الأبرز ستكون الحاجة الضرورية للتشارك، بعد أن كان منطق الأنظمة السابقة يقوم على التنافس بين قوتين أو أكثر، للسيطرة على أكبر عدد من الدول الأخرى أو إستعمارها.

إن الإدارة الأميركية السابقة، ومعها عامة الأميركيين، لم يقتنعوا بحجم وجدية المنافسة القادمة، والبوادر التي تشير إلى تغير طريقة اتخاذ القرار على الساحة الدولية، وبالتالي ولادة نظام عالمي جديد، فمن النادر أن يكترث الأميركيون بالمقاييس النموذجية العالمية لأنهم متأكدون من أن طريقتهم هي الفضلى والأكثر تطوراً. ولهذا السبب فإنك تجدهم غير واثقين في الحقبة الناشئة. هناك فجوة حقيقية آخذة بالإتساع بين نخبة رجال الأعمال العالميين والطبقة المثقفة في الولايات المتحدة من جهة، وبين غالبية الشعب الأميركي من جهةٍ أخرى. ومن دون بذل جهودٍ حقيقية لسدِ هذه الفجوة، فإن هذا الإنقسام يمكن أن يدمر تفوق أميركا التنافسي ومستقبلها السياسي[1]. ويمكن تفسير ذلك، بعدم قدرة المجتمع الأميركي على هضم التبدلات السريعة في اتجاهات القوة على الساحة الدولية، حيث ان تسارع التحولات العالمية منذ بدء الحرب على الإرهاب، وقصر المدة الزمنية لانفجار أزمة "الإمبراطورية الأميركية" يحتاج إلى وقت أطول لفهم القوانين الناتجة عنه، بالإضافة إلى أن كثافة الضخ الإعلامي والثقافي الذي تبجح بـ"الحلم الأميركي" والمواطن الأميركي "النموذج"، يحتاج إلى وقتٍ وإلى تمظهرات أكثر حدة لمضامين النظام العالمي الناشئ، حتى يمكن للفهم الجماعي الأميركي استيعابه، والتصرف في ضوئه تالياً.

لقد انتقل نطاق القوة من الإحتكار إلى السوق المفتوحة، وها هي القوى العظمى المتعددة في عصرنا الحالي، تستخدم قوتها العسكرية والإقتصادية والسياسية لبناء مجالات من التأثير تلف أقطار العالم، وتتنافس فيما بينها للتوسط في الصراعات وصياغة شكل الأسواق ونشر عاداتها[2].

وبما أن الشرعية في مجال الجغرافيا السياسية ترتكز إلى الفعالية، فإن على من يتصدى للأدوار القيادية في النظام العالمي الجديد أن يثبت شرعيته بالمقارنة مع القوى الأخرى، والولايات المتحدة

---

[1] المرجع نفسه، ص٦٣ و ٦٤.

[2] خانا، باراخ، **العالم الثاني..السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة: دار الترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، بيروت، ص١٩.

الاميركية لن تتخلى طوعاً وبدون مقاومة عن أحادية قيادتها للعالم، بل أنها تبدو مجبرة على السماح للدول التي تثبت فعاليتها بصرف نتائج هذه الفعالية في سوق النفوذ الدولي والمشاركة باتخاذ القرارات على المسرح الدولي بشكلٍ عام، وخصوصاً في المؤسسات الدولية الشرعية. وتظهر الولايات المتحدة مقاومتها لآثار التطورات العالمية الجديدة من خلال استمرارها بتهيئة الأجواء داخل مجلس الأمن الدولي وحلف شمال الأطلسي للقرارات المهمة، وبقيادتها للعمليات العسكرية خارج النطاق الأوروبي المتعارف عليه كساحةٍ لتدخل الناتو، في الخليج العربي وآسيا الوسطى، كما تستمر بمحاولة تسوية النزاعات حول العالم، لكن مع تركيز على الفردية، ما يؤدي إلى ضرب الثقة بينها وبين القوى الأخرى[1].

لذلك فإنه من المرجح أن يبقى حلف شمال الأطلسي إطاراً عسكرياً وسياسياً لإدارة التحديات المطروحة في مجال الأمن، رابطاً المصالح الأوروبية والأميركية الشمالية مع التوفيق بين مصالح مختلف الدول الأعضاء المتبقية، إلا انه لن يكون في المرحلة القادمة أداةً بيد الأميركيين وحدهم، بل أن خروجه في مهامٍ جديدة بحسب التبدل الذي طرأ على دوره قبل احتلال أفغانستان، سيكون محكوماً بالتوافق على أهداف أية مهمة، وضمان تحقيقها للمصالح الأوروبية–الأميركية المشتركة، وربما الأوروبية أولاً.

لذا، فإن روسيا تتعامل مع الناتو وسط هذه التغيرات الكبرى على أساس احتفاظها بالمكاسب التي حققتها في جورجيا وقرغيزيا ومجمل أوروبا الشرقية والوسطى، كما في آسيا الوسطى، من جهة، والسعي إلى بناء علاقة من التعاون مع الحلف ومع الولايات المتحدة على حدٍ سواء، في المرحلة القادمة، ويدل على ذلك التطور الرئيسي بين الحلف وروسيا وهو استئناف اجتماعات مجلس الحلف–روسي[2]، والتطورات الإيجابية في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا خاصة في مجال نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، كما في تجميد نشر الدرع الصاروخي الأميركي على مقربةٍ من حدود روسيا.

ومن جانبه يبدو الناتو أكثر اهتماماً بتطمين روسيا، حيث أن أهمية توسيعه تراجعت لمصلحة الهدف الأهم وهو بناء علاقات مع موسكو تقوم على الثقة وتبادل المصالح في عالم يتغير بسرعة كبيرة.

إن سياسات الناتو تتجه إلى تحقيق عدة أهداف تندرج ضمن آلية مصممة لتعزيز أمن الدول الأعضاء فيه وكذلك إستقرار وازدهار مجمل الفضاء الأوروبي الأطلسي. وإن التحديات التي يواجهها

---

[1] المرجع نفسه، ص٢١.

[2] مسلم، طلعت، **العلاقات الأطلسية الروسية بعد القمة الستينية**، مركز الجزيرة للدراسات، وموقع الجزيرة على الإنترنت www.aljazeera.net، تاريخ الدخول ٢٠، ٠٧، ٢٠١٠.

الناتو اليوم ومستقبلاً تتمثل بالدفاع عن القيم المشتركة لأعضائه، مثل احترام الديموقراطية وحقوق الإنسان، ومناهضة الإرهاب الدولي والمساعدة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتشييد جسور الأمن مع روسيا، وهي مهام تتطلب سند بقية العالم الذي يؤمن بالقيم التي يطرحها الناتو في أدبياته، وخصوصاً دعم موسكو لمساعيه بعد أن يطمئنها بأن يتحول إلى صديقٍ لها، لا مستهدفٍ لأمنها.

ولا شك في أن التطورات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، خصوصاً لناحية بروز مجموعة من الأزمات العالمية التي تطال بتأثيراتها السلبية كل شعوب العالم، تتطلب تعاوناً جماعياً من كل القوى لمعالجتها والحؤول دون استفحالها وتحولها إلى تهديدٍ للبشرية بأسرها.

إلا أن ضرورة التعاون هذه، لا تلغي حتمية المنافسة في العلاقات الدولية، التي تأخذ أشكالاً جديدة اليوم مع دخول لاعبين جدد إلى مساحة التأثير الدولي والإقليمي، ولأن "القوة تبغض الفراغ"[1] يبدو انه لن يتولد فراغ في مساحة النفوذ الدولي كنتيجةٍ لتراجع السطوة الأميركية، لأن القوى الصاعدة عديدة، وهي طموحة وتسعى بكل قوتها إلى تحقيق مكاسب تناسب حجم الجهود التي بذلتها في طريقها إلى التقدم. ومن المرجح أن تلعب روسيا في ظل انطلاقتها الجديدة دوراً أساسياً في تشكلات العالم الجديد، وبذلك فإن روسيا والناتو سيكونان بلا شكٍ طرفين فاعلين في النظام المولود حديثاً، إلى جانب أطراف أخرى، مع بقاء الولايات المتحدة كقوةٍ كبرى بين آخرين. في ظل نظام دولي متعدد الرؤوس، وذلك لأننا "نعيش اليوم في عالم لم يعد فيه العمل الجماعي مطلوباً فحسب، بل ضروريا"[2].

الفقرة الثالثة: قمة لشبونة الأطلسية تؤسس لمستقبل العلاقة مع روسيا

لقد شكلت قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في لشبونة بالبرتغال بتاريخ ١٨ تشرين الثاني عام ٢٠١٠، مفصلاً بالغ الأهمية في سياق العلاقات المشتركة بين الناتو وروسيا، حيث أعلن خلالها عن إبرام اتفاق بين الطرفين تسمح بموجبه روسيا لقوات الناتو العاملة في أفغانستان بنقل عربات قتالية عبر أراضيها. فقد أحدث هذا الإتفاق تغييراً واضحاً لاتفاق سابق تم التوصل إليه بين الطرفين يتم بموجبه السماح باستخدام الأراضي الروسية لنقل معدات عسكرية "غير قتالية" إلى أفغانستان. بيد أن الاتفاق الجديد لا يصل إلى حد فتح طريقٍ عبر روسيا لمرور الأسلحة إلى قوات الحلف في هذا البلد[3].

---

[1] باراخ خانا، مرجع سابق، ص١٨.

[2] فريد زكريا، مرجع سابق، ص١٩.

[3] الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة www.aljazeera.net، **روسيا تمرر معدات الناتو لأفغانستان**، ١١،٢٥، ٢٠١٠.

وفي الوقت الذي أعلن فيه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن تعهد بلاده بزيادة مساهمتها المالية في برنامج مكافحة المخدرات في أفغانستان، وعن التفاصيل الأخرى التي شملها الإتفاق، كانت روسيا تشارك من خلال رئيس وزرائها فلاديمير بوتين في قمة منظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٠ في دوشنبه عاصمة طاجيكستان، وتناقش مسألة تعزيز التعاون الإقتصادي والأمني والإنساني مع الصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. إن هذه الثنائية التي تسير بها موسكو عبر تعزيز التحالفات التي تمكنها من تمتين نفوذها في وسط آسيا من جهة، ومن جهةٍ أخرى تحسين علاقاتها مع الأطلسي في أفغانستان ومن خلاله مع الغرب، من جهةٍ أخرى، كلها عوامل تساهم في تعزيز قدرة روسيا في سبيل تأدية دورٍ فعالٍ في تشكلات العالم الجديد.

غير أن أهم ما أنتجته هذه القمة عبر عنه أمين عام حلف شمال الأطلسي أندريس فوغ راسموسن قائلاً: "ان روسيا وافقت على العمل مع الحلف حول نشر منظومة الدرع الصاروخي المصممة لردع هجمات الصواريخ البالستية، وأن الجانبين أكدا في الإتفاق الذي تم توقيعه بينهما انهما لم يعودا يشكلان خطراً على بعضهما، وأنها المرة الأولى التي يتفق فيها الجانبان على التعاون للدفاع عن نفسيهما"[1].

لقد شكلت منظومة الدرع الصاروخي الذي كانت واشنطن تنوي نشره في أوروبا على مقربة من حدود روسيا، نقطة خلافٍ دائمٍ بينها وبين موسكو. إلا أن مشاركة الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف في لقاءات مجلس الحلف–روسيا على هامش قمة لشبونة الأطلسية، ومشاركته في المناقشات التي جرت حول منظومة الدرع الصاروخي، والنتائج التي خرجت عن هذه اللقاءات، كلها عوامل أكدت جدية التحول الذي بدأه الرئيس الأميركي باراك أوباما عند طرحه لاستراتيجيته الجديدة إزاء الملفات العالقة مع روسيا، وسعيه إلى إعادة بناء علاقة ترتكز إلى الثقة المتبادلة بين بلاده وبينها، حيث عبر عن هذا التوجه في قمة لشبونة من خلال تأكيد حصوله على "تأييد واسع" من حلفائه في حلف شمال الاطلسي للمصادقة على معاهدة ستارت الروسية–الاميركية للحد من الأسلحة النووية، واصفاً هذه المعاهدة بالعنصر الأساسي للأمن الاوروبي والأميركي[2]. كما أنه طالب الحزب

---

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/DD6BDBC3-AABB-4B05-8EF7-60C8B5658ADC.htm

[1] الموقع الإلكتروني لقناة بي بي سي www.bbc.co.uk، **قمة لشبونة: اتفاق بين روسيا والناتو وجدول زمني لإنهاء القتال في أفغانستان**، ٢٠،١١، ٢٠١٠.

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/11/101120_nato_afganistan.shtml

[2] المرجع نفسه.

الجمهوري الذي حصل على أغلبية المقاعد في الكونغرس في الإنتخابات النصفية التي جرت أواخر عام ٢٠١٠، بأن يوافقوا على الإتفاقية الجديدة لتقليص الأسلحة النووية مع روسيا.

إن هذا السلوك الإيجابي من قبل الأميركيين تجاه روسيا، قابله الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف بإيجابيةٍ مماثلة، حيث أكد أن فترةً صعبةً ومتوترةً في العلاقات المشتركة بين بلاده والناتو قد تم تخطيها وتجاوزها. هذا ما يقود إلى الإعتقاد بأن انفراجاً مهماً تشهده هذه العلاقات، قد ينسحب على المرحلة المقبلة، ليطال الموضوعات المتبقية على جدول خلافات روسيا والغرب.

كما أن للإتفاقية الجديدة التي وقعها حلف الأطلسي في ختام قمة لشبونة مع الحكومة الأفغانية، أثرها الإيجابي على مجرى العلاقات الروسية–الأطلسية، حيث تم بموجبها تحديد تاريخ انسحاب قوات التحالف من أفغانستان بحلول عام ٢٠١٤. كما تتضمن هذه الإتفاقية استراتيجية شراكةٍ طويلة الأمد بين الطرفين بعد هذا التاريخ، رغم أن تصريحات أمين عام الحلف، ورؤساء الدول الأعضاء فيه، أكدت أن اهتمامهم بهذا البلد باقٍ إلى ما بعد انسحاب القوات العسكرية منه، وأن قرارهم بتسليم المسؤولية العسكرية والأمنية في البلاد للجانب الأفغاني في غضون ثلاث سنوات، لا يعني تخليهم عن محاربة الإرهاب المتمثل بحركة طالبان، التي سخرت بدورها من قرارات قمة لشبونة، معتبرةً أن الناتو لن يصمد حتى عام ٢٠١٤، وأن الحكومة الأفغانية الحليفة للغرب لن تستطيع السيطرة على أمن البلاد، بالأخص في العاصمة كابول.

إن السياسة التي حملها أوباما معه إلى البيت الأبيض لناحية تركيز الجهود العسكرية الأميركية على الوضع في أفغانستان بدلاً من العراق، تبدو اليوم مرشحةً للتغيير مرةً أخرى، فقرار تسليم الحكومة الأفغانية المهام العسكرية والأمنية في البلاد في غضون ثلاث سنوات يؤشر إلى نية واشنطن بتقاسم أعباء الحرب في أفغانستان مع أطرافٍ أخرى، حتى يتسنى لها إعادة التركيز على ملفات الشرق الأوسط، وبالأخص ملف المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، من خلال إعادة صياغة الاستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية التي تهدف إلى تحقيق اتفاقٍ سريع على هذا الصعيد من جهة، ومن جهةٍ ثانية مواجهة الدور المتنامي لإيران في المنطقة.

وبذلك يمكن اعتبار مقررات قمة لشبونة لقادة دول الناتو، منعطفاً مهماً في مسار العلاقة بين روسيا والأطلسي، قد يؤسس لشراكةٍ حقيقية بين الطرفين. غير أن السؤال الذي يطرح، هل ستكون هذه الشراكة، من أجل السلام؟

خاتمة:

من المؤكد أن للأمن دوراً مركزياً في صياغة العلاقة المشتركة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا. فقد كانت هذه العلاقة محكومةً بظروف توسيع الناتو واقترابه من حدود روسيا الإتحادية، معززاً بذلك من مخاوفها ومن استمرار تطوير دوره بخروجه من النطاق الأوروبي إلى العالمية، بعد أن تعرضت مصداقيته للتشوه في أكثر من مناسبة، من خلال سلوك دوله الأساسية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، وبالأخص عندما أدارت هذه الأخيرة ظهرها للقيم التي تتضمنها الوثيقة التأسيسية للحلف الأطلسي، وعندما احتلت دولاً لا تشكل خطراً مباشراً على أمنها، أو على أمن حلفائها، إضافةً إلى تخليها عن شعارات نشر الديموقراطية في البلدان التي قامت بغزوها، وهي الشعارات نفسها التي ساهمت بتسويق الإجتياحات المتتالية التي قامت بها واشنطن تحت ستار محاربة الإرهاب والديكتاتورية وحماية أمن المجتمعات الغربية.

كما أن واشنطن قامت بدعم بقاء أنظمة ديكتاتوريةٍ حليفة لها في بعض الدول، بشكلٍ يناقض المضامين القيمية للناتو، ما أسهم في تعميق الخلافات داخله بين الجناح الأوروبي الذي تقوده فرنسا من جهة، والجناح الذي تمثله الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى. هذه الخلافات بدأت منذ

ظهور بوادر الرغبة الأميركية في السيطرة المطلقة على سياسات الناتو، إضافة إلى جنوح الإدارات الأميركية المتعاقبة نحو فرض رؤيتها على القرار الدولي.

لقد ساهمت المصالح المشتركة بين روسيا ودول أوروبا الغربية بإبطاء عملية توسيع الناتو، هذا ما يفسر سرعة عودة السياسة الخارجية الروسية إلى لعب دورٍ بارز كانت قد فقدته خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين، حيث شكلت قضية أمن أوروبا مجال اهتمامٍ حيويٍ لروسيا ولدول غرب أوروبا على حدٍ سواء، وبالتالي فإن إيجاد نقاط التقاء بين الجانبين مسألة لا بد منها حفاظاً على أمن القارة العجوز التي عاشت أوقاتاً طويلة من الصراعات والحروب. لذا فإن الأوروبيين أكثر تقبلاً لمسألة عودة روسيا إلى ممارسة دورٍ فاعل في القضايا المطروحة أوروبياً وعالمياً.

إضافة إلى ذلك، فإن النهج القيادي الجديد في روسيا الذي بدأ مع وصول فلاديمير بوتين إلى موقع الرئاسة في الكرملين قد ساعد موسكو على وقف التخبط الذي كانت تعانيه في أكثر من مجال، منها أمن القوقاز والبلقان ومسألة الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الداخل الروسي، إضافة إلى تمكن هذا النهج القيادي الجديد من إعادة إظهار قوة روسيا ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإعتماد على مجموعة من مكامن القوة التي يملكها الروس، وتصاعد اهميتها، كما هو الحال بالنسبة لملف الطاقة الذي استطاع بوتين وفريقه استخدامه كمدماكٍ أساسي في بناء القوة الروسية في القرن الجديد، بالتزامن مع أزمة مصادر الطاقة التي يشهدها العالم.

كما تمكنت موسكو في السنوات الأخيرة من إقناع عدد من الدول التي كانت تسير في الركب الأميركي إبان مرحلة تراجع النفوذ الروسي، بأهمية العودة إلى التناغم مع سياسات موسكو، ما أفضى إلى قراراتٍ جريئة اتخذتها هذه الدول تقضي بإقفال قواعد عسكرية أميركية كانت موجودة على أراضيها، والعودة إلى تنسيق سياساتها مع موسكو، طلباً لمصالح أصبح بمقدور الروس تأمينها أكثر من غيرهم، وبالأخص أكثر من الأميركيين.

ومن جانب آخر، إتخذ الروس بعض المواقف المرنة في مسألة محاربة الإرهاب الدولي، وقدموا المساعدة في الحرب التي شنت ضده، بالرغم من معارضتهم لمبدأ الحرب الإستباقية خارج الشرعية الدولية. ولقد ساهم هذا الموقف لروسيا في التقارب مع دول في أوروبا الغربية، ثم عاد وتعزز هذا التقارب بالتزامن مع أخطاء عديدة ارتكبتها الإدارة الأميركية برئاسة جورج بوش الإبن، التي أدت إلى تراجع القدرة الأميركية على إملاء توجهاتها على الصعيد العالمي.

نعم هناك أهمية كبرى للسياسة الخارجية وكيفية إدارتها تؤدي إلى تصاعد أهمية هذه الدولة في العلاقات الدولية، كما أن الأخطاء المتراكمة في السياسة الخارجية لدولة ما لا بد لها من أن تؤدي

إلـى مشكلات تعانيها كنتيجةٍ منطقية للفوضى ولتضخيم أثر القوة العسكرية في حسم المسائل المعقدة.

فمن خلال تمكن موسكو من إستعادة قوتها ونفوذها في شرق أوروبا ووسطها، عادت واستعادت القدرة على المبادرة إقليمياً ودولياً، وتبدلت الأولويات والمخاطر التي تؤثر على أمن روسيا، وأمن دول الناتو على حدٍ سواء، لتتشكل بذلك مجموعة من الإهتمامات المشتركة أولها محاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضبط هذا الإنتشار بشكلٍ يمنع المنظمات الإرهابية والعصابات الدولية من الحصول على تقنيات هذه الأسلحة الاستراتيجية، وليس آخرها بروز الأزمات العالمية التي باتت تهدد أمن كل من روسيا والناتو وبقية العالم. وبالتالي فإن الأمن يبقى مركزياً في تحديد مسار العلاقة الروسية–الأطلسية، إلا أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على جانبه الصلب، بل امتد ليطال الأمن الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، ومجموعة الأزمات التي طالت هذه النواحي التي تطغى اليوم على العلاقة المشتركة بين روسيا ودول الناتو، وهذا ما أنتج تراجعاً أميركياً (أطلسياً) عن عملية توسيع الناتو، كما أنتج توقيع اتفاقيات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقليص مخزون كل من روسيا والولايات المتحدة من حجم الترسانة النووية لدى كلٍ منهما، وأدى كذلك إلى تفعيل التعاون المشترك على الساحة الأفغانية التي يعاني فيها الناتو من ارتفاع خسائره المادية والبشرية. هذا ما يعزز إمكانية تحقيق شراكة حقيقية بين دول الناتو وروسيا الإتحادية يمكن الإستدلال عليها من خلال عودة مجلس الناتو–روسيا إلى الإجتماع، ما يؤدي إلى تصاعد فرص نجاح هذه الشراكة، ويعطي الأطلسي فرصةً لتغليب طبيعته القيمية على شقه العسكري، خصوصاً أن الجناح الأوروبي داخل الحلف بدأ يأخذ دوراً حقيقياً في تقرير سياسته، فضلاً عن تصاعد دور الإتحاد الأوروبي على مستوى العالم.

ورغم ان قمة لشبونة لقادة الدول الأعضاء في الناتو توصلت إلى صياغة أسسٍ جديدة للعلاقات بين روسيا والحلف، تقوم على إشراكها في بحث موضوع الدرع الصاروخي ضد الصواريخ البالستية، غير أن تجربة "الشراكة من أجل السلام" بين الطرفين لم تكن مشجعةً إلى الحد الذي يطمئن موسكو بأن العداء الغربي لها قد ذهب إلى غير رجعة.

إن التغيير الكبير في حركة القوة عبر العالم، وبروز لاعبين جدد في النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، أرخى بظلاله على أولويات كلٍ من روسيا الإتحادية والناتو، وأدى إلى تصاعد احتمالات بناء قضايا مشتركة بينهما، يبقى أهمها أمن أوروبا.

فبعد أن شكل توسع الناتو أسلوباً لتطويق روسيا خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، بدأت العلاقة المشتركة بينهما تتقاطع بخصوص عددٍ من الملفات المهمة، ويبدو أن المرحلة القادمة قد تحمل معها تحالفات معاكسة لتلك التي ميزت المرحلة الماضية التي اتسمت بالمنافسة مع سعي الناتو لقضم النفوذ الروسي، ومنعه من إعادة تشكيل ساحته الإقليمية.

ويبدو أن التشارك سيشكل سمة النظام الدولي الجديد جنباً إلى جنب مع التنافس، الذي يتناسب مع الطبيعة البشرية، وطبيعة العلاقات الدولية منذ نشوء الدول. لذا فإن أطرافاً عديدة سوف تملك فرصة للعب دورٍ أكبر في حركة المنافسة العالمية في المرحلة المقبلة، كما أن هذه المنافسة لا يبدو أنها ستشبه كثيراً تلك التي سادت أيام الحرب الباردة، أو حتى تلك التي ميزت مرحلة الصراع الإستعماري بين الإمبراطوريات القديمة. بل إن ما يشهده العالم، وسوف يشهده في المستقبل، يقود إلى الإعتقاد أن النظام الدولي الذي سيولد سيكون نظاماً مختلفاً إلى حدٍ بعيد عن كل ما شهده العالم في السابق، لناحية تعدد اللاعبين، وتعدد مجالات المنافسة والتشارك على حدٍ سواء، وبما ان دور روسيا في المرحلة القادمة بات ممكن التوقع، فما مدى قدرة الناتو على الإستمرار فيما لو تضاربت مهامه المستقبلية مع مسألة تطور الإتحاد الأوروبي؟ وتطور العلاقة بين روسيا ودول أوروبا الغربية؟

وهل بقي هناك من مكان يشغله الناتو في النظام الدولي الجديد، مع احتمال تراجع صبغته العسكرية لمصلحة التركيز على مضامينه القيمية نتيجة لحالات الفشل التي أصابت مهماته بشكلٍ عام وفي أفغانستان بشكلٍ خاص؟

وأي مهام مستقبلية يمكن توقعها للناتو؟ بعد التطورات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، ومن ضمنها إستعادة روسيا لقوتها، وتقاربها مع دول أوروبا الغربية، والصعود اللافت للصين ومعها مجموعة من الدول الناشئة التي تبحث عن موقع لها في عالمٍ لم يعد يتقبل فكرة الأحادية القطبية؟

ملحق رقم ١ : أعضاء الناتو عام ١٩٥٠

- خارطة الدول الأعضاء في الناتو لعام ١٩٥٠.



ملحق رقم ٢: توسع الناتو بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٤

- خارطة تظهر توسع الناتو بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٤.

وسط اوروبا	
الدولة	تاريخ الانضمام



ملحق رقم ٣

جدول الدول الاعضاء		
بولندا	٢ شباط ١٩٩٤	
المجر	٨ شباط ١٩٩٤	
سلوفاكيا	٩ شباط ١٩٩٤	
تشيكيا	١٠ شباط ١٩٩٤	

دول شرق أوروبا	
الدولة	تاريخ الانضمام
أوكرانيا	٨ شباط ١٩٩٤
مولدوفيا	١٦ آذار ١٩٩٤
روسيا	٢٢ حزيران ١٩٩٤
بيلاروسيا	١١ ك٢ ١٩٩٥

جنوب شرق أوروبا	
الدولة	تاريخ الانضمام
رومانيا	٢٦ ك٢ ١٩٩٤
بلغاريا	١٤ شباط ١٩٩٤
البانيا	٢٣ شباط ١٩٩٤
سلوفينيا	٣٠ آذار ١٩٩٤
مالطا	٢٦ نيسان ١٩٩٥
مقدونيا	١٥ ت٢ ١٩٩٥

وسط آسيا	
الدولة	تاريخ الانضمام
تركمنستان	١٠ أيار ١٩٩٤
كازاخستان	٢٧ أيار ١٩٩٤
قرغيزستان	١ حزيران ١٩٩٤
أوزبكستان	١٣ تموز ١٩٩٤

القوقاز	
الدولة	تاريخ الانضمام
جورجيا	٢٣ آذار ١٩٩٤
اذربيجان	٤ أيار ١٩٩٤
أرمينيا	٥ ت١ ١٩٩٤

دول الاتحاد الاوروبي من غير الاعضاء في الناتو	
الدولة	تاريخ الانضمام
السويد	٨ أيار ١٩٩٤
فنلندا	٩ أيار ١٩٩٤
النمسا	١٠ أيار ١٩٩٤

جدول الدول الأعضاء في برنامج الشراكة من أجل السلام

في برنامج الشراكة من اجل السلام

دول البلطيق	
الدولة	تاريخ الانضمام
ليتوانيا	٢٧ ك٢ ١٩٩٤
استونيا	٣ شباط ١٩٩٤
لاتفيا	١٤ شباط ١٩٩٤

إنضمت بعد ذلك كل من: بولندا، المجر، تشيكيا، كدولٍ كاملة العضوية في الناتو، فارتفع عدد أعضائه الى ١٩، وقل عدد دول " الشراكة من اجل السلام" ليصبحوا ٢٤ دولة.

ملحق رقم ٤ : أعضاء الناتو وحلفائه

- الدول الأعضاء الحاليين في الناتو (باللون الكحلي)
- الدول الحليفة (باللون الأزرق)[١]



[١] الملتقى المقدسي، http://www.mqdis.com/vb/showthread.php?t=1845 .

ملحق رقم ٥: معاهدة إنشاء حلف شمال الأطلسي

The North Atlantic Treaty

Washington D.C. - 4 April 1949

The Parties to this Treaty reaffirm their faith in the purposes and principles of the Charter of the United Nations and their desire to live in peace with all peoples and all governments.

They are determined to safeguard the freedom, common heritage and civilization of their peoples, founded on the principles of democracy, individual liberty and the rule of law. They seek to promote stability and well-being in the North Atlantic area.

They are resolved to unite their efforts for collective defense and for the preservation of peace and security. They therefore agree to this North Atlantic Treaty:

Article 1

The Parties undertake, as set forth in the Charter of the United Nations, to settle any international dispute in which they may be involved by peaceful means in such a manner that international peace and security and justice are not endangered, and to refrain in their international relations from the threat or use of force in any manner inconsistent with the purposes of the United Nations.

Article 2

The Parties will contribute toward the further development of peaceful and friendly international relations by strengthening their free institutions, by bringing about a better understanding of the principles upon which these institutions are founded, and by promoting conditions of stability and well-being. They will seek to eliminate conflict in their international economic policies and will encourage economic collaboration between any or all of them.

Article 3

In order more effectively to achieve the objectives of this Treaty, the Parties, separately and jointly, by means of continuous and effective self-help and mutual aid, will maintain and develop their individual and collective capacity to resist armed attack.

Article 4

The Parties will consult together whenever, in the opinion of any of them, the territorial integrity, political independence or security of any of the Parties is threatened.

Article 5

The Parties agree that an armed attack against one or more of them in Europe or North America shall be considered an attack against them all and consequently they agree that, if such an armed attack occurs, each of them, in exercise of the right of individual or collective self-defense recognized by Article 51 of the Charter of the United Nations, will assist the Party or Parties so attacked by taking forthwith, individually and in concert with the other Parties, such action as it

deems necessary, including the use of armed force, to restore and maintain the security of the North Atlantic area.

Any such armed attack and all measures taken as a result thereof shall immediately be reported to the Security Council. Such measures shall be terminated when the Security Council has taken the measures necessary to restore and maintain international peace and security .

Article 6 (1)

For the purpose of Article 5, an armed attack on one or more of the Parties is deemed to include an armed attack:

- on the territory of any of the Parties in Europe or North America, on the Algerian Departments of France (2), on the territory of or on the Islands under the jurisdiction of any of the Parties in the North Atlantic area north of the Tropic of Cancer;
- on the forces, vessels, or aircraft of any of the Parties, when in or over these territories or any other area in Europe in which occupation forces of any of the Parties were stationed on the date when the Treaty entered into force or the Mediterranean Sea or the North Atlantic area north of the Tropic of Cancer.

Article 7

This Treaty does not affect, and shall not be interpreted as affecting in any way the rights and obligations under the Charter of the Parties which are members of the United Nations, or the primary responsibility of the Security Council for the maintenance of international peace and security.

Article 8

Each Party declares that none of the international engagements now in force between it and any other of the Parties or any third State is in conflict with the provisions of this Treaty, and undertakes not to enter into any international engagement in conflict with this Treaty.

Article 9

The Parties hereby establish a Council, on which each of them shall be represented, to consider matters concerning the implementation of this Treaty. The Council shall be so organized as to be able to meet promptly at any time. The Council shall set up such subsidiary bodies as may be necessary; in particular it shall establish immediately a defense committee which shall recommend measures for the implementation of Articles 3 and 5.

Article 10

The Parties may, by unanimous agreement, invite any other European State in a position to further the principles of this Treaty and to contribute to the security of the North Atlantic area to accede to this Treaty. Any State so invited may become a Party to the Treaty by depositing its instrument of accession with the Government of the United States of America. The Government of the United States of America will inform each of the Parties of the deposit of each such instrument of accession.

Article 11

This Treaty shall be ratified and its provisions carried out by the Parties in accordance with their respective constitutional processes. The instruments of ratification shall be deposited as soon as possible with the Government of the United States of America, which will notify all the other

signatories of each deposit. The Treaty shall enter into force between the States which have ratified it as soon as the ratifications of the majority of the signatories, including the ratifications of Belgium, Canada, France, Luxembourg, the Netherlands, the United Kingdom and the United States, have been deposited and shall come into effect with respect to other States on the date of the deposit of their ratifications. ([3])

Article 12

After the Treaty has been in force for ten years, or at any time thereafter, the Parties shall, if any of them so requests, consult together for the purpose of reviewing the Treaty, having regard for the factors then affecting peace and security in the North Atlantic area, including the development of universal as well as regional arrangements under the Charter of the United Nations for the maintenance of international peace and security.

Article 13

After the Treaty has been in force for twenty years, any Party may cease to be a Party one year after its notice of denunciation has been given to the Government of the United States of America, which will inform the Governments of the other Parties of the deposit of each notice of denunciation.

Article 14

This Treaty, of which the English and French texts are equally authentic, shall be deposited in the archives of the Government of the United States of America. Duly certified copies will be transmitted by that Government to the Governments of other signatories.

1. The definition of the territories to which Article 5 applies was revised by Article 2 of the Protocol to the North Atlantic Treaty on the accession of Greece and Turkey signed on 22 October 1951.
2. On January 16, 1963, the North Atlantic Council noted that insofar as the former Algerian Departments of France were concerned, the relevant clauses of this Treaty had become inapplicable as from July 3, 1962.
3. The Treaty came into force on 24 August 1949, after the deposition of the ratifications of all signatory states.

ملحق رقم ٦ : الفصل المتعلق بصلاحيات الرئيس في الدستور الروسي

CHAPTER 4. THE PRESIDENT OF THE RUSSIAN FEDERATION

Article 80

1. The President of the Russian Federation shall be the head of the State.
2. The President of the Russian Federation shall be guarantor of the Constitution of the Russian Federation, of the rights and freedoms of man and citizen. According to the rules fixed by the Constitution of the Russian Federation, he shall adopt measures to protect the sovereignty of the Russian Federation, its independence and state integrity, ensure coordinated functioning and interaction of all the bodies of state power.

3. According to the Constitution of the Russian Federation and the federal laws the President of the Russian Federation shall determine the guidelines of the internal and foreign policies of the State.
4. As the head of the State the President of the Russian Federation represent the Russian Federation within the country and in international relations.

Article 81

1. The President of the Russian Federation shall be elected for six years by citizens of the Russian Federation on the basis of universal, equal, direct suffrage by secret ballot.
2. Any citizen of the Russian Federation not younger than 35 years of age and with a permanent residence record in the Russian Federation of not less than 10 years may be elected President of the Russian Federation.
3. One and the same person may not be elected President of the Russian Federation for more than two terms running.
4. The rules of electing the President of the Russian Federation shall determined by the federal law.

Article 82

1. When taking office the President of the Russian Federation shall take the following oath of loyalty to the people:

"I swear in exercising the powers of the President of the Russian Federation to respect and safeguard the rights and freedoms of man and citizen, to observe and protect the Constitution of the Russian Federation, to protect the sovereignty and independence, security and integrity of the State, to faithfully serve the people".

2. The oath shall be taken in a solemn atmosphere in the presence of members of the Council of the Federation, deputies of the State Duma and judges of the Constitution Court of the Russian Federation.

Article 83

The President of the Russian Federation shall:

a) appoint by agreement with the State Duma the Chairman of the Government of the Russian Federation;

b) have the right to chair meetings of the Government of the Russian Federation;

c) adopt decision on the registration of the Government of the Russian Federation;

d) present to the State Duma a candidate for the appointment to the post of the Chairman of the Central Bank of the Russian Federation, raise before the State Duma the issue of dismissing the Chairman of the Central Bank of the Russian Federation;

e) on the proposal by the Chairman of the Government of the Russian Federation appoint and dismiss deputy chairmen of the Government of the Russian Federation and federal ministers;

f) present to the Council of the Federation candidates for appointment as judges of the Constitution Court of the Russian Federation, the Supreme Court of the Russian Federation, the

Higher Court of Arbitration of the Russian Federation, as well as a candidate for the post of the Procurator-General of the Russian Federation; appoint judges of other federal courts;

g) form and head the Security Council of the Russian Federation, the status of which is determined by the federal law;

h) approve the military doctrine of the Russian Federation;

i) form the Administration of the President of the Russian Federation;

j) appoint and dismiss plenipotentiary representatives of the President of the Russian Federation;

k) appoint and dismiss the supreme command of the Armed Forces of the Russian Federation;

l) after consultations with corresponding committees and commissions of the chambers of the Federal Assembly appoint and recall diplomatic representatives of the Russian Federation in foreign States and international organizations.

Article 84

The President of the Russian Federation shall:

a) announce elections to the State Duma according to the Constitution of the Russian Federation and the federal law;

b) dissolve the State Duma in cases and according to the rules fixed by the Constitution of the Russian Federation;

c) announce a referendum according to the rules fixed by the federal constitutional law;

d) submit bills to the State Duma;

e) sign and make public the federal laws;

f) address the Federal Assembly with annual messages on the situation in the country, on the guidelines of the internal and foreign policy of the State.

Article 85

1. The President of the Russian Federation may use conciliatory procedures to solve disputes between the bodies of state authority of the Russian Federation and bodies of state authority of the subjects of the Russian Federation, as well as between bodies of state authority of the subjects of the Russian Federation. In case no agreed decision is reached, he shall have the right to submit the dispute for the consideration of a corresponding court.

2. The President of the Russian Federation shall have the right to suspend acts of the Bodies of executive power of the subjects of the Russian Federation in case these acts contradict the Constitution of the Russian Federation and the federal laws, international commitments of the Russian Federation or violate the rights and freedoms of man and citizen until the issue is solved by a corresponding court.

Article 86

The President of the Russian Federation shall:

a) govern the foreign policy of the Russian Federation;

b) hold negotiations and sign international treaties and agreements of the Russian Federation;

c) sign ratification instruments;

d) received credentials and letters of recall of diplomatic representatives accredited to him.

Article 87

1. The President of the Russian Federation shall be the Supreme Commander-in-Chief of the Armed Forces of the Russian Federation.

2. In case of an aggression against the Russian Federation or of a direct threat of aggression the President of the Russian Federation shall introduce in the territory of the Russian Federation or in its certain parts a martial law and immediately inform the Council of the Federation and the State Duma about this .

3. The regime of the martial law shall be defined by the federal constitutional law.

Article 88

The President of the Russian Federation, in circumstances and according to the rules envisaged by the federal constitutional law, shall introduce a state of emergency in the territory of the Russian

Federation or in its certain parts and immediately inform the Council of the Federation and the State Duma about this.

Article 89

The President of the Russian Federation shall:

a) solve the issues of citizenship of the Russian Federation and of granting political asylum;

b) decorate with state awards of the Russian Federation, award honourary titles of the Russian Federation, higher military and higher special ranks;

c) decide on pardoning.

Article 90

1. The President of the Russian Federation shall issue decrees and orders.
2. The decrees and orders of the President of the Russian Federation shall be obligatory for fulfillment in the whole territory of the Russian Federation.
3. Decrees and orders of the President of the Russian Federation shall not run counter to the Constitution of the Russian Federation and the federal laws.

Article 91

The President of the Russian Federation shall possess immunity.

Article 92

1. The President of the Russian Federation shall take up his powers since the moment of taking the oath of loyalty and cease to fulfil them with the expiration of the term of office and from the moment a newly-elected president is sworn in.
2. The President of the Russian Federation shall cease to exercise his powers short of the term in case of his resignation, stable inability because of health reasons to exercise the powers vested in him or in case of impeachment. In this case the election of the President of the Russian Federation shall take place not later than three months since the termination of the powers short of the term.

3. In all cases when the President of the Russian Federation is incapable of fulfilling his duties, they shall temporarily fulfilled by the Chairman of the Government of the Russian Federation. The Acting President of the Russian Federation shall have no right to dissolve the State Duma, appoint a referendum, and also provisions of the Constitution of the Russian Federation.

Article 93

1. The President of the Russian Federation may be impeached by the Council of the Federation only on the basis of the charges of high treason or another grave crime, advanced by the State Duma and confirmed by the conclusion of the Supreme Court of the Russian Federation on the presence of the elements of crime in the actions of the President of the Russian Federation and by the conclusion of the Constitution Court of the Russian Federation confirming that the rules of advancing the charges were observed.
2. The decision of the State Duma on advancing charges and the decision of the Council of the Federation on impeaching the President shall be adopted by two thirds of the votes of the total number of members of each chamber and on the initiative of not less than one third of the deputies of the State Duma and with the conclusion of a special commission set up by the State Duma.
3. The decision of the Council of the Federation on impeaching the President of the Russian Federation shall be adopted not later than three months after the State Duma advanced the charges against the President. If a decision of the Council of the Federation is not adopted during this time, the charges against the President shall be regarded as rejected.[1]

[1] www.**constitution**.ru

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

*** الكتب والدراسات:**

– الشيخ، نورهان، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٨، بيروت.

– الحيالي، نزار اسماعيل، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

– السيد حسين، عدنان، **قضايا دولية.. التوسع الأطلسي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، بيروت.

– العزَاوي، مهند، **حلف الناتو.. متغيرات إستراتيجية في العقيدة العسكرية**، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ٢٠٠٩.

– العزي، غسان، **سياسة القوة .. مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠، بيروت.

– الغريب، فنسان، **مأزق الإمبراطورية الأميركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، آذار ٢٠٠٨.

– **الدستور الروسي**، الفصل ٤، المادة ٨١.

– بريجنسكي، زبيغنيو، **الفرصة الثانية– ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي،٢٠٠٧، بيروت.

– بوند، إليزابيث، **الجولة الأخيرة في البلقان– تغيير أنظمة الحكم على الطريقة الأوروبية**، ترجمة ميشيل دانو، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨.

– تشومسكي، نعوم، **ماذا يريد العم سام؟**، دار الشروق، تعريب عادل المعلم، الطبعة الأولى ١٩٩٨، القاهرة.

– جوكس، ألان، **إمبراطورية الفوضى..الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأميركية ما بعد الحرب الباردة**، تعريب:غازي برو، دار الفارابي، ٢٠٠٥، بيروت،لبنان.

– خانا، باراخ، **العالم الثاني..السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة: دار الترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، بيروت، ص١٩.

- روسيا اليوم، نبذة عن العلاقات الروسية–الإيطالية، ٢٧–١٢–٢٠٠٨.

- زكريا، فريد، **عالم ما بعد أميركا**، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، بيروت.

- شيفر، مايكل، **الولايات المتحدة والقوى الصاعدة**، دراسة أعدت لمعهد ستانلي، ونشرها مركز الجزيرة للدراسات على موقعه الإلكتروني www.aljazeera.net، عرض: علي حسين باكير، كانون الثاني ٢٠٠٩.

- عبد السلام، شادي، **الويلات المتحدة الأميركية**، عالم الكتب،الطبعة الأولى ٢٠٠٦، القاهرة.

- كوروليوف، فياتشلاف، **بوش إمبراطور كوكب الأرض**، ترجمة حسن نجمي، دار الجليس، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

- ليتل، ريتشارد، **توازن القوى في العلاقات الدولية**، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، بيروت.

- مجموعة باحثين، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، كتاب سيبري السنوي ٢٠٠٩، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة فريق من مترجمي مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني ٢٠٠٩.

- مجموعة باحثون، (عبد النور بن عنتر، موسى قلاب، نبيل شبيب)، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩.

- مضر الأمارة، لمى، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، بيروت.

- مضر الأمارة، لمى، **التحولات السياسية في روسيا**، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، تم إعداده في ٩ نيسان ٢٠٠٨.

- معتمد عبدالحميد، عاطف، **إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩، بيروت.

- منذر، محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية.. من النظريات إلى العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر– مجد، ٢٠٠٢، بيروت.

*** الدوريات:**

- أمين، سمير، **جيوسياسية الإمبريالية المعاصرة،** المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣، أيار ٢٠٠٤.

– اسكندر، مروان، **روسيا على المتوسط،** جريدة النهار اللبنانية، عدد ٢٠-٠٤-٢٠٠٨.

– إسماعيل حاجم، فلاح، تجربة روسيا الفيدرالية في معالجة النزعات الإنفصالية للأقاليم، الحوار المتمدن، العدد ٢٧٢١، ٢٠٠٩.

– **أي جيشٍ تبنيه روسيا؟** صحيفة روسيسكايا غازيتا الروسية، عدد ٢٣ آذار ٢٠١٠، نقلته قناة روسيا اليوم الناطقة بالعربية.

– النجار، مازن، **غطرسة القوة: مشروعات توسع حلف الأطلسي واستفزاز روسيا،** جريدة الوسط المصرية، ٢٧ أيلول ٢٠٠٨.

– الشيخ، نورهان، **الإستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق** في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤ خريف ٢٠٠٩.

– الناصري، سعود، **الموقف الروسي ومردوداته من الحرب الأفغانية،** جريدة الشرق الأوسط، ١٣-١٢-٢٠٠١.

– الرواف، عثمان، **معارضة فرنسا لضرب العراق: هل هي موقف تكتيكي أم استراتيجي؟،** جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٨٤٧، ١٧ شباط ٢٠٠٣.

– بشارة، عزمي، **بعد جورجيا.. بل بعد جورج،** في الأصل محاضرة ألقيت في مسرح المدينة في بيروت في ٠٨-٠٩-٢٠٠٨، ونشرت في صحيفة "السفير" في ١١و١٢ -٠٩- ٢٠٠٨.

– بوتين، فلاديمير، **لولا روسيا لما كان المشروع الأوروبي الكبير،** النهار، عن لوموند الفرنسية، ١٢ نيسان ٢٠٠٧.

– **بين بوتين وميدفيديف خلافات مخفية،** جريدة صدى البلد اللبنانية، ١٣-١٠-٢٠٠٩.

– تشومسكي، نعوم، **أوسيتيا-روسيا-جورجيا: التفكير في اللامفكر فيه،** نشرته صحيفة السفير باتفاق خاص مع نعوم تشومسكي في ١٥-٠٩-٢٠٠٨، ترجمة حنان جمعاوي.

– جبر، رائد، موسكو تضع خططاً للتصدي للدرع الصاروخية الأميركية، صحيفة الحياة، ١٠-٠٧-٢٠٠٨.

– جريدة الثورة السورية، حلفاء بوش خذلوه.. قمة الناتو على مفترق طرق، ٤-٤-٢٠٠٨.

– حنا، الياس، **سر توسيع الناتو**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٥٧٨، ٦ نيسان ٢٠٠٤.

– حيدر، حيدر، **توسيع الأطلسي والأمن الروسي**، صحيفة الثورة السورية، ٨–٤–٢٠٠٨.

– خليفة، محمد، **توسع الأطلسي وخطة تفتيت روسيا والصين**، صحيفة الخليج الإماراتية، ١٧–٨–٢٠٠٨.

– روسيا تهدد بولندا عسكرياً بعد قبولها استضافة الدرع الأميركية، صحيفة الحياة، ١٦– ٠٨–٢٠٠٨.

– ستيغلتز، جوزيف، **الركود الأميركي هل من محفزات أخرى؟**، جريدة الإتحاد الإماراتية، حزيران ٢٠١٠.

– ستيغلتز، جوزيف، **المواطن الأميركي المتوسط الحال بات فقيراً**، مقابلة مع صحيفة إل بايس الإسبانية، ١١–١٠– ٢٠٠٥.

– ستيغلتز، جوزيف، **أول حكم بالإعدام على دولة بالكرسي الكهربائي**، من مقابلة أجراها مع جريدة " اللفثروتيبيا "اليونانية اليومية، ترجمة نديم علاوي، شبكة البصرة للمعلومات، ٢١–٠٧–٢٠٠٧.

– سلوم، شهيرة، **محاربة القرصنة والمخدّرات باتت مهمّات «أطلسيّة»**، جريدة الأخبار اللبنانية، عدد ١٤، ت١، ٢٠٠٨.

– صغبيني، هلا، **الدرع الصاروخية.. رياح حرب باردة جديدة**، صحيفة المستقبل اللبنانية، بيروت، ٠٣–٠٧–٢٠٠٨.

– عبد الخالق، لهيب، رياح التوسع الأطلسية تعصف بالأمم المتحدة وتقلق العدو القديم، المحرر العراقية، عدد ١٨٦، ٢٠٠٤.

– عوض، محمود، **حلف شمال الأطلسي: مهمات لكل العصور**، صحيفة الحياة اللندنية، ٢–١٢–٢٠٠٦.

– قمة بيتسبرغ تعزز دور مجموعة العشرين وتعهد إليها في إدارة اقتصادات العالم، جريدة النهار اللبنانية، ٢٦–٠٩–٢٠٠٩.

– كروجمان، بول، **أزمة الغذاء العالمية.. الأسباب والمسؤوليات**، جريدة الإتحاد الإماراتية، ٠٩–٠٤–٢٠٠٨.

– ليبمان، ماشا، **روسيا وكيفية احتواء التحدي الأصولي**، واشنطن بوست، ٨ نيسان ٢٠١٠.

– نصار، وليم، **روسيا كقوة كبرى**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠ خريف ٢٠٠٨، ص ٢٢ و٢٤.

– وير، فريد، **عشر سنوات على ظهور القيصر بوتين**، كريستسان ساينس مونيتور، ١٦ آب ٢٠٠٩.

مواقع إلكترونية:

– باكير، علي حسين، **عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأميركية**، مجلة الدفاع الوطني، والموقع الرسمي للجيش اللبناني www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الدخول ٢٠١٠،٤،٢٠.

– روبرت.ف سيمونز، **عشر سنوات على تأسيس مجلس الشراكة الأوروبية . الأطلسية: وجهة نظر شخصية**، مجلة حلف الناتو، عدد صيف ٢٠٠٧، وعلى الموقع الرسمي للناتو www.nato.int.

– شبيب، نبيل، **فرنسا والناتو..طموح قديم ونفوذ جديد**، www.islamonline.net. تاريخ الدخول ٢٠١٠،٠٦،٢٢.

– عبد الحميد، عمرو، **روسيا والناتو:من المجابهة إلى الشراكة؟**، www.swissinfo.ch، ١٢ ك١ ٢٠٠١.

– العلاقات الأميركية الروسية في عهد الرئيسين بوش وبوتين، مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net، ٢٠٠٨،٠٤،٠٥.

– **العناد الأمريكي وبداية أزمة حقيقية في يوم البيئة العالمي**، موقع حزب الخضر في مصر، ٢٠٠٤،٠٦،٣٠.

www.egyptiangreens.com

– مسلم، طلعت، **العلاقات الأطلسية الروسية بعد القمة الستينية**، مركز الجزيرة للدراسات، وموقع الجزيرة على الإنترنت www.aljazeera.net، تاريخ الدخول ٢٠١٠،٠٧،٢٠.

– قناة روسيا اليوم، وموقعها باللغة العربية على الإنترنت www.rtarabic.com، **تاريخ العلاقات الروسية–الفرنسية**، ٢٠٠٩،١١،٢٨.

– الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيطالية على الإنترنت، www.esteri.it، **العلاقات الجديدة بين إيطاليا وروسيا**، تاريخ الدخول: ٢٠١٠،٥،٢٠.

– الميثاق التأسيسي، الموقع الرسمي للناتو على شبكة الإنترنت، www.nato.int ، تاريخ الدخول ٢٠١٠،٠٢،٢٠.

– هيكل، محمد حسنين، **مع هيكل**، قناة الجزيرة القطرية وموقع الجزيرة على الإنترنت www.aljazeera.net ، حلقة ٢٠٠٨،٧،٣.

– وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، مؤسسة عبد الحميد شومان ودار الشروق، عرض إبراهيم غرايبة، عن www.aljazeera.net، ٣، ١٠، ٢٠٠٤.

– الموقع الإلكتروني لقناة بي بي سي www.bbc.co.uk، **قمة لشبونة: اتفاق بين روسيا والناتو وجدول زمني لإنهاء القتال في أفغانستان**، ٢٠١٠،١١،٢٠.

المراجع الأجنبية:

- Dempsey Judy, **U.S. Senator Urges Use Of Nato Defense Clause For Energy**, International Herald Tribune.٢٨,١١,٢٠٠٦ .

- Moran, Michael, **Nato Solves Iraq? Afghanistan Suggests Not**, MSNBC, Canada, 27 may 2004

- Mandelson, Peter, **Mistrust Between Russia, EU Worst Since Cold War Ends**, Xinhua News Agency, 21.4.2007.

-Haass,Richard,**“Sovereignty: Existing Rights,Evolving Responsibilities”,** paper presented to the school of foreign service and the mortara center for international studies, Georgetown university,14 january 2003.

- Gates, Robert M., **Posture Statement To The Senate Armed Services Committee** (Testimony, Senate Armed Services Committee, Washington, District of Columbia), 6.2.2007

- Russia Today, **Facts And Trends**, Russian information agency, Novosti, Moscow, 1995, P8 and 9.

- Friedman, Thomas, **Why The Rest Of The World Hates America?**, financial times, 13 may and 1 june 2003.
- **U.S. Anti-Missile Systems In Europe Threatens Russia-General**, Moscow News, 9-2-2007.
- Putin,Vladimir**, Speech And The Following Discussion At The Munich Conference On Security Policy**, Munich Conference on Security Policy, Munich, Bavaria, 10.2.2007.
- White house, **President Discusses The Future Of Iraq**, 26 February 2003, www.whitehouse.com.gov.
- Chossudovsky, Michel, **Financial Warfare Triggers Global Economic Crises**, Third World Network (Penang) (1999).

- **فهرس**